

مكتبة المغرب العربي

الدكتور: الحبيب تامر



مطبعة الرسالة

[www.storiamaroc.com](http://www.storiamaroc.com)

المضرب  
Storiamaroc

تاريخه





المغرب  
Storiamaroc

تاريخ



للمزيد من الكتب:

[www.storiamaroc.com](http://www.storiamaroc.com)



Storia Maroc تاريخ المغرب

<https://www.facebook.com/pages/Storia-Maroc-460853327358124/> تاريخ-المغرب



@MarocStoria

<https://twitter.com/MarocStoria>

المغرب  
Storiamaroc

تاريخ



مكتب المغرب لعنبري

---

الدكتور الحبيب تلمس

# هذه توفيق

طبعة الرسالة



# مكتب المغرب العربي

---

الدكتور الحبيب فاسي

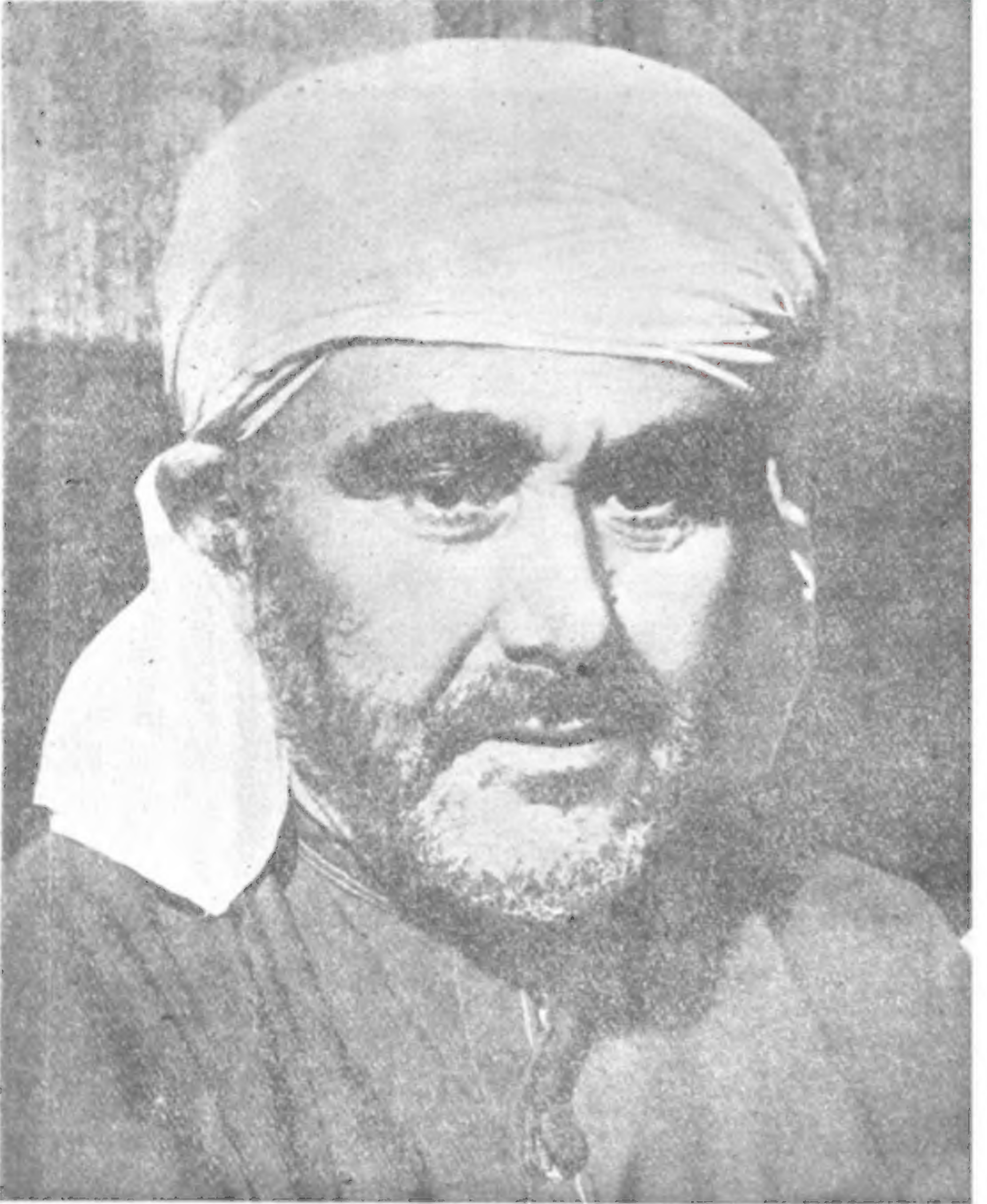
## هذه تونس





حضرة صاحب الجلالة محمد المنصف ملك تونس الشرعي المنفي بمدينة « بو » في فرنسا





حضرة صاحب السمو الأمير عبد الكريم الخطاطبي بطل المغرب العربي





حضرة صاحب السمو الأمير محمد عبدالكريم الخطابي



الزعيم الحبيب أبو رقية  
رئيس الحزب الحر الدستوري التونسي





## مقدمة

تأب مكتب المغرب العربي على إصدار رسائل بين الحين والآخر ، تهدف إلى التعريف بقضايا أقطار المغرب والحركات الاستقلالية التي نشأت بها ، منذ أن فقدت استقلالها ورزحت تحت أقال الاستعمار الأجنبي . وقد تناولت هذه الرسائل نواحي مختلفة من حياة هذه البلاد التي كالفت وما تزال تكافح في سبيل خلاصها واسترجاع سيادتها . فسدت بذلك فراغاً طالما شعر به إخواننا العرب ، خصوصاً في هذه الظروف التي ترعرع فيها الوعي القومي بين الشعوب العربية ، وأصبحت قضايا المغرب تشغل قادة العرب وزعماءهم بمثل ما تشغلهم قضايا الأقطار العربية الأخرى . ولا شك أن التعرف على قضايا الشعوب العربية ودراسة مشكلاتها المختلفة وتحديد أهدافها هو الخطوة الأولى في سبيل رسم الخطة لتحريرها وتطمين مستقبلها . وإذا كان هذا أمراً ضرورياً بالنسبة للأقطار العربية عامة ، فهو أوجب بالنسبة لأقطار المغرب التي ظلت مبهولة من العالم العربي سنين طويلة ، وكان إذا عرف عنها شيئاً فإنما يعرفه بواسطة المصادر الأجنبية التي تحرص على إخفاء الحقيقة أو تلوينها بما يوافق مصلحتها الاستعمارية . ولم يكن السبب في هذا راجعاً إلى تقصير المغاربة في التعريف بقضايا بلادهم ، ولا إلى تهاون إخوانهم في الشرق العربي ، وإنما يرجع إلى النطاق الحديدي الذي ضربته الدول الاستعمارية على أقطار المغرب العربي سنين طويلة ؛ محاولة بذلك فصلها عن بقية العالم ، وبخاصة عن البلدان العربية ، حتى يتم لها تحقيق الأغراض التي ترمي لها من استعمار هذه لبلاد في غفلة عن العالم أجمع .





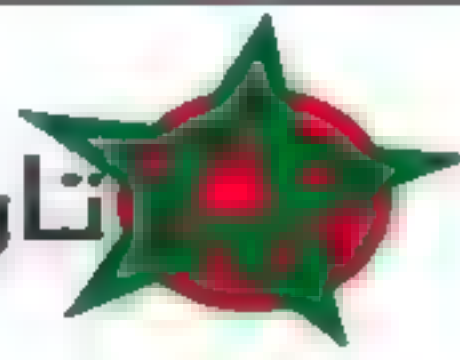
وهذا ما حدا بمكتب المغرب العربي إلى إصدار سلسلة من الكتب  
تتناول بالدراسة المفصلة أقطار المغرب الثلاثة ( تونس والجزائر ومراكش )  
كلًا على حدة .

و « هذه تونس » هو الكتاب الأول من هذه السلسلة ؛ وهو يتناول  
بإجمال حياة هذه البلاد من خلال عصورها التاريخية مع إبراز معالم الحضارة  
التي نشأت بها في عهد الاستقلال ، وحركة تجديد الدولة التي بدأت قبيل  
الحماية ، وكيف تسرب التدخل الفرنسي إلى البلاد ففضي على هذه الحركة  
وأخذ أنفاسها وانتهى بالاستيلاء على مقاليد الحكم بها تحت ستار الحماية .  
كما يتناول تاريخ الكفاح الشعبي في طوريه الحربي والسياسي ضد الاستعمار  
الفرنسي . ثم يتناول الكتاب بتفصيل أحوال تونس السياسية والاجتماعية  
والثقافية والاقتصادية .

وسيعرف القارئ العربي من فضول هذا الكتاب أن الحماية الفرنسية  
ألحقت أبلغ الضرر بتونس وبالشعب العربي فيها ، وأن مهمتها كانت دائماً  
هي عرقلة تطور هذا الشعب وإغفال مصالحه وهضم حقوقه والعمل على تقوية  
العنصر الفرنسي بمختلف الوسائل على حساب العنصر العربي صاحب الحق  
الشرعي في البلاد ، وأن الفرنسيين ساروا على سياسة استغلالية لا تقيم وزناً  
لمصالح الأهالي ولا تحفل بتقديمهم ، وأن الغاية التي سعت إليها خلال سبع  
وستين سنة منذ فرضت حمايتها على هذه البلاد هي إفقارها وتجهيلها والعمل  
على إدماجها في العنصر الفرنسي ؛ لكي يقضى لها إبقاؤها في قبضتها  
الحديدية ، وحتى لا تصل في يوم من الأيام إلى أن تحكم نفسها بنفسها .  
ومكتب المغرب العربي إذ يقدم الكتاب الأول من هذه السلسلة يرجو  
أن يكون قد وفق لإرضاء رغبات القراء في العالم العربي الذين طالما رغب  
إلينا الكثير منهم في وضع هذه السلسلة التي تعرفهم بجزء لا يتجزأ من  
وطنهم العربي الكبير .

القاهرة في ٩ أبريل ١٩٤٨





## الفصل الأول

### جغرافية تونس

كان لموقع تونس في مفترق طرق البحر الأبيض المتوسط ولوضعها الجغرافي بصفة عامة أثر كبير فيما طرأ عليها من أحداث على مر الأيام مما طبع تاريخها وأوضاعها السياسية والاجتماعية بطابع خاص .

وتمتاز تونس باتساع سواحلها النبسطة ووفرة مواردها وسلسلة جبالها التي لا تمنع اتصال الشمال بالجنوب مما جعل البلاد ممرضة لكثير من الفتوحات كما تشهد بذلك تاريخها القديم والحديث . ويتجاذب طبيعتها الجغرافية بصفة عامة مملات الصحراء في جنوبها والبحر في شمالها وشرقها .

#### الطبيعة :

وتبلغ مساحة تونس ١٢٥١٨٠ كيلومتر مربعاً ، وهي تحتل القسم الشرقي من الغرب العربي الواقع في شمال قارة أفريقية ، تحدها من الغرب الجزائر ، ومن الجنوب الشرقي ليبيا ومن الجنوب الغربي الصحراء ، وتربطها بالجزائر سلسلة جبال الأطلس التي تعتبر الممر الفكري لأقطار المغرب العربي ، وقد جمعت من هذه الأقطار وحدة جغرافية متمسكة ، وتمتد هذه الجبال في تونس من الجنوب الغربي بجوار تيدة إلى الشمال الشرقي حيث جبل زغوان وبوقرنيين ، ويزيد ارتفاعها بالقرب من حدود الجزائر على ١٥٠٠ متراً ، ثم يقل شيئاً فشيئاً صوب الشمال إلى أن يبلغ التلال الخصبية الهضبة بينزرت وماطر ويتخلل هذه السلسلة ممرات كثيرة تسهل الاتصال بين الشمال والجنوب ، وتنتهي هذه الجبال أشجار القايين وسنوبر حلب ، وفيها مناخ الرصاص والحديد والفسفات





وتتخلل هذه الجبال سهول كبيرة مشهورة بإنتاجها للحبوب .  
أما الشواطئ في تونس فهي منخفضة على العموم ماعدا في الشمال ، ولا يعمد عمق البحر ٢٠٠ مترا في هذه الشواطئ ، مما جعلها صالحة لصيد السمك .  
وبأزاء مدينة سفاقس تمتد جزر قرقة التي اشتهر أهلها بصيد الأسفنج ، وفي جنوب خليج قابس توجد جزيرة جربة التي اشتهرت ببساتينها وواحاتها الجميلة . وتتصل سهول منطقة الساحل بسهول الشمال بواسطة مضائق زفوان وقرنبالية ، كما أن مضائق قابس تربطها بسهول شواطئ الجنوب ، وتحتل السهول ٨٦٪ تقريبا من مجموع مساحة القطر التونسي .

ولا يوجد في تونس من الأنهار الجديرة بهذا الاسم إلا نهر مجردة وفروعه ، وهو ينحدر من الغرب إلى الشرق صوب خليج تونس ؛ على أن مياهه تقل كثيرا زمن الصيف . أما نهر مليان فإنه عبارة عن نهر بسيط تنضب مياهه في الصيف في كثير من الأحيان . ويوجد كذلك منحدرات أشهرها زروود ومرج الليل ، وهي تفيض من غير موسم وتصب في سبخات أو تضيع في الفياق .

ومناخ تونس على العموم دافئ معتدل . أما الأمطار فهي غير منتظمة إذ يختلف سقوطها من ناحية إلى أخرى ومن سنة إلى سنة ، وكذلك يختلف باختلاف ارتفاع الأرض وقربها من البحر أو من الصحراء ، مما جعل كل منطقة من المناطق التونسية مخنمة بإنتاج معين . ويمكن تقسيم المناطق كما يأتي :

في شمال سلسلة جبال الأطلس وبخاصة على ضفاف نهر مجردة توجد أخصب الأراضي التونسية الصالحة لإنتاج الحبوب . وقد اشتهرت فيها الكاف وباجة وتبرسق وسليانة والفحص وسوق الأربعاء وسوق الخيس وطبرية وماطر ، وهي من أهم المراکز الفلاحية بتونس .

وفي جنوب جبال الأطلس تمتد « إقليم التبسطات » ( La Region des Steppes ) بين مدينة قفصة من الغرب وواحات الجريد من الجنوب والساحل التونسي من الشرق ، ولا تقطعه إلا تلال قليلة . وينطلي هذه التبسطات من الناحية الغربية مساحات شاسعة من الخلفاء ، وبها مزارع كبيرة وصراع شاسعة ؛ وتقل الأمطار في هذا الإقليم حتى تنقطع تماما في الجنوب ، وليس به من القرى





إلا القليل باستثناء مدينة القيروان .

وتتمتاز منطقة الجريد ومنطقة نفزاوة في الجنوب التونسي بإحاطتها الجبلية الغنية ووفرة مياهها .

وفي الشمال الشرق تمتد شبه جزيرة بين خليج تونس وخليج الحمامات تسمى « دخلة المارين » وهي من أخصب الأراضي التونسية بما فيها من غابات الزيتون وأشجار البرتقال ، وتكثر فيها القرى العامرة .

أما ما يدبر عنه « بالساحل » فهي منطقة تبدأ من ناحية سوسة وتنتهي إلى ناحية صفاقس ، ويقطع هذه المنطقة غابات الزيتون منذ أقدم المصور .

### المرب :

وتوجد في تونس مدن كثيرة وبخاصة في الشمال وعلى السواحل وفي الجنوب . وقد لعب كثير منها دوراً هاماً في تاريخ تونس .

وأهم هذه المدن : تونس والقيروان وصفاقس وسوسة وبزرت وقابس والمهدية ونور وماكن والنستير والقلمة الكبرى وماطر وباجة والكان .

ومدينة تونس الواقعة على خليج تونس هي العاصمة الإدارية والثقافية والاقتصادية للمملكة التونسية . وقد لعبت أدواراً هامة في تاريخ البلاد ، وكان تاريخها قبل الفتح الإسلامي مجهولاً ؛ إذ أن العاصمة في ذلك الحين كانت مدينة قرطاجنة ، وبعد الفتح العربي اتخذت من مدينة القيروان عاصمة لهم ، وبعد أن استولوا على مدينة قرطاجنة سنة ٦٩٨ م بدأت مدينة تونس تنافس القيروان حتى أصبحت عاصمة من الموحدين الإسلامية التي ازدهرت فيها الحضارة العربية . ومنذ عهد الدولة الحفصية أصبحت قاعدة للمملكة التونسية ، وقد أخذت مدينة تونس شكلها الحالي ابتداء من القرن الرابع عشر .

ومدينة صفاقس الواقعة في شمال خليج قابس هي عاصمة الجنوب التونسي الإدارية ، وتعد أهم مركز اقتصادي لتونس ، وقد أحاطت بها مزارع الزيتون الشاسعة منذ القدم ، وبنتهى إليها خط حديد أنشئ لنقل الفسفاط من قفصة إلى البحر .





ومدينة بنزرت الواقعة في الشمال على خليج بنزرت هي من الموانئ المشهورة في البحر الأبيض المتوسط منذ عهد قديم ، وكانت مقلا من مفاصل القراصنة المسلمين ؛ ولهذا توالى عليها غارات الإفرنج في القرن السادس عشر ، ودمرها الفرنسيون بقنابلهم مرتين في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ، ثم ازدهرت من جديد منذ أواخر القرن التاسع عشر ، إذ أصبحت من أهم القواعد الحربية في البحر الأبيض المتوسط .

ومدينة قابس هي عاصمة منطقة « الأعراض » ، وتحيط بها حدائق النخيل للثامنة ، وهي في الوقت الحاضر مراكز من مراكز القيادة العليا العسكرية الفرنسية لمنطقة الجنوب التونسي .

ومدينة توزر في الجنوب التونسي هي عاصمة « واحات الجنوب » ، وتحيط بها القرى المشقة بين الواحات ، وقد اشتهرت بما فيها من عيون كثيرة توزع مياهها بين البساتين بطرق هندسية دقيقة التنظيم وضمتها العالم المشهور ابن الشباط للتوزري في القرن السادس الهجري ، ولا تزال معمولا بها حتى الآن ، وهي مدينة عتيقة ازدهرت فيها المدنية قرونا متوالية منذ عهد الرومان .

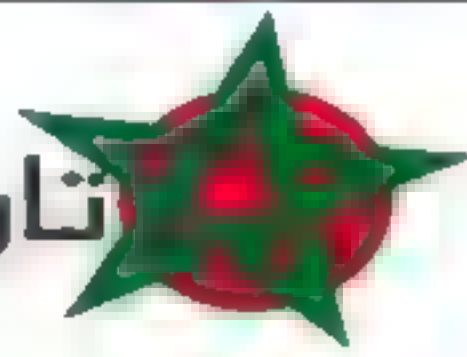
وهناك مدينتان أثريتان أطل نجمهما في المصور الأخيرة وهما : القيروان والهدية أما القيروان فهي أول مدينة بناها العرب في المغرب وسط منطقة صحراوية بعيدة عن البحر ، وقد أنشأها عقبة بن نافع سنة ٥٠ هـ . وكانت عاصمة العرب قرونا متوالية ، وتعد اليوم أهم مدينة أثرية في المغرب لما اشتملت عليه من المساجد والبنى الأثرية الفنية التي ما تزال قائمة الذات .

أما الهدية فهي من عواصم الساحل التونسي أسسها المهدي عبيد الله الشبي سنة ٩١٦ م وصارت منذ ذلك العهد قاعدة الخلافة الفاطمية ، ثم أصبحت فيما بعد قاعدة من قواعد القرصنة في البحر الأبيض المتوسط . وقد احتلها القوات الدافنة من أهل جنوة وبيزة وصقلية سنة ١٠٧٧ م . ثم احتلها النورمان ثم الأسبان ، ولم تخلص من أيدي هؤلاء إلا في عهد الأتراك .

السلام :

يبلغ عدد سكان تونس بحسب إحصاء سنة ١٩٤٥ ١٧٠ ١٥٠ ٣٠





• جامع الخديوي في مكناس



المدرسة الصادقية





نسمة ومعظمهم من العرب للعالمين ، ونعد تونس من أكثر أقطار المغرب العربي استمرابا بعد هجرة بني هلال إليها في القرن الحادي عشر م ، ولم يبق أثر للعصر البربري الأصلي ولا للفرطاجنيين والرومان الذين احتلوا البلاد قرونا متوالية قبل العرب ، كما انمحي أثر الآثارك من تونس ، وقد تغلب النصر العربي على كل هذه العناصر وابتلعها .

أما لغة السكان فهي العربية ، وتعتبر اللهجة التونسية العامية من أقرب اللهجات للعربية الفصحى ، وقد اختفت اللهجات البربرية القديمة ولا تجد بقاياها اليوم إلا في منطقة قفصة ومطاطة الجبلية والخوريات وشني بأقصى الجنوب التونسي . ويدين جميع السكان العرب بالدين الإسلامي ويتبع معظمهم المذهب المالكي .

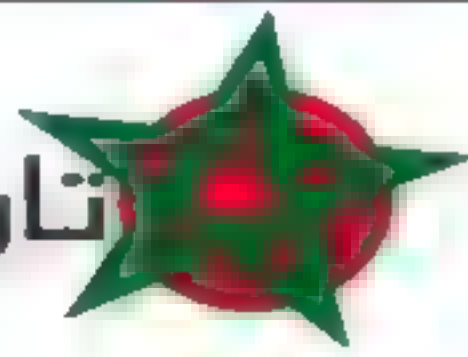
وقد انتشرت الحياة الحضرية في تونس منذ عهد قديم وهي في تقدم مستمر ، ويبلغ عدد سكان المدن بالنسبة لمجموع السكان ١٨ ٪ ، وتكثر في تونس الطبقة المتوسطة في المدن والقرى ، إلا أن الفقر الذي عم طبقات الشعب من جراء سياسة فرنسا الاستعمارية قد أضر بهذه الطبقة أكثر من غيرها ، وانتشرت الطبقة الفقيرة في البوادي وعددها يتزايد كل سنة .

ولا توجد القبائل الرحل إلا في المنطقة الوسطى للقطر التونسي ، على أنهم لا ينحلون إلى مناطق الشمال إلا في مواسم معينة وفي سنوات القحط والجاعة ، ولو اعتنت السلطة في تونس بمسائل الري لاستقرت القبائل نهائيا في هذه المناطق الشاسعة .

ويوجد في تونس أقلية من اليهود يبلغ عددها ٧٢٠٠٠ نسمة ، وقد استوطنوا تونس من أقدم المصور وخاصة بعد أن طردوا من الأندلس ، كما كانوا يلجأون إليها هربا من الاضطهاد الذي كانوا يلاقونه في أوروبا . فظلوا في تونس يتمتعون بحرية كاملة في القيام بشعائر دينهم والمشاركة في التجارة والصناعات ، وتقلد بعضهم مناصب عالية في الدولة التونسية . ويتكلم يهود تونس لهجة تونسية محرفة ولهم عوائد الخاصة وتقاليدهم .

أما الجاليات الأوروبية فيبلغ تعدادها ٢٤٣٠٠٠ نسمة بحسب إحصاء سنة ١٩٤٥ وهي تعيش بالمدن في أحياء خاصة وتتمتع برقاهية لا يتمتع بها السكان





العرب وذلك بسبب المساعدة التي تبذلها لهم السلطة الفرنسية لتمكينهم من الاستيلاء على خيرات البلاد واستغلالها لمصالحهم الخاصة .

### المنتجات والعارض :

وقد اشتهرت تونس منذ عهد قديم بزراعتها ، وكانت تسمى في عصر الرومان « مخازن رومة » لما كانت تنتجه من الحبوب والزيوت والتمر ومختلف الفواكه . وبالرغم من ثروتها المعدنية الكبيرة فهي قبل كل شيء بلاد زراعية ، ومعظم سكانها يعيشون من الزراعة بصورة مباشرة ، وتبلغ منتجات أرضها نصف تجارتها مع الخارج ، وكل الحركة الصناعية والتجارية تركز على حالة الزراعة وتتأثر بأزماتها .

وأكثر المنتجات الزراعية التونسية هي الحبوب ، وتزرع منها سنويا مساحة تبلغ ٥٠٠ ر ٥٩٠ هكتار<sup>(١)</sup> بينما لا تتعدى المساحة المفروسة بأشجار الفواكه ٦٣٠ ر ٦٠٠ هكتار ، ويحتل القمح والشعير ٩٣ ٪ من مجموع المساحات المزروعة حبوبا ، ويبلغ متوسط انتاج القمح السنوي ٣ ر ٨٦٠ ر ٠٠٠ قنطار ويبلغ متوسط المساحة المزروعة سنويا ٨٠٠ ر ٧٣٣ هكتار ، أما ما يصدر منه سنويا فيتجاوز مليون ونصف مليون قنطار . ويبلغ متوسط انتاج الشعير سنويا ٤٠٠ ر ٣٨٠٠ قنطار ويبلغ متوسط المصادر منه من خمسمائة ألف قنطار إلى مليون قنطار<sup>(٢)</sup> .

ومن أهم محاصيل البلاد الزيتون الذي يبلغ عدد أشجاره ٢٢ مليون شجرة ولا يزال في ازدياد ، ونأتي تونس في الدرجة الرابعة بعد اسبانيا وإيطاليا واليونان فيها تحتوي عليه من أشجار زيتون ، وهي الثالثة فيها تصدده إلى الخارج من الزيت ويبلغ ما تصدده من الزيت ٠٠٠ ر ٦٠٠ قنطار من متوسط انتاج سنوي قدره ٨٠٠ ر ٠٠٠ قنطار .

وقد اشتهرت تونس بصناعة الشاشية ( العاروش ) والسجاد والخزف ، ونسيج الحرير والصوف ، وتغنيس النحاس والفضة .

وأرض تونس غنية بمعادنها المختلفة ، وتعد ثاني أفطار العالم المنتجة للفسفات ، كما يستخرج منها الحديد والرصاص والزنك والمنغنيز والنحاس والبروم واليوتاس وتعتمد تجارة تونس مع الخارج على تصدير القمح والزيت والفسفات

(١) إحصاء سنة ١٩٣٩ .

(٢) كل الأرقام المذكورة مأخوذة من متوسط خمس سنوات





## الفصل الثاني

### عصور تونس التاريخية

#### تونس قبل الفتح العربي :

كان يسكن تونس في القديم المنصر البربري الذي لا يعرف عنه التاريخ إلا القليل ، ومحدثنا المؤرخون أنه كان للبربر نصيب من الحضارة لانصالحهم بمصر الفرعونية وبلاد اليونان .

وفي القرن الثاني عشر ق . م . ابتدأت تنتشر على سواحل تونس مراكز تجارية قام بتأسيسها الفنيقيون الذين قدموا إليها من الشام ، وهم الذين أنشأوا مدينة قرطاجنة في القرن التاسع ق . م . التي ما لبثت أن أصبحت تسيطر على بقية المدن والمراكز التجارية الجديدة على طول سواحل بلاد المغرب ، وتكونت في قرطاجنة في ذلك العصر أعظم دولة بحرية امتد نفوذها من برقة إلى المغرب الأقصى ، وزاحت الدولة اليونانية في السيادة على البحر الأبيض المتوسط . وبعد أن سيطرت قرطاجنة على السواحل بسطت سلطانها على المناطق الداخلية واستمرت وأجبرت البربر على دفع الضرائب والانخراط في الجيش .

وقد انبثقت من مدينة قرطاجنة حضارة شرقية زاهرة ، وأخذ البربر بأسباب هذه الحضارة ، ونقلوا عن الفنيقيين أصول التجارة والصناعة والفلاحة ، واعتنقوا عقائدهم الدينية وعاداتهم الاجتماعية .

وفي منتصف القرن الثالث ق . م . اشتد التنافس بين رومة وقرطاجنة في السيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط وأدى ذلك إلى نشوب « الحروب الفنيقية الثلاثة » بين القرنيين ، وقد دامت أكثر من قرن وانتهت بتدمير قرطاجنة للفنيقية سنة ١٤٣ ق . م . وإقامة قرطاجنة الرومانية على أنقاضها .





وقد تركت الحضارة الفينيقية التي دامت أكثر من عشرة قرون آثاراً عميقة في البلاد .

وبعد العصر الفينيقي دخلت تونس تحت سيطرة روما من سنة ١٤٦ ق . م . إلى سنة ٤٣٠ . ولم يمتن الرومان بادي الأمر باستعمار البلاد إذ كانوا منهمكين في الحروب الداخلية . وقد بسطوا نفوذهم المباشر على « أفريقيا » ( أفريقية ) التي كانت تشمل مناطق المملكة التونسية الحالية ، بينما وكلوا أمر « نوميديا » ( وهي منطقة قسنطينة الحالية التابعة للجزائر ) إلى أمير من أمراء البربر وضموه تحت حمايتهم .

وشرعت الدولة الرومانية في تنظيم استعمارها وتوطيد أقدامها في البلاد ، بعد أن استقر الحكم للقيصرية سنة ٣١ ق . م . فأقطعت الأراضي الشاسعة إلى قدماء الحاربين والأفنياء من الرومان وخطت الطرقات في طول البلاد وعرضها . فانتشرت المزارع والبساتين وعم العمران وتعددت المدن الزاهرة حتى أصبحت تونس من أخصب ممتلكات الإمبراطورية الرومانية وأكثرها عمراناً . وقد جعل الرومان من مناطق البلاد الفاحشة مناطق خصبة بما أحدثوه من نظام محكم للري وما حفروه من آبار .

وكانت سيطرة الرومان على البلاد عسكرية واقتصادية ، ومع ذلك فقد ازدهرت حضارتهم في البلاد وبلغت أوجها بين بقية ممتلكاتهم ، وأخذ البربر بأسباب هذه الحضارة وساءلوا في ازدهارها ، ووصل بعضهم إلى أعلى الرتب والوظائف في الدولة الرومانية . إلا أن بعض القبائل البربرية لم تقبل على هذه الحضارة وبقيت عمافطة على شمائرها ولقها ، وتحصنت في الجبال وصارت تربص الفرص للانتفاض على السلطة الرومانية .

ولما ظهرت الخلافات الدينية بين المسيحيين ساعد البربر على انتشارها في إفريقيا ، وكانت نتيجة ذلك أن اختلت الأحوال في إفريقيا وسادت البلاد الفوضى وضعف نفوذ الحكام وتكررت ثورات البربر ، وانتهى هذا العصر الذي دام ستة قرون باحتلال الوندال للبلاد في القرن الخامس الميلادي .

وأسس الوندال بأفريقية مملكة مستقلة دامت نحو المائة سنة ، وكان احتلالهم





لبلاد احتلالاً عسكرياً ، وقد احتفظوا بنظام الإدارة الرومانية ، وقضوا على الاستعمار الروماني للأراضي ، فاستمالوا بذلك البربر وتعاونوا معهم وأشركوهم في الغزوات التي شنوها على سواحل البحر الأبيض المتوسط .

ولما ضعف سلطان الوندال خرج جزء كبير من بلاد البربر من طاعتهم ، ولم يبق بأيديهم سوى شمال بلاد إفريقية ( تونس ) ، وانتفى بهم الأمر إلى أن طردهم روم بزنطة سنة ٥٣٤ م . الذين الحقوا إفريقية بإمبراطوريتهم بعد أن كسروا شوكة البربر . ثم شرعوا في تنظيم البلاد وإقامة الحصون بها لرد غارات القبائل البربرية .

وبعد أن عاد الأمن للبلاد وتمتعت بحياة الرخاء مدة فرنين متوالين اضطربت الأحوال بسبب ضعف سلطان الروم واستفحال النزعات الدينية ، وأفضى ذلك بولادة الروم إلى الاستقلال بالحكم في المناطق الإفريقية التي كانوا يديرون شؤونها ، وقويت شوكة رؤساء قبائل البربر فخرجوا عن طاعة الدولة وساروا بناهضون في كل المناسبات .

### الفتح العربي :

بعد أن استولى العرب على مصر سنة ٦٤٧ هـ في عهد الخليفة عمر بن الخطاب اتجهوا بفتوحاتهم نحو الشمال ، فانتزعوا برقة وطرابلس من يد الروم ، ثم حولوا أنظارهم إلى بلاد المغرب ، وغزوا إفريقية لأول مرة سنة ٦٤٧ هـ ، ثم رجعوا إليها سنة ٦٤٥ هـ ، ولكنهم لم يستقروا بها ولم يتركوا وراءهم أثراً يذكر .

فكانت هاتان الحملتان تمهيداً للفتح النهائي الذي تم على يد عقبة بن نافع سنة ٦٥٠ هـ . وقد رأى عقبة أن أحوال إفريقية لا يمكن أن تستقر للعرب إلا إذا أنشأوا لهم مركزاً قاراً بها ومعسكراً يخرجون منه لفتح بقية المغرب ، فعصر ف عنايته لبناء مدينة القيروان . ومنذ اليوم الذي أصبح فيه للعرب عاصمة في إفريقية اهتموا بفتح بلاد المغرب فتحاً نهائياً ، وساروا يستبشرون إفريقية ولاية مستقلة الشخصية بعد أن كانت تابعة لمصر .





وقد وقف كل من الروم والبربر في وجه استيلاء العرب على أفريقيا وبقية المغرب وتحالفوا لمقاومة العرب . ولكن مقبة هرفت كيف يقضى على هذه المقاومة في بادئ الأمر ، واستطاعت جيوشه أن تستولى على البلاد إلى أن وصلت حتى المحيط الأطلسي . غير أن جيوشه انهزمت في طريق رجوعها من المغرب الأقصى أمام جيوش البربر التي كان يقودها « كسيلة » . فخرجت أفريقيا من يد العرب للمرة الأولى بعد أن احتل البربر القيروان . وأقاموا دولة بربرية في جنوب أفريقيا ، بينما كان الروم محتفظين بشمالها ، ومتحصنين في قرطاجنة وبقية المراكز المحصنة . غير أن انهزام الجيوش العربية لم يمح آثر العرب في أفريقيا إذ بقي الكثير منهم مقبلا بالقيروان تحت حكم كسيلة ، وكانت تناصرهم قبائل بربر الجنوب الذين دخلوا الإسلام منذ الغزوة الأولى .

وفي عهد عبد الملك بن مروان توجه العرب إلى القضاء على دولة الروم ودولة البربر ، وكسر شوكة قبائل بربر الشمال المتصممين في الجبال . فاستطاع زهير بن قيس البلوي القضاء على المقاومة البربرية سنة ٦٤ هـ . وجاء بعده حسان بن النعمان إلى أفريقيا سنة ٧٦ هـ ، وكانت مهمته القضاء على مقاومة الروم ، فتمكن من الاستيلاء على حصونهم وطردهم من عاصمتهم قرطاجنة .

ولكن أفريقيا خرجت من يد العرب مرة ثانية ، إذ انتظمت مقاومة البربر بزعامة امرأة منهم تلقب « بالكاهنة » ، بينما جاءت النجيدات إلى الروم من بزنطة نفسها .

وعاد حسان إلى أفريقيا سنة ٨١ هـ ، وبقيضائه على جيوش السكاهنة قضى على آخر مقاومة قام بها أهل البلاد ، ثم اتجهت عنايته إلى الروم فاستولى على قرطاجنة بعد أن حاصرها برا وبحرا .

وهكذا تم الفتح العربي في أفريقيا ، وبقي على العرب أن ينظموا شؤون ولايتهم الجديدة وأن يستقروا فيها ، وأن يفتحوا بقية المغرب حتى يتم لهم أمر البلاد كلها .

وكانت إدارة البلاد موكلة إلى الوالي الذي يعين من قبل الخليفة . واتخذ العرب مدينة القيروان مركزاً إدارياً ، وأنشأوا بها الدواوين المختلفة ، وعينوا العمال





## للاشراف على شؤون الولاية .

وبادر حسان بإنشاء ميناء جديد يحمل محل قرطاجنة ، فبنى مدينة تونس التي ما لبثت أن أصبحت النفذ الذي خرج منه العرب لفتح مقلية وإيطاليا .

ويرجع استغراق الفتح العربي لبلاد أفريقية طول هذه الدة لأسباب : منها بمد البلاد عن مركز الخلافة ، ووعورة الأراضي ، واتساع مناطقها . ثم إن ظروف العرب في ذلك الحين وما نزل بهم من أحداث وفقن كان من شأنها أن تقلل من الجهود التي كان على العرب أن يبذلوها لفتح المغرب .

وكانت العمالة الحسنة التي كان العرب ياملون بها البربر مما ساعد على فتح أجزاء المغرب الأخرى ، إذ بمجرد ما دخل البربر في الإسلام اعتبروا متساوين في الحقوق والواجبات مع النزاة العرب ، وأصبحوا يشاركونهم في الفتوحات ومناصب الإدارة وغيرها .

وقد أدت هذه السياسة في بلاد أفريقية إلى نهوض البربر وأخذهم بأسباب الحضارة العربية ونطقهم بلغة العرب ودينهم ، واندماجهم شيئاً فشيئاً في المنصر العربي ، فأنشأوا عدة دول وأقاموا حضارة زاهرة متميزة في تاريخ الحضارة الإسلامية .

## تونس في القرن الثاني الهجري :

كان للخلقات السياسية التي حدثت في الشرق أواخر القرن الأول الهجري والتي أدت إلى ظهور « الخوارج » صدها في بلاد المغرب . فانتشرت حركة الخوارج بسرعة بين قبائل البربر وحتى في بلاد الأندلس التي كانت في ذلك الحين تابعة لإمارة القيروان . وصارت إفريقية بدورها ميداناً للفتن الداخلية . فلم تستقر فيها دولة قوية إذا استثنينا دولة بني الملب ، إلى أن ظهرت الدولة الأغلبية في أواخر القرن الثاني هـ .

وكان لدعاة الخوارج أثر عظيم في انتشار الإسلام واللغة العربية بين القبائل البربرية . وفي هذا العهد أيضاً وجه الخليفة عمر بن عبد العزيز منابته إلى نشر الإسلام في المغرب . فأرسل جماعة من مشاهير التابعين لتنظيم هذه المهمة ، وبناء صرح المغرب الإسلامي ، فأسسوا المساجد في سائر أنحاء البلاد لنشر مبادئ الدين





الإسلامي ، وأنشأوا الكتاتيب لتعليم اللغة العربية (١) . ويرجع تاريخ بناء جامع الزيتونة إلى هذا العهد ( سنة ١١٤ هـ ) .

وبالرغم من الفتن والاضطرابات فقد بدأت تظهر في إفريقية بوادر ازدهار الحضارة العربية ، وشرعت إفريقية في ظل الإسلام تأخذ طريقها إلى الحياة السياسية والعلمية الخاصة بها ، إلى أن تكونت فيها دول قوية لها شخصيتها وحضارتها . وأولى هذه الدول هي الدولة الأغلبية .

### دولة الأغلبية :

لم تستقر الأحوال في إفريقية إلا في عهد الخلافة العباسية عند ما عين هارون الرشيد سنة ١٨٤ هـ إبراهيم بن الأغلب والياً عليها ، جامعاً للإمارة وراثية في بيته . وهكذا نشأت في تونس أول دولة عربية قوية مستقلة داخلياً عن الخلافة ، وتماقبت أمراؤها على الحكم أكثر من قرن بلا انقطاع .

وقد اتخذ الأغلبية القيروان عاصمة لمملكتهم التي كانت تشمل المملكة التونسية الحالية ، كما تشمل مقاطعة قسنطينة ( بالجزائر ) وطرابلس الغرب .

وفي ظل الأمن الذي استطاعت الدولة تحقيقه ساد البلاد الرخاء ونمت ثروتها الطبيعية ، فانتشرت الزراعة كما كانت في عهد الرومان ، وانتظمت وسائل الري في البوادي ، وأنشئت المدن ، وظهرت فيها المصانع ، وبخاصة صناعة نسج الصوف والحريز . وعنت الدولة بالنساج فاستخرجت منها المادان ، وقويت الحركة التجارية في الموانئ مع السواحل الأروبية .

وانصرفت الدولة إلى الأعمال العمرانية فجددت مسجد القيروان وأنشأت المساجد في سوسة وصفافس ، وأقامت الأسوار حول المدن والحصون على السواحل ، وبنت السدود والأحواض في أنحاء البلاد لجمع مياه الأنهر والأمطار ، وأشهر هذه الأحواض « مخرج الأغلبية » في القيروان الذي ما يزال موجوداً حتى الآن .

وكانت مدينة القيروان في هذا العصر معقلاً من معاقل الحضارة الإسلامية ومزدهراً من منابع إنتاج الفكر العربي ، فانتظم التعليم في الكتاتيب والمساجد والجامع ، وتكونت المكاتب العامة لجمع الكتب الأدبية والعلمية ، وأنشئ

(١) اجماً تأسس الكتاتيب منذ أنشئت مدينة القيروان





بالتقيروان معهد لدراسة الرياضيات والطب والصيدلة وترجمة الكتب اللاتينية ،  
وسمى هذا المعهد « بيت الحكمة » . وقد ظهر في ذلك العصر من مشاهير الرجال  
القاضي أسد بن الفرات (المتوفى سنة ٤١٣هـ) والقاضي سحنون المتوفى (سنة ٤٤٠هـ)  
من أئمة المذهب المالكي ، ومن الأطباء أحمد بن الجزار .

واعتنى الأغلبية بالفن المهارى الذى امتاز فى عهدهم بطابع خاص . واشتهر  
بلاط الأغلبية فى التقيروان بمظلمته وأبنته وكانت لهذه الدولة صلات ودية  
بالامبراطور شرقمان . واعتنى الملوك الأغلبية إلى جانب هذا بالفتح فبسطوا نفوذهم  
على البحر الأبيض المتوسط وكانوا ورثة قرطاجنة وروما . وقد احتلوا جزيرة  
سقلية سنة ٤١٢هـ واستولوا على جنوب إيطاليا سنة ٤٨٩هـ ، وهكذا أرسلوا  
الثقافة العربية إلى أوروبا وصار الأسانذة العرب فى سقلية ينشرون العلوم بمهدين  
السبيل للنهضة الأوروبية التى ظهرت فيما بعد فى إيطاليا .

وبالجملة فإن عصر الأغلبية كان عصر نهضة اقتصادية وعمرانية وفكرية تركت  
أثراً عميقاً فى بلاد أفريقية .

### الفرقة النافلمية :

كان للمذاهب المختلفة الناشئة من الملاقات الدينية والسياسية القائمة فى الشرق  
الربى أثرها فى الدولة التى نشأت فى المغرب . وقد كانت هذه البلاد حتى أواسط  
القرن الثالث الهجرى يسودها المذهب المالكي الذى وطد أركانه بها كل من  
الفقيهن المالكيين أسد بن الفرات وسحنون .

ولكن شيئاً فشيئاً بدأ البربر يتصلون برجال المذاهب الأخرى ، ووجدوا  
فى فرقة الخوارج وصلابتها فى الدين تلاءماً مع طبيعتهم ، وصرعان ما أقبلوا على  
اعتناق مذهبها ، وما كاد القرن الثالث يوفى على نهايته حتى كان مذهب الأباضية  
— وهى فرقة من فرق الخوارج — قد انتشر انتشاراً كبيراً فى القبائل التى تسكن  
جنوب المغرب .

أما قبائل الشمال كتامة وصنهاجة وما بينهما فقد اعتنقت المذهب الشيعي الذى





قام بالدعوة إليه في الشرق عبيد الله المهدي ، وأرشد في ذلك الحين الناس إلى عبيد الله ليتولى نشر مذهبه ببلاد المغرب .

وكانت دولة الأغالبة قد أشرفت على نهايتها . فنظم أبو عبد الله الدعوة ضدها ، كون الجماعات لنشر المذهب الشيعي وخلع طاعة الأغالبة ، والممل على تكوين خلافة شيعية بالمغرب .

وعندما رأى عبيد الله المهدي أن الدعوة قد انتشرت بالمغرب ، وأن جيوش داعيته قد أصبحت قاب قوسين من النصر ، انتقل من دمشق إلى سجلماسة وظل يختفيا بها إلى أن انتهى الأمر بانهمزام جيوش الأغالبة ، وفر آخر أمير منهم وهو زيادة الله الأغابي بعد أن بثس من وصول نجدة العباسيين إليه . فدخل عبيد الله إلى القيروان حيث يبيع بها سنة ٢٩٧ وافق بأمر المؤمنين .

وهكذا تكونت بأفريقية خلافة الفاطميين ، بينما كانت الخلافة العباسية ما تزال قائمة ببغداد ، والخلافة الأموية بالأندلس . وبعد ذلك أخذ الفاطميون يوطدون أركان دولتهم ببلاد المغرب ، فأسسوا عاصمتهم الجديدة سنة ٣٠٨ وأسماها المهدية ، واستطاعوا أن يخضعوا لسلطانهم كافة بلاد المغرب ، بعد أن قضوا على الدولة الأباضية في تيهرت ( الجزائر ) والصفرية في سجلماسة ( المغرب الأقصى ) والأدرسية في فاس .

وبعد ذلك أتجه الفاطميون بدعوتهم إلى منبعها الأول في الشرق العربي ، وأرادوا أن يسيطروا لسلطانهم عليه ، فوجهوا جيوشهم بقيادة مولايم جوهر الصقلي الذي حاولت أن استولى على مصر ودخل عاصمتها القسطنطينية ، وأسس بجوارها مدينة القاهرة سنة ٣٥٨ التي أصبحت منذ ذلك الحين حاضرة الخلافة الفاطمية التي امتد نفوذها من الشام إلى أقصى المغرب .

وبالرغم من الثورات التي انقابت تونس في هذا العهد فان الحضارة العربية قد ازدهرت بها من جديد ، ونشعت النهضة العلمية وانتشرت المبادئ الثقافية ليس في تونس فقط بل حتى في مدن صقلية التي كانت خاضعة لسلطانهم . وإلى جانب هذا احتفظ الفاطميون بالسيادة العربية على البحر الأبيض المتوسط ، فكان لسلطانهم بحوب البحار وشن الغارات على المدن الأفرنجية وعلى جزر اليونان ،





واستطاعوا أن يضموا إلى خلافتهم كلا من جزيرة إفريقية (كريت) وسردينيا وقسما من جزيرة كورسيكا .

### الدولة الصنهاجية :

لما انتقلت عاصمة الخلافة إلى القاهرة أصبح المغرب ولاية تابعة لمصر يدبر شؤونها أمير من أصل بربري اسمه بلكين بن زيري بن مناذ الصنهاجي . وهكذا تأسست الدولة الصنهاجية ، وكانت مرتبطة بالخلافة ارتباطاً صورياً فقط . واستطاع ملوكها الاحتفاظ بمملكتهم الواسعة التي ورثوها عن الفاطميين . ثم خرج عن طاعتهم المغرب الأوسط حيث تكونت به دولة بني حماد في بحر القرن الخامس هـ . ، وبقيت مملكة بني زيري محصورة في إفريقية وعاصمتها القيروان .

وتعتبر الدولة الصنهاجية أول دولة بربرية في إفريقية بعد الفتح الإسلامي ، وبعد عصرها من أزهر عصور الحضارة التونسية . وقد مهد لهم السيل الأغالبة والفاطميون في نهضتهم بالبلاد من الوجهة الاقتصادية والعمرانية والثقافية . فشارك الصنهاجيون بأوفر قسط في بناء صرح الحضارة العربية ، وبلغت تونس في عهدهم القروية العليا في الرق والتمدن . فانتشرت الزراعة في أنحاء البلاد بفضل انتشار وسائل الري ، وارتفع مستوى الصناعة الوطنية ونشطت التجارة مع الخارج .

أما النهضة الأدبية والفكرية فإنها وصلت إلى درجة لم تبلغها تونس من قبل . فامتلاً بلاط ملوكها رجال العلم والأدب ، وعنى أغلبهم بالفن الممارى فأنشأوا القصور الفخمة والنازه الجيلة وتنافسوا في تشييد المعالم كالجسور والطرقات وصهاريج المياه والحصون والأسوار .

### هزوة بني هلال :

وحوالي سنة ١١٣٥ هـ . أظهر الملك العزيز باديس الصنهاجي أنهبازة إلى أهل السنة في القيروان ، وأصبح يناصر الخلافة العباسية في بغداد ممكناً خروجه عن طاعة





الخليفة الفاطمي المستنصر سنة ٤٣٩ هـ .

فرأى المستنصر أن ينتقم من المرز ، وأرسل إلى إفريقية قبائل بني هلال وبني سليم ورياح التي كانت تقيم في الصعيد المصري ، فوصلوا إفريقية سنة ٤٤٠ هـ . وقد أحدث هذا الزحف العربي العظيم انقلاباً عميقاً في مختلف نواحي الحياة بإفريقية ، إذ تم بفضل استمراب البلاد بصورة نهائية ، إلا أنه كان من نتائجها أن عمت البلاد الاضطرابات وتمزقت أوصال الدولة الصنهاجية ، ونشأت دويلات صغيرة في أنحاء البلاد كانت أشبه بملوك العوائف بالأندلس كما وقع في سائر البلاد التي كان يحكمها العرب شرقاً وغرباً وقتذاك ، وبق بنو زيري محتفظين بالمهدة والناطق المجاورة لها .

وفي تلك الفترة انتزع النورمان من العرب جزيرة صقلية بعد أن كانت تابعة لتونس مدة تقرب من ثلاثة قرون ، وصاروا يفتزون المهدية بين الحين والآخر . كانت مدن الداخل تخضع لحكم القبائل العربية . وهكذا انقضت الدولة الصنهاجية في تونس .

### الدولة المرينية :

استنجد الملك الحسن بن علي الصنهاجي بعبد المؤمن بن علي ، مؤسس الدولة الموحدية في المغرب الأقصى لإفقاد تونس من أيدى الأفرنج ، وكان عبد المؤمن في ذلك الحين قد أخضع لسلطان المغرب الأقصى كما ضم إلى مملكته بلاد الأندلس ، فاستجاب عبد المؤمن لاستنجد الصنهاجيين ، وسار إلى إفريقية محتلاً في طريقه المغرب الأوسط ، ثم أخذ يحمل بلاد إفريقية ، وبعد أن استولى على المناطق الداخلية سار إلى مدن الساحل وطرد منها النورمان . فتم له أمر البلاد سنة ٥٥٥ هـ وهكذا تأسست دولة مرينية الأطراف تضم أقطار المغرب العربي الثلاثة ، ودامت أكثر من سبعين سنة استطاع فيها الموحدون أن يخمّدوا الثورات العديدة التي كانت تقوم ضدّهم بين الحين والآخر .





### الدولة الحفصية :

عمل ملوك بني حفص على إصلاح البلاد من جراء العهد المضطرب الذي مر على افريقية ، وساروا على منوال الموحدين في تنظيم دواوين الدولة . واستطاع أبو زكرياء مؤسس الدولة وكذلك المستنصر الذي خلفه توطيد دعائم الأمن في تونس وإخماد نار الفتن بين القبائل والقضاء على الثورات التي نشبت في مختلف أنحاء البلاد . وقد اتسعت المملكة الحفصية حتى شملت طرابلس والجزائر ومراكش التي انضم ملوكها بنو مرين إلى الحفصيين وقدموا لهم فروض الولاء ، كما بايعهم أمير مكة وأهل الحجاز سنة ٦٥٨ هـ .

وفي عهد المستنصر أغار لويس التاسع ملك فرنسا على تونس في الحملة الصليبية الثامنة ، ونزل الطاعون بجيشه فأبى مملكته ، واقى الملك لويس نفسه حتفه بتونس سنة ٦٦٩ هـ . ( ١٢٧٠ م ) .

ثم شاعرت الخلافة الحفصية عهداً مضطرباً دام حوالي مائة سنة ، وكانت التنافس بين أمراء البيت الحفصي وتطلعهـم إلى الخلافة من جهة ، والخلافات القائمة بين القبائل من جهة أخرى باعثاً لكثير من الفتن التي أضعفت سلطة الخلافة المركزية ، فخرج عن طاعة الخليفة أطراف المملكة ، واستقل بالحكم بنو بملول في توزر ، وبنو خلف في نفطة ، وبنو مكي في قابس ، وبنو ثابت في طرابلس . وقد شجع التدهور الذي لحق الخلافة الحفصية في ذلك العهد ملوك بني مرين في المغرب الأقصى على الاستيلاء على افريقية مرتين دون أن يستقر لهم الحكم بها زمناً طويلاً .

وفي أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع الهجري عادت البلاد إلى وحدتها القديمة ومجدها السالف ، وساد فيها الأمن بفضل أعمال الخليفة أبي المباس والخليفة أبي فارس ، فتدعمت أركان الدولة من جديد وامتد نفوذ بني حفص إلى المغرب الأوسط بعد أن سقطت تلمسان في أيديهم ، ثم إلى المغرب الأقصى والأندلس . وقد عني كل من هذين الخليفين بإقامة الحصون على السواحل لرد الحملات التي ابتداء يشنها الصليبيون على تونس ، بيد أن الخلفاء الذين تولوا بعدهما





لم يستطيعوا أن يحافظوا على مكانة الدولة ، فساروا بالبلاد إلى الفوضى ، وخرج من سيادتهم كثير من الأنحاء حتى لم يبق تابعا لهم في أواخر القرن التاسع الهجري وأخذت كل واحدة منها تألب دورا هداما في البحر الأبيض المتوسط . وفي عهد الدولة الحفصية رأت البلاد عسورا زاهرة بالرغم مما انتاب البلاد من اضطرابات وضعف سلطة الخلفاء المركزية ، وقد عقدت الدولة الحفصية عدة معاهدات لتنظيم الملاحة وتأمين العلاقات التجارية والسياسية بينها وبين البلاد الأروبية كبرشلونة وجنوة وبيزة وصقلية والبندقية ومرسيليا ، واشتهرت بين التجار الأروبيين أسواق تونس والمهدي وقابس وعنابة وأصبحت قبلة تجار البحر الأبيض المتوسط . وأبنت الحياة الأدبية والعلمية في هذا العصر ، وكان تزوج العرب من الأندلس وصقلية إلى تونس من الموامل التي كان لها أكبر الأثر في انتشار العلوم والفنون ، فظهر أثر الفن الأندلسي فيما أنشئ من المباني كجامع القصاء بصاحبة تونس وصومته المشهورة وأسواق المدينة وأبوابها التي ما تزال موجودة إلى الآن . كما عمل اللوك الحفصيون على تشجيع العلم والأدب في البلاد ، فأسسوا المدارس لسكنى الطلبة ونظموا التعليم بجامع الزيتونة ، ومن مشاهير رجال هذا العصر ابن خلدون وابن عرفة والأطباء من آل الصقلي .

### تونس في القرن العاشر الهجري :

شهد القرن العاشر ذلك النزاع الكبير الذي كان قائما بين الأسبان والأتراك للتحكم في البحر المتوسط والسيطرة عليه ، وقد ابتداء نفوذ الأسبان يمتد إلى سواحل المغرب بعد أن طردوا العرب من الأندلس ، بينما ظهر في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بعض القواد الأتراك مثل بابا عروج وأخيه خير الدين الذين كانوا يعملون باسم السلطان العثماني .

وهكذا أصبح العثمانيون والأسبان يتسابقون للاستيلاء على سواحل تونس بعد أن هجز أمراء بني حفص على ردهجائهم . واستطاع أمراء الأفرنج احتلال أهم مراكز السواحل التونسية ، وسقطت مدينة تونس سنة ٩٢٥ هـ . في أيدي





الأتراك الذين احتلوها بعد احتيلائهم على مدينة الجزائر . ثم انتزعها منهم الأمير الحفصي الحسن وعاد إلى حكمها تحت الحماية الاسبانية سنة ٩٤٢ هـ . وفي النهاية استطاع الأتراك طرد الاسبان من مدن السواحل بفضل الحملات التي شنّها عليهم القائد التركي الشهير درغوث بمساعدة القبائل المربية .

وبقيت الحرب بين الاسبان والأتراك قائمة مدة طويلة ، وبعد أن استرجع الأتراك مدينة تونس سنة ٩٧٧ بقيادة علي باشا أمير الجزائر عاد إليها الحكم الاسباني الحفصي سنة ٩٨٠ ، ثم غزاها أسطول تركي جاء من الأستانة بقيادة سنان باشا ، بينما زحفت إليها قوات تركية أخرى من طرابلس والفيروان سنة ٩٨١ هـ .

وهكذا أصبحت تونس ولاية تابعة للسلطنة العثمانية وجزءا من ممتلكاتها في شمال افريقية الممتدة من الجزائر إلى القطر المصري .

### العهد التركي :

عمل سنان باشا قبل منادته تونس على تنظيم إدارة شؤون البلاد حسب النظام المعمول به في سائر البلاد التركية .

فكان بحكم ولاية تونس نيابة عن السلطان العثماني وال يحمل لقب « **البيطخا** » ويساعده ديوان يتألف من ضباط الجيش ، وكانت قيادة الجيش بيد « **آغا** » ، وقيادة كل فرقة عسكرية بيد « **الداي** » ، وعين لجباية المال موظف يسمى « **الباي** » وقد أخذ نفوذ الديوان يتسع شيئا فشيئا إلى أن أدى الأمر بالبلاد إلى قيام ثورة سنة ٩٩٩ هـ ( ١٥٩٦ م ) كانت نتيجتها إعطاء مقاليد الأمور إلى أحد « **الدايات** » ، ثم أخذ نفوذ الـداي يتسع شيئا فشيئا ، بينما كان يتضاءل نفوذ « **الباشا** » الممثل الرسمي للدولة العثمانية في تونس .

وقد نظمت شؤون هذه الولاية في عهد عثمان داي الذي عمل على تقوية الجيش وإعطاء قيادته إلى « **باي** » . وسار على منواله يوسف داي الذي تولى الحكم سنة ١٠١٩ هـ ( ١٦١٠ م ) ، فاستتب الأمن في عهدهما ونهضت البلاد من جديد ثم ساءت الأحوال في تونس بعد ذلك ، لأن الـدايات الذين تعاقبوا على





الحكم من سنة ١٠٤٧هـ (١٦٣٧م) إلى سنة ١١١٧هـ (١٧٠٥م) لم يستطيعوا أن يحتفظوا لأنفسهم بالنفوذ، وقد أضاعت سلطتهم أمام سلطة « البايات » التي أخذت تتسع يوماً بعد يوم طول القرن الحادي عشر الهجري .  
ومن العوامل التي قوت نفوذ البايات ما عمد إليه الباب العالي من إعطائهم لقب « باشا » ، وجعل منصب الباي وراثياً .

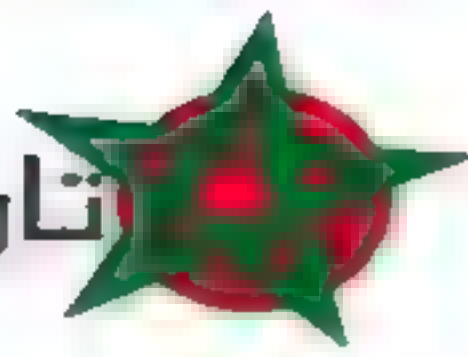
وقد امتاز الثلث الأخير من القرن الحادي عشر وأوائل القرن الثاني عشر بما انتاب البلاد من حروب واضطرابات ناتجة عن التنافس على العرش . فنشبت للفن الداخلية ، وقامت حروب بين إمارة الجزائر وإمارة تونس ، فعمت بذلك الفوضى ، وتمزقت أوصال الدولة ، وضعفت السلطة المركزية ، مما شجع أساطيل الدول الأوروبية على غزو سواحل تونس بالتقابل مرات عديدة .

وعلى أثر غزوة قام بها والي الجزائر سادت البلاد اضطرابات شديدة ، وتمكن آغا الجيش حسين بن علي من الاستيلاء على الحكم بمساعدة الجيش التركي وموافقة الأهالي سنة ١١١٧هـ (١٧٠٥م) . وهكذا تأسست الدولة الحسينية التي توارثت الحكم في تونس إلى يومنا هذا . فماد الأمن للبلاد بعد حالة من الاضطرابات دامت أكثر من أربعين سنة . وقضت الدولة الحسينية منذ أوائل عهدها على الثورات التي كان يقوم بها الجيش من حين لآخر لقلب نظام الحكم ، وجعلت الولاية وراثية في العائلة الحسينية .

واستطاع حسين بن علي مؤسس الدولة الذي دام عهده خمساً وثلاثين سنة إصلاح شؤون البلاد ، فانتشر العمران في تونس ، ونشطت الفلاحة والصناعة والتجارة ، وتأسست المنشآت العلمية .

ومن بين ملوك البيت الحسيني الذين اشتهروا بأعمالهم ومازهم يجب أن نذكر علي باي (١١٤٨هـ - ١١٦٩هـ) (١٧٥٦م - ١٧٣٥م) الذي استطاع أن يحقق لتونس عشرين سنة من الرخاء والطمأنينة . أما حمودة (١١٩٦هـ - ١٢٢٩هـ) . (١٧٨٢م - ١٨١٤م) فقد اشتهر في التاريخ بتمتين علاقاته مع أوروبا ، وخاصة مع نابليون سنة ١٨٠٢م ، وبحربه مع البندقية التي دامت ثمانى





سنوات ( ١٧٨٤م - ١٧٩٢م ) .

\*\*\*

وقد امتاز الحكم التركي في تونس -- شأنه في ذلك كشأنه في كل الممالك التي كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية -- بأنه كان يقوم على القوة وعلى الجيش . وكان هم الدولة العثمانية الاستيلاء على أزمة الحكم في ممتلكاتها مستندة في ذلك على الجيش . ولم يكن لها اتجاه معين في سياستها ، ولا مبادئ تدير عليها في تنفيذ هذه السياسة ، وبقدر ما يستطيع الجيش أن يحافظ على الأمن تزدهر الحياة الاقتصادية وتنمو التجارة والصناعة والفلاحة والمعلم والفنون .

وكان يتحكم في البلاد قوتان عظيمتان هما : الجيش من جهة ، ويعتمد عليه البوالي في حفظ الأمن وجباية الأموال ، وطائفة « الرياس » من جهة أخرى ، وهم الذين يتولون عمليات القرصنة ، وهي نوع من العمليات الحربية التي كان يقوم بها الجانبان المتحاربان من الدول الأوروبية والشرقية .

وقد رأت تونس تحت الحكم التركي جهوداً زاهرة بالرغم مما انتاب البلاد من اضطرابات بفضل ما بذله بعض الأمراء الصالحين من مجهودات جبارة للنهوض بالبلاد في سائر نواحي حياتها . وفي أوائل هذا المهد كان تزوج عدد كبير من العرب الذين طردوا من الأندلس سنة ١٠١٦ هـ ( ١٦٠٩ م ) من العوامل التي نشطت التجارة والفلاحة والصناعة .

وقد استوطن عرب الأندلس في سهول بنزرت ومجردة والدخلة ، وشيدوا فيها القرى الفلاحية كطابرية ومجاز الباب وتستور والمالية وقلعة الأندلس وقرنبالية وزغوان وسليمان والجديدة ، وأنشأوا المزارع والبساتين ، حتى عادت إلى البلاد رقايتها القديمة .

وكانت الغنائم التي يذمها القرصان في البحر الأبيض المتوسط من عوامل آراء السكان ، وقد قوت القرصنة حركة البلاد التجارية وجعلت أسواق المدن مزدهرة . على أن أعمال القرصنة لم تكن حائلاً دون ربط الصلات بين تونس وأوروبا ، واستئناف علاقاتها التجارية مع الدول كاسبانيا والمانمارك والولايات المتحدة ، فبمجرد ما انتظمت أحوال الدولة ، نشطت تجارتها مع مرسيليا وليغورن وبقية المدن الأوروبية ، وقد تكونت علاقات رسمية بين تونس وفرنسا سنة ١٥٧٧م





وأرسل ملك فرنسا هنري الثالث اتصالاً إلى تونس بعد الحصول على موافقة الدولة العثمانية التي أعطت لفرنسا امتيازات كبيرة في سائر ممتلكاتها .

وقد ابتدأت تونس تسير شيئاً فشيئاً نحو شكاتها الحاضرة وبخاصة منذ تولي حسن بن علي الحكم وجعله وراثياً في بيته . وكانت الروابط التي تربط الأمراء الحسينيين بالدولة العثمانية تفلاني على ممر الأيام ، وضمف سلطان تركيا في تونس حتى كاد يكون عديم الوجود . وهكذا ابتدأت تنمو في تونس قومية تونسية بالمعنى الحديث وظهرت للوجود دولة تونسية اعترفت الدول الأوروبية بكيانها وعقدت معها المعاهدات .

والحقيقة أن المنصر التركي الذي نزل بارض تونس وأقام الحكم فيها قروناً عديدة لم يدخل تغييراً جوهرياً في أحوال البلاد ، ولم يعتبر أهل تونس الفزاة الأتراك أجانب عنهم إذ كانوا يحكمون البلاد نيابة عن السلطان خليفة المسلمين جميعاً . على أن المنصر التركي لم يحتفظ بشخصيته بل اندمج بمرور الزمن في المنصر العربي .

واستمرت النهضة التونسية التي ابتدأت في عهد الدولة الحفصية وأخذت طابعها الخاص بلا انقطاع تحت الحكم العثماني ، وأخذت تونس تسير بخطى سريعة نحو التطور المعصرى لما طلع عليها فجر القرن التاسع عشر الميلادي .

### تونس في القرن التاسع عشر :

في أوائل القرن التاسع عشر بدأت تونس تستيقظ متدرجة في طريق النهضة المصرية ، وكان يربطها بالدولة العثمانية مجرد روابط روحية ، فبادرت بالتحرر من هذه القيود الصورية ، واعترفت الدول الأوروبية بفرنسا وانكلترا والنمسا باستقلالها وعقدت معها المعاهدات والاتفاقات . ثم اتجهت همه أمرائها إلى إدخال الإصلاحات على مرافق البلاد الحيوية ، وفي مقدمتها إصلاح نظام الحكم بما يتفق والنظام الدستوري السائد في الأمم المتقدمة .

فقبيل فرض الحماية الفرنسية بنحو أربعين سنة نجد على عرش تونس الباي المصاح النهر أحمد باشا ( ١٨٣٧م — ١٨٥٥م ) الذي كان حريصاً على إدخال





إصلاحات واسعة للنطاق في جميع النواحي ، وهيأت له الزبارة التي قام بها إلى أوروبا سنة ١٨٤٦ م فرصة الاطلاع على تقدم المدنية الحديثة والاقتناع بإدخال انقلاب جديد في حياة الشعب ، وبمجرد عودته إلى تونس وضع مشروعات هذا الانقلاب التي كان يرجو من ورائه تدعيم أركان دولته وتنظيمها على أساس جديد يضمن لها التقدم والرق ويحفظها من اعتداء الدول عليها . وكان أبرز ما قام به من مشروعات تنظيمه للجيش على الأساليب الحديثة ، وأنشاؤه لدرسة حربية جلب إليها الأساتذة من أوروبا ، وأحداث مصانع للأسلحة والذخيرة ودار لصناعة السفن ، وتكوين أسطول بحري .

وقد صار على منواله محمد باشا الذي ارتقى عرش تونس عام ١٨٥٥ م . وقد اشتهر هذا الملك بأصداره دستوراً حديثاً للدولة التونسية سمي «عهد الأمان» (١٠ سبتمبر سنة ١٨٥٨) وهو أول دستور في العالم الإسلامي .

وفي عهد الصادق بى وبمصل جهود المصالح الكبير الوزير خير الدين باجا تم تعديل هذا الدستور عام ١٨٦١ وفقاً لمبدأ فصل السلطات ، وأقامة النظام البرلماني ، وتأسيس مجلس تشريعي له سلطة واسعة منها حق خلع الأمير إذا خالف بتصرفاته أحكام الدستور . ونظمت الإدارة المركزية والإدارات المحلية نظماً عصرياً ، كما نظمت البلديات والمحاكم الشرعية وشؤون الأوقاف ، وسن قانون جديد يضمن للفلاحين حقوقهم<sup>(١)</sup> ، كما وضع برنامج خاص لتوزيع الأراضي الزراعية الأميرية على سكان البادية . وأنشئ مجلس للمعناية بالشؤون الصحية وإدارة لغابات الزيتون وإدارة الأوقاف ، ونظمت مناهج التعليم بجامع الزيتونة ، وأسست المدرسة الصادقية للدراسة العلوم الحديثة واللغات الأجنبية ، كما أرسلت البعثات العلمية إلى إيطاليا وفرنسا . وهكذا كانت تونس تسير بخطى واسعة في سبيل الرقي والتقدم إلى أن منيت بالاحتلال الفرنسي . فأقامت فرنسا المراقيل في سبيل هذه النهضة وعطلت سيرها ، وأعادت البعثات العلمية من أوروبا ، وحوّلت مناهج التعليم بالمدرسة الصادقية إلى أن جعلتها مناهج لإخراج الموظفين والترجمين فحسب .

(١) وهو قانون « الخماسة » المعمول به في تونس حتى اليوم .





## الفصل الثالث

### الحماية الفرنسية

قبل أن نتحدث عن الأسباب التي أدت بتونس إلى فقد استقلالها يجب أن نذكر الظروف الدولية التي سبقت فرض الحماية الفرنسية على تونس وما كان لها من الأثر في إطلاق يد فرنسا في البلاد ، فقد كان الجو السياسي العام في أوروبا وقتذاك متأثراً بحادثتين عظيمين هما : هزيمة فرنسا في حربها مع ألمانيا عام ١٨٧٠ وهزيمة تركيا في حربها مع روسيا عام ١٨٧٧ .

فبعد أن ألحقت ألمانيا مقاطعتي الألزاس واللورين بإمبراطوريتها صرفت عنايتها للاحتفاظ بهما وإبعاد فرنسا عن فكرة الأخذ بالتأثير ومحاولة استرجاع هاتين المنطقتين ، ورأت أن تفسح لها المجال في بسط نفوذها خارج أوروبا ، وكان بسمارك يسعى بصفة عامة للاحتفاظ بالوضعية التي نتجت في أوروبا عن حرب ١٨٧٠ ويعمل على توجيه الدول نحو الشرق ، فكان لا يمانع في امتداد نفوذ فرنسا في تونس ، وإنجلترا في مصر .

وكانت إنجلترا لا تعارض في تقطيع أوصال الدولة العثمانية في أوروبا وفي غيرها .

أما فرنسا فإنها كانت تحاول الابتعاد عن الميدان الدولي خشية التورط في مشاكل خارجية لا تستطيع أن تواجهها ، وقد خرجت من الحرب مهيضة الجناح عام ١٨٧٠ .

وظهرت هذه الاتجاهات أثناء مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ ، فأوعزت ألمانيا لفرنسا بوضع يدها على تونس حتى لا تنضم المراقيل في وجهها في المؤتمر ، كما نصحتها إنجلترا ببسط نفوذها على تونس لتمكن هي بدورها من الاستيلاء على مصر .





وهكذا قامت ألمانيا وإنجلترا بتشجيع فرنسا على احتلال تونس وفصلها عن ممتلكات تركيا ، وإن كانت تونس في الحقيقة لا تربطها مع الدولة العثمانية في ذلك العهد إلا الروابط الروحية .

### برء الترفل الأجنبي :

منذ احتلال بلاد الجزائر سنة ١٨٣٠ بدأت فرنسا توجه أنظارها إلى تونس عاقدة العزم على وضع يدها عليها وبسط نفوذها فيها ، وكانت لا تدع فرصة إلا انتهزتها للتدخل في شؤونها الداخلية ، ووضع المراقيل في سبيل نهوضها ، وخلق التساسس لابقائها فيما نصبت لها من شباك ، ومن ذلك المناورات التي كان يقوم بها قناصلها قبيل الحاية ، وما صحبها من التنافس والتسابق الدبلوماسي الذي كان يجري خاصة بين فرنسا وإيطاليا في هذا المفاخر .

وقد بدأ التدخل الأجنبي يتسرب إلى تونس وينسع شيئاً فشيئاً في القرن التاسع عشر ، ففتحت أبواب البلاد للجاليات الأجنبية ، وشرع الأمراء في استقدام الفتيين الأجانب وأعطائهم بعض الامتيازات ، مما جعل القناصل على التدخل لحماية مصالحهم ، وبهذه الطريقة تمكن هؤلاء القناصل من توطيد علاقاتهم بالبلاط والتأثير عليه ، وخلق الشاكل بينه وبين الدول بسبب المشروعات الإصلاحية التي كان القناصل يوعزون بادخالها ، لا بقصد الإصلاح وإنما بقصد إحداث الاضطرابات وتقويض أركان الحكم في البلاد . ثم حملوا الدولة التونسية على أخذ قروض من أوروبا ، وتمكنوا — بدعوى حماية هذه الأموال — من التدخل الفعلي في شؤون البلاد ، وكان التنافس بين هذه الدول الأوروبية من العوامل التي ورطت الدولة في مشروعات لا تعود عليها بفائدة تذكر .

وهكذا ضيقت هذه الدول الخناق على تونس ووضعت في عنقها أغلالاً عجزت عن التخلص منها فيما بعد .

وقد أدت هذه الحالة بالدولة التونسية إلى فرض ضرائب مرهقة للشعب لأداء الديون التي ائتمت كاهلها . ونتج عن هذا التصرف قيام ثورة في البلاد برعامة علي بن غدام سنة ١٨٦٤ .





وأمام الضغط الدول وتخرج الحالة الداخلية سملت الدولة مصلحة الجمارك للجانين مقابل ما اقترضته من أموال . فزادت الأحوال اضطراباً وانتهى الأمر بتكوين لجنة مالية دولية تحت رئاسة الجنرال خير الدين سنة ١٢٨٦ هـ . (١٨٧٠م) وقد عملت هذه اللجنة على توحيد الديون ، وكانت تبلغ ٢٥ مليون فرنك ، وما لبثت أن أصبحت هذه اللجنة ميداناً جديداً اشتد فيه النزاع والتنافس بين الدول ، واتخذتها إيطاليا وإنجلترا وسيلة لمقاومة النفوذ الفرنسي .

وعملت فرنسا نفسها على إحباط أعمال هذه اللجنة حتى تزيد أحوال تونس استياء واضطراباً ، وتفتتح الدول بوجود تسليم مقاليد الأمور إلى دولة واحدة هي فرنسا . وكان تنافس الدول ظاهراً في تسابقها للحصول على بعض الامتيازات في البلاد . وهكذا حصلت فرنسا على امتياز بإنشاء سكة حديد بين تونس والجزائر سنة ١٨٧٤م وحاول القنصل الإيطالي أخذ امتياز لإنشاء مصلحة التلغراف ، فلم يفلح ولكنه حصل على شراء السكة الحديدية الممتدة بين تونس وحلق الوادي من شركة إنجليزية بفضل ما بذله من أموال طائلة . وأخذ القنصل الفرنسي روستان امتيازاً بإنشاء سكة حديدية أخرى بين تونس وبنزرت ، وتونس وسوسة ، وإنشاء ميناء بتونس .

وفي النهاية صممت فرنسا على أن تسبق إيطاليا في وضع يدها على تونس ، وظلت تترقب الفرصة المناسبة وتنتهي الظروف المساعدة ، ولو أدى الأمر إلى خفاق هذه الظروف .

### فرصة الحماية :

كان التحمس لفكرة احتلال تونس هو رئيس الوزارة الفرنسية جول فيري ، ولكنه لم يجد مساعدة ولا تشجيعاً من مواطنيه ، لأن الرأي العام الفرنسي كان مهتماً قبل كل شيء بالشؤون الداخلية المضطربة بسبب الهزيمة التي لحقت بفرنسا في حربها مع ألمانيا سنة ١٨٧٠ . فكان رجالها المسؤولون يمارضون كل مشروع من شأنه أحداث أزمة بين فرنسا والدول ، وكان السياسيون ورجال الصحافة يرون أن كل توسع خارج أوروبا يشنت الجهود وبلهسي الرأي العام من المطالبة باسترجاع المناطق المنصولة عن الوطن ، خصوصاً وإن التشجيع لتنفيذ هذا المشروع كان صادراً من بسمارك ماهر ألمانيا . وقد لاقى جول فيري مقاومة عنيفة





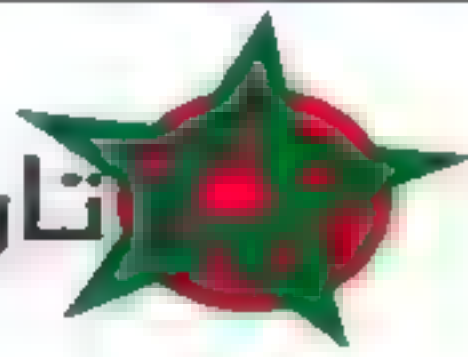
من الحزب الراد بكال ومن زعيمه كلبانصو ، ولكنه في الأخير نفذ فكرته بالرغم من كل هذه المعارضة ، وأنجز مشروعه بسرعة ومهارة قبل أن يتفطن الرأي العام ويقف في سبيل تنفيذه ، فالتخذ بعض المناوشات البسيطة التي كانت تحدث أحيانا على الحدود بين التونسيين والجزائريين سببا للتدخل المباشر في شؤون تونس . وبالرغم مما تمهد به الباي محمد الصادق في ذلك الحين من دفع الغرامات وضمان الأمن على الحدود زحفت الجيوش الفرنسية من الجزائر بدون سابق انذار على القطر التونسي ، بينما نزلت قوات أخرى من البحر في ميناء بنزرت ومنطقة طبرقة . وبعد معارك لم تدم طويلا وصلت القوات الفرنسية يوم ٢ : مايو سنة ١٨٨١ إلى بلدة منوبة ، وحوصر الباي في قصره بباردو ، وعرض عليه قائد الجيش الفرنسي الجنرال « بريار » والجنرال « روستان » معاهدة « باردو » ، ولم يترك له الوقت للنظر فيها ولا لاستشارة شعبه ، بل أجبراه على إمضاءها . وهكذا تمت تأثير الوعيد وفي ظل احتلال الجيوش الفرنسية لمدة مناطق من البلاد أكره محمد الصادق باي على إمضاء المعاهدة يوم ١٢ مايو ١٨٨١<sup>(١)</sup> .

### بنود المعاهدة :

وتنص هذه المعاهدة في المادة الأولى منها على أن « معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة بين الجمهورية الفرنسية والباي قد وقع تأكيدها وتجديدها » . وتنص المادة الثانية منها على أن تحمل القوات الفرنسية الراكز التي ترى احتلالها لازما لتحقيق النظام وحفظ الأمن بالحدود والسواحل ، كما تنص على أن هذا الاحتلال يزول عند ما تتفق السلطانان الحريتان الفرنسية والتونسية على أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على حفظ الأمن . وتنص المادة الرابعة على أن دولة الجمهورية الفرنسية تتعهد بتنفيذ جميع المعاهدات الموجودة بين الحكومة التونسية ومختلف الدول الأوروبية . وتنص المادة السادسة على أن تتولى فرنسا بواسطة وزرائها المفوضين وقناصلها تمثيل تونس ورعاية مصالحها ومصالح رعاياها في الخارج ، وفي مقابل ذلك يتعهد

(١) أدرج نص المعاهدة في ملاحق هذا الكتاب .





الباي بعدم إبرام أى عقد ذى صبغة عامة مع دولة أخرى ، دون علم سابق من الحكومة الفرنسية والحصول على موافقتها .

وبكنى أن تناق نظرة عامة على ديباجة هذه المعاهدة ونصوص موادها لنصل كيف توسلت فرنسا إلى بسط نفوذها على تونس بدعوى المحافظة على الأمن ورعاية حسن الجوار ، فبمقتضى المادة الثانية منها أعطت فرنسا لنفسها الحق فى احتلال مناطق من تونس ، وإذا كانت المعاهدة قد قيدت هذا الاحتلال ببعض المناطق ، كما جعلته مؤقتاً ينتهى أجله باستتباب الأمن فى البلاد وقدرة الإدارة المحلية على حفظه ، فإن فرنسا قد قيدت هذا الأمر باتفاق الطرفين ، فكان هذا النص ضربة موجّهة ضد سيادة تونس الداخلية .

كما كانت المادة السادسة من المعاهدة ضربة أخرى تحسب عنها الحد من سيادة تونس الخارجية ، سواء من حيث التمثيل الدبلوماسى والفنصلى ، أو من حيث حرية تونس فى عقد اتفاقات مع الدول الأخرى ، وفى هذه الناحية تنص المعاهدة على وجوب إعلام فرنسا والحصول على موافقتها مقدماً

على أن المادة الأولى والمادة الرابعة والمادة السادسة من المعاهدة اعترفت بكيان تونس الدولى وبسيادتها الخارجية ، إنما قيدتها ببعض القيود ، وإذا كان ممثل فرنسا بتونس « المقيم العام » هو الواسطة بين الباي وممثل الدول فلا أنه وزير خارجية الباي ، طبقاً لأمر عال ( مرسوم ملكى ) مؤرخ فى ٩ يونيو ١٨٨١

وإذا كانت هذه المعاهدة قد نصت فى ديباجتها على أنها « معاهدة وداود وصداقة » ولم يرد فى مادة من موادها النص على « الحماية » بالذات ، فأنها فى الواقع — كما تبين من النصوص السابقة — اعتداء صارخ على سيادة تونس الداخلية والخارجية .

### قيود جديدة :

وسرطان ما تكشف لفرنسا بعد سنتين من أمضاء هذه المعاهدة أنها لا تحقق لها الغاية المنشودة منها ، وأن ما خولته المعاهدة لها لا يعطيها حق التدخل





في شؤون تونس الداخلية التي كان الباي يراها من اختصاص حكومته ، وبؤيده في ذلك ثورة الشعب على المعاهدة من أسلها

ولهذا ترى فرنسا تسمى بمختلف الوسائل إلى فرض معاهدة أخرى تضمن لها حق التدخل في شؤون تونس بصفة واسعة وفعالة ، فبدأت سعيها لتحقيق هذه الغاية وأخذت تتحين الفرص لفرض معاهدة ثانية فتمحق إتمام سيطرتها على البلاد ، وسلكت مع الباي الجديد « علي باي » طرقاً أخرى لأرغامه في النهاية على إمضاء الاتفاقية المعروفة « باتفاقية المرمى » المعقودة بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

والمادة الأولى من هذه الاتفاقية هي أخطر موادها ، إذ تنص على أن « حضرة الباي المظالم ، لما كان قد صدق أن يسهل للحكومة الفرنسية « إتمام حمايتها » ، تكفل بإجراء الإصلاحات الإدارية والمالية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية قائمة من إدخالها » .

فهذه المادة تفرض أن هنالك حماية فرنسية على تونس ، وهذا ما لم تنص عليه المعاهدة الأولى ، ثم تبني على ذلك أن فرض الباي إتمام هذه الحماية ، ونجمه يتكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والمالية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية قائمة من إدخالها .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن هذه المادة لم تقض على سيادة الباي الداخلية ، وأنها أبتت له حق التشريع وسن القوانين ، على شرط ألا تتعارض مع ما تعهد به في معاهدة باردو .

ولكن الحكومة الفرنسية ذهبت مذهباً شاذاً في تأويل هذه المادة واعتبرتها تنازلاً من الباي عن سلطاته إلى الدولة الحامية ، واتخذتها سبيلاً إلى هرقلة جميع الإصلاحات والشروعات التي ترى الحكومة التونسية قائمة من إدخالها . كما اعتمدت عليها في تنفيذ برنامجها الاستعماري في تونس . فكانت هذه المادة هي الأساس الذي تقوم عليه سيطرة فرنسا على شؤون تونس الداخلية ، فبعد أن كان القصور منها هو أن يتعهد الباي بإدخال الإصلاحات اللازمة أصبحت تتخذ سنداً قانونياً لطلب اختصاصات الحكومة التونسية .

ولم تكف فرنسا بما ورد في هذه النصوص ، بل فرضت قيوداً جديدة على





الباي وجعلت أراضيه المالية ( المراسيم ) غير نافذة ما لم يصادق عليها القيم العام الفرنسي نفسه ، وذلك بمقتضى مرسوم صادر من رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ يعطى للمقيم هذا الحق نيابة عن الحكومة الفرنسية . وهكذا تجاوزت فرنسا حدود الماهدين اللتين فرضتا على تونس فرضاً ، فحلت محل الدولة المحمية ، وحكمت البلاد حكماً مباشراً ، وأصبح ممثلها بتونس الحاكم المنتخب والرئيس الأعلى للإدارة التونسية .

### مقاومة الحماية :

لم تكف الجيوش الفرنسية تحتل مناطق البلاد وتقرض محابيتها على تونس حتى ثار الشعب في وجهها ، وعمت الثورة جميع أنحاء البلاد وزاد الثورة اشتعالاً تيقن الشعب أن الباي أرغم على عقد الماهدة ارفاما ، مما داه إلى الاحتجاج لدى الدول الأجنبية — وخاصة تركيا — على الاعتداء الفرنسي على بلاده . فاضطرت فرنسا أمام الثورة المتدلمة في أنحاء البلاد إلى إرسال التعديلات تلو التعديلات لاختضاع البلاد إلى سلطانها .

وقد دامت المارك الطاحنة حتى شهر فبراير سنة ١٨٨٢ ، واشتهرت القيروان وسوسة وقابس والقلمة الصغيرة وزغوان وتستور بمقاومتها المنيعة ، أما صفاقس فقد احتلت بعد حصارها بحراً وبراً وبعد أن دمرت تدميراً . وظلت المنطقة الجنوبية تقاوم بزعامة القائد الكبير علي بن خليفة حتى عام ١٩١٠

وهكذا أظهر الشعب التونسي أرائته في عدم قبول الحماية التي فرضت عليه فرضاً فتاومها بالسلاح ، ولما تغلبت عليه القوة الناشئة أبي أن يستسلم ويرضخ للمصير الذي أرائته له فرنسا ، فأخذ يقاوم الحماية الفرنسية بالوسائل السياسية والثورات المنيعة بين الحين والآخر ، ولم يدع فرصة تمر دون أن ينهزها للتخلص من يدي الاستعمار الفرنسي .

وقد سجل شعب تونس في كفاحه خلال الستين سنة الماضية صفحات رائمة من البطولة والتضحية ، وكلما حاولت فرنسا القضاء على حركته التحريرية بجميع وسائل الإرهاب والاضطهاد عادت هذه الحركة أقوى نشاطاً وأشد بأساً .





## الفصل الرابع

### النظام الدستوري

أنت فرنسا إلى تونس فوجدت حكومة شرعية رئيسها الأعلى هو الباي ، وإلى جانبه مجلس وزراء يقوم بالسلطة التنفيذية في البلاد ومجلس تشريعي وهيئة قضاء منظمة . وكان هذا النظام الديمقراطي يقوم على أساس الدستور التونسي الصادر بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٤٨ ، ويقوم هذا الدستور على أساس الفصل بين السلطات ، التشريعية والقضائية والتنفيذية ، ويخول المجلس التشريعي حقوقاً واسعة منها حق خلع الباي إذا خالف نصوص الدستور .

#### السلطة التشريعية :

بمجرد أن اغتصبت فرنسا مقاليد الحكم من أيدي أصحاب البلاد أمرت إلى تقويض دعائم هذا النظام الديمقراطي ، فالت الدستور وحلت المجلس التشريعي وجعلت السلطة التشريعية بيد الباي ، بعد أن كانت من حق المجلس ، ثم سلطته دائرة هذه السلطة ، فجعلت مراسيمه الملكية لا تكون نافذة إلا بعد إمضاءها من المقيم العام الفرنسي .

وهكذا نرى فرنسا التي أتت إلى تونس بدعوى الإصلاح تعتدي أول ما تعتدي على النظام الديمقراطي للبلاد . فلم يكن من اليسير عليها أن تستحوذ على مقاليد الحكم ، ما دامت السلطة التشريعية بيد أصحاب البلاد الشرعيين . وبعد إلغاء الدستور والمجلس التشريعي أصبحت بيدها الوسائل النامة لإصدار سلسلة من القوانين والتشريعات التي تمكنها من السيطرة على البلاد واستنزاف دماها والهيمنة على مقاليد الحكم فيها .





وزجع جميع الأسس التي يقوم عليها الاستعمار الفرنسي في تونس إلى هذا المهد الذي أعقب إلغاء الدستور وحل المجلس التشريعي ونقل السلطة التشريعية — في الظاهر — إلى الباي .

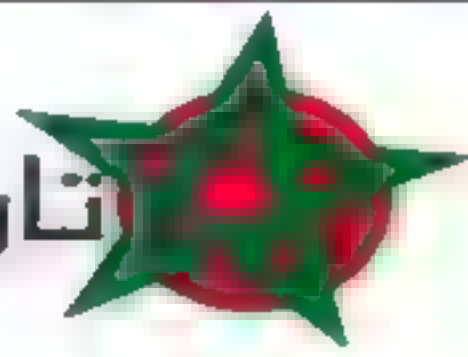
هذا هو الفصل الأول من مأساة الحكم الديمقراطي في تونس وما جنته فرنسا عليه بعد فترة وجيزة من فرض حمايتها ، وقد تسلسلت فصول هذه المأساة بعد ذلك في السنوات التالية ، وهي تظهر بوضوح تنكّر فرنسا للمبادئ الديمقراطية واعتداءها على حريات الأفراد والجماعات واستمثارها بحقوق التونسيين وامتهانها لكرامتهم

### المجلس الشورى :

وبعد خمس عشرة سنة من الاحتلال وصلت فيها فرنسا إلى ما تريده من اقتصاب السلطة من يد التونسيين وضمها إليها نراها في سنة ١٨٩٦ تتمد إلى تمويض المجلس التشريعي — الذي كان يمثل البلاد أصدق تمثيل وله الحرية التامة في تولي السلطة التشريعية — بمجلس صوري تحت اسمته « المجلس الشورى » ، وجعلته خاصاً بالفرنسيين المقيمين بتونس . وكان الغرض منه تضييق جهود الجالية الفرنسية وجهود حكومة الحماية لاستنزاف ثروة البلاد واستغلالها . وكان هذا المجلس يقيم عدداً من الفرنسيين تعينهم السلطة الفرنسية من أعضاء فرقتي التجارة والزراعة ومن الموظفين وأصحاب المهن الحرة .

وهكذا شلت الحماية الفرنسية حركة التطور التي كانت تم الشعب التونسي قبيل عهد الحماية ، فابعدت التونسيين عن تولي حكم بلادهم وانتزعت منهم حقهم الأول وهو حق التشريع ، وكونت هذا المجلس لتعاون مع الجالية الفرنسية على هدم الكيان التونسي ، وتسخير أصحاب البلاد ومناجم الثروة فيها لخدمة الاستعمار واشباع جشعه .

وبعد إحدى عشرة سنة من تكوين هذا المجلس دخلت فرنسا في هذا المييل خطوة أخرى ، فاستصدرت أمراً عالياً من الباي (مرسوماً) في ٢ فبراير سنة ١٩٠٧ يقضي بإعطاء الجالية الفرنسية حق انتخاب من ينوب عنها في هذا المجلس وتعيين خمسة عشر عضواً من التونسيين يختارهم للقيم العام ١ ... فصار المجلس



يتكون من ٥٢ عضواً ( ستة وثلاثون من الفرنسيين منتخبين وستة عشر من التونسيين مقيمين من قبل المقيم العام .

وهكذا قلبت فرنسا الأوضاع ، فجعلت الجالية الأجنبية أغلبية في هذا المجلس وأعطتها حق الانتخاب ، بينما منعت التونسيين أصحاب البلاد من هذا الحق وجعلتهم أقلية في المجلس يعينها المقيم العام من بين الأفراد الذين تتوفر فيهم ميزات خاصة تجعله يرضى عنهم .

وعلى الرغم من ذلك فإن التونسيين لم يمددوا من بين أقليتهم الموجودة في هذا المجلس أفراداً يقفون معارضين للرغبات التي يبدونها أعضاء الجالية الفرنسية والتي تتنافى مع مصالح التونسيين أصحاب البلاد ، الأمر الذي دفع سلطة الحماية في ٢٧ إبريل سنة ١٩١٠ إلى تقسيم هذا المجلس إلى قسمين : قسم خاص بالفرنسيين وآخر بالتونسيين ، لينسحب للأعضاء الفرنسيين تقديم رغباتهم وحماية مصالحهم الخاصة والدفاع عنها ، في غيبة من الأعضاء التونسيين وفي منأى من معارضتهم . واستمر المجلس على هذا الوضع إلى سنة ١٩٢٢ حيث اشتدت الحركة الوطنية في تونس وأصبحت خطاراً على الاستعمار ، فألغت سلطة الحماية هذا المجلس وعوضته بمجلس آخر سمي « المجلس الكبير »

## المجلس الكبير

كان هذا المجلس كسابقه يشتمل على قسمين :

— قسم فرنسي ، وبه ٥٢ عضواً تنتخب الغرف التجارية والزراعية ٢١ منهم وينتخب الباقيون — وم ٣١ عضواً — بالانتخاب العام من أفراد الجالية الفرنسية .

— قسم تونسي ، وبه ٢٦ عضواً تنتخبهم الغرف الزراعية والتجارية التونسية وأدخلت على هذا المجلس منذ ذلك التاريخ عدة تغييرات ، كان آخرها التغيير الذي أدخل عليه بمقتضى الأمر المالي (الرسوم) الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وهو يقضي بالتساوي في العدد بين القسمين التونسي والفرنسي ، ويحدد لكل قسم ٥٣ عضواً منتخباً. والانتخاب في القسم التونسي على درجتين ، وينيط المرسوم





حق انتخاب أعضائه بقدماء الممارين وحاملي الشهادات العليا والثانوية والصناعية والابتدائية وعدد من الأهالي الذين يدفعون نوعاً معيناً من الضرائب .

ويمثل هذا المجلس المصالح الاقتصادية في البلاد ، وبالأخص مصالح الجالية الفرنسية ، وقد خول أخيراً حق تقديم الاقتراحات في الشؤون الاجتماعية ، وله أن يستعرض ميزانية البلاد ، ولكن ليس له أن يبدى رأيه في ثلثها تقريباً وبالأخص فيما يتعلق منها بنفقات المحافظة على الأمن والمصالح الاستعمارية .

على أن الميزانية تمحضر في مكاتب الإدارات الفرنسية ، ثم تعرض على الدوائر الرسمية بباريس ، وبعد أن ينظر فيها المجلس الكبير ويبدى اقتراحاته بشأنها ، تقدم إلى المجلس الأعلى<sup>(١)</sup> ليتخذ في شأنها القرار النهائي ، ولا يكون هذا القرار نافذاً إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية بباريس .

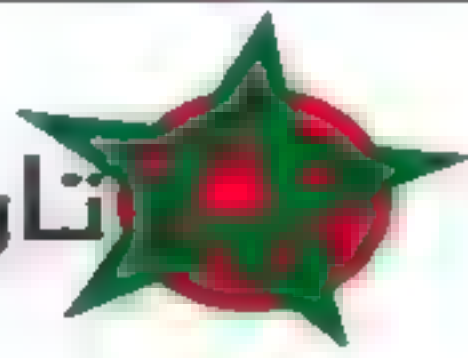
فالمجلس الكبير يشكله الحال إنما هو مجلس صوري تعرض عليه المسائل المالية ، وليس لأيه أي اعتبار خصوصاً إذا ما تعارض مع اتجاه المصالح الاستعمارية الفرنسية ، كما حدث في دورة المجلس الكبير الأخيرة إذ رفض النواب التونسيون النظر في الميزانية ، لما اشتملت عليه من مصروفات باهظة ، وظلت الميزانية معطلة إلى أن استصدرت الإقامة العامة أمراً طائلاً<sup>(٢)</sup> بقضى بتحويل مجلس الوزراء حق المصادقة على الميزانية إذا رفض المجلس الكبير النظر فيها .

وهكذا نرى أن السلطة التشريعية التي كان يمارسها الشعب بواسطة المجلس التشريعي قبيل الحماية قد قضت عليها فرنسا وأرجعتها إلى اختصاص البساي في الظاهر ، وحولت هذا المجلس التشريعي إلى مجلس استشاري بحت . ولم نكتف بذلك بل أشركت جاليتهم الفرنسية في هذا المجلس وجعلت أعضائها فيه متساوين لعدد التونسيين أصحاب البلاد ، فمن غير أن يستند في هذا إلى سند قانوني ، إذ أن

(١) المجلس الأعلى يتكون من سبعة نواب عن القسم التونسي للمجلس الكبير وسبعة عن القسم الفرنسي وأعضاء المجلس الوزاري ، ويتألف هذا المجلس القيم العام نفسه .

(٢) احتالت الإدارة على تنفيذ هذا القرار بأن جعلت تاريخه ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أي قبل انعقاد الدورة التي رفض فيها المجلس النظر في الميزانية بثلاثة أيام في حين أنها لم تنسحب في استصدار هذا الأمر إلا بعد رفض المجلس ، وقد أعلن عن هذا الأمر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١ يناير سنة ١٩٤٨





الجلالية الفرنسية في تونس تعتبر كباقي الجاليات الأجنبية في البلاد ، لا حق لها أن تخول أية صفة تمثيلية ؛ لأن هذا الحق من اختصاص التونسيين وحدهم .

وبالإضافة إلى هذا فإن السلطة التشريعية هي - في الحقيقة - بيد المقيم العام نفسه ، فهو الذي يحضر المراسم بمساعدة معاونيه في مختلف الإدارات ، ثم يقدمها للباي لإمضاءها ، وفي كثير من الأحيان لا يدع له المجال لمناقشتها أو مناقشتها . فسلطة الباي التشريعية إنما هي سلطة ظاهرية لا تمتد إلى توقيعها على المراسم .

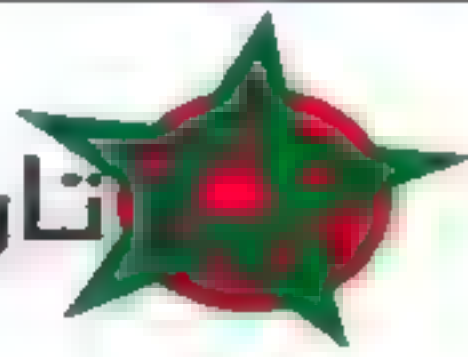
وفي هذا المجال أيضاً نجد أن المقيم العام كثيراً ما يستغل مركزه على رأس السلطة التنفيذية ، فيصدر القرارات واللوائح ، عندما يعجز عن إقناع الباي بتوقيع المراسم ، حتى أصبحت هذه القرارات واللوائح في منزلة واحدة مع المراسم بعد أن كان الشأن فيها أن تكون تفسيراً لها .

### السلطة التنفيذية

كانت الهيئة الوزارية في عهد الاستقلال هي التي تقوم بالسلطة التنفيذية نيابة عن الباي ، فكان الوزراء وعلى رأسهم الوزير الأكبر ( رئيس مجلس الوزراء ) هم الذين يتولون هذه السلطة ، ويعاونهم فيها «عمال النواحي» ( المديرون والمحافظون ) .  
...  
السلطات من يد أصحاب البلاد عمدت إلى شغل الهيئة الوزارية ، فألفت مناصب الوزارات الوطنية التي كانت موجودة قبل الحماية ، ولم يبق منها غير منصب الوزير الأكبر ، ووزير العلم والاعتماد ، ثم أضافت إليها منصب وزير العدل سنة ١٩٢١ ومنصب وزير الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤٥ .

وإس لهذه الوزارات التي يتولاها التونسيون أية سلطة فعلية ؛ فهي هياكل لا روح فيها ؛ إذ وضع بجانب كل وزير تونسي مدير فرنسي يده السلطة الحقيقية . أما المقيم العام فيعتبر رئيس الوزراء الفعلي ووزير الخارجية في الوقت نفسه ، وإلى جانبه الكاتب العام الفرنسي الذي يعتبر وزير الداخلية ، ويشرف على كل





الشؤون الإدارية في البلاد . أما بقية المصالح الأخرى من مالية ، ومعارف ، وأشغال عامة ، وبريد ، واقتصاد الخ ... فيتولاها مديرون فرنسيون .  
أما « عمال النواحي » فقد جردوا من كل نفوذ ، ووضع بجانبهم « المراقبون المدنيون » ، وهم موظفون فرنسيون يتوبون عن القيم العام ويديم كل السلط .  
والقيم العام بوصفه رئيس الوزراء هو الذي يصدر القرارات ويمضيها . أما الوزراء التونسيون فليس لهم أية سلطة مهما منحت ، ويقتصر عملهم على حضور مجلس الوزراء الذي يعقده القيم العام مرة كل شهر ، ورأيهم إنما هو استشاري .  
وبعد انتهاء الحرب الأخيرة وانبعثت الحركة الوطنية من جديد في تونس ، وإجماع شعبها على المطالبة بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال ، قررت السلطة الفرنسية تحت ضغط الرأي العام التونسي ، أن تدخل ببعض الإصلاحات على الإدارة التونسية ، حتى توم التونسيين أنها عازمة على تغيير الوضعية . فأعلنت عن هذه الإصلاحات في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ولم تشرع في تنفيذها إلا في أغسطس سنة ١٩٤٧ .

فزادت في عدد الوزراء التونسيين ، وصار الوزير الأكبر يختار بقية الوزراء ويمرض أسمائهم على الباي لتبيل مصادقته . وأصبحت الوزارة التونسية تتكون من الوزير الأكبر ، ووزير العدل ، ووزير التجارة والصناعة ، ووزير الصحة العمومية ، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ، ووزير الزراعة .  
ويجتمع هؤلاء الوزراء في « ديوان وزاري » برئاسة الوزير الأكبر ، ويحضر هذا المجلس من الفرنسيين الكاتب العام للحكومة التونسية ، ونائبه ، ومدير المالية ، ومدير الأشغال العمومية ، ومدير العلوم والمعارف ، ومدير ديوان البريد ، ومندوب تجديد البناء .

أما « المجلس الوزاري » الذي يترأسه القيم العام نفسه فيتكون ، بالإضافة إلى الوزراء التونسيين ، من الكاتب العام ، ونائبه ، ووزير الدفاع ، ومدير الأشغال العمومية ، ومدير العلوم والمعارف ، ومدير المالية ، بحيث أصبح مجلس الوزراء يتكون من ستة وزراء تونسيين وسبعة فرنسيين .

وعين في كل وزارة تونسية مستشار فرنسي يستشار في جميع القضايا ، ويمرض





هؤلاء المستشارون آراءهم وتوجيهاتهم على الوزير التونسي . ولا تأخذ القرارات والأوامر والرسائل التي يصدرها صيغتها الرسمية إلا بعد توقيع هؤلاء المستشارين الذين يخضعون لسلطة الكاتب العام للفرنسي .

وإلى جانب هذا جعلت السلطة الفرنسية للوزير الأكبر مندوبين في الإدارات التي ليس لها وزير تونسي ، وهي إدارة المالية ، وإدارة الأشغال العمومية ، وإدارة العلوم والمعارف ، ويدير جميعها مديرون فرنسيون .

وليس للوزراء ولا للمندوبين التونسيين نفوذ حقيقي ، إذ أن الديوان الوزاري هو مجرد أداة إدارية صرفة عارية عن كل سلطة فعلية ، ومهمته تنحصر في « تنسيق أعمال الوزارات » ، وليس للوزير الأكبر نفوذ داخل المجلس الوزاري إذ يرجع حق عرض المسائل والاقتراحات إلى القيم العام الذي يعتبر رئيس الحكومة التونسية الفعلية ، وليس له كذلك نفوذ داخل الديوان الوزاري لأن مهمة التنسيق المنوطة به قد انحصرت في المسائل المروضة من جانب المديرين الفرنسيين .

أما الكاتب العام للحكومة التونسية — وهو فرنسي — فقد تجمعت في يده جميع السلطات الإدارية ، فهو الذي يصادق على « الأوامر العالية » ( المراسيم ) بعد توقيع الباي عليها ، ولا تكون نافذة إلا بعد توقيعه ، وكذلك « يصادق على جميع القرارات الصادرة من الوزير الأكبر ومن بقية الوزراء والمديرين » ، كما يقوم بالإشراف على هيئة الموظفين وعلى المصروفات العامة للإدارة ، و « هو الذي يمد البرنامج الاقتصادي ويسهر على تنفيذه » ، ولا يمكن للوزراء التونسيين الاتصال بالوزير الأكبر إلا عن طريق الكاتب العام ، كما أن مراسلات بقية الوزراء لا تكون رسمية إلا بعد امضاء المستشارين الفرنسيين عليها .

وكانت الوزارة التونسية قبل هذه الإصلاحات لا تتمتع بنفوذ حقيقي ، إذ كانت كل السلطة بيد المديرين ، إلا أن سلطاتها لم تكن ، قيودة بنصوص رسمية . ولكن الإصلاحات الجديدة جعلت هذه القيود رسمية ، بل ضمنت في دائرة النفوذ التي كان يتمتع به الوزراء التونسيون .

ومما زاد الطين بلة أن رؤساء الإدارات أصبحوا يعتبرون وزراء للدولة





التونسية . والفرض الذي ترى إليه فرنسا من ذلك هو خلق نظام جديد يقوم على أساس « التشارك » في الحكم بين الفرنسيين والتونسيين ، وهو نظام خطر من شأنه القضاء على الكيان التونسي ، ولهذا فهو يلاقى معارضة شديدة من جميع الهيئات في تونس وعلى رأسها الحزب الحر الدستوري التونسي .

### السلطة القضائية :

أما اعتداء فرنسا على السلطة القضائية فيتجلى في انشاء محاكم فرنسية تتولى القضاء إلى جانب المحاكم التونسية ، وهذه المحاكم الفرنسية اختصاص واسع يشمل المنازعات بين الفرنسيين والأجانب أو بين هؤلاء والتونسيين ، وكذلك جميع المنازعات المتعلقة بالمقار المسجل .

وهكذا انتزعت فرنسا من المحاكم التونسية جزءاً كبيراً من سلطاتها ، ولم يبق من اختصاصها إلا ما يتعلق بالتونسيين وحدهم أو بالمقارات غير المسجلة ، هذا فضلاً عن أن إدارة المحاكم التونسية بتولاها رؤساء فرنسيون .

### الجرائم السياسية

وقد جعلت الجرائم السياسية من اختصاص المحاكم الفرنسية وحدها منذ سنة ١٩٣٦ ، فالوطنيون التونسيون الذين تتعلق بهم قضايا سياسية لا يحاكمون أمام المحاكم التونسية ، بل يختص بالنظر في أسرارهم القضاء الاستعماري وما يوحيه إليه المقيم العام . وهكذا خرجت هذه المحاكم عن حدود اختصاصها الطبيعي — وهو تحقيق العدالة — إلى أن أصبحت أداة تستخدم لإرهاب الوطنيين والقضاء على الروح القومية .

ولقد بلغ استهتار الفرنسيين بالقضاء والحريات العامة الضرورية للأفراد إلى حد أن أصدرت السلطة الفرنسية أمراً بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٣٣ يخول للمقيم العام حق اعتقال أي فرد لمدة سنتين قابلتين للتجديد دون أية محاكمة ولو صورية .

### مجالس البلديات :

كانت تونس — قبل فرض الحماية الفرنسية بثلاث وعشرين سنة — تتمتع





بمجالس البلديات . وقد تأسست أول بلدية في ماسمتها سنة ١٨٥٨ في عهد أحمد باشا الأول ، وكان يديرها مجلس منتخب يتكون من عشرة أعضاء .

وقد جدد تنظيمها سنة ١٨٨٣ ، وتأسست سنة ١٨٨٤ مجالس بلديات أخرى بمدن صفاقس وسوسة وبغرت وحلق الوادي . ويبلغ عدد المدن والقرى التي بها مجالس بلدية في الوقت الحاضر ٥٨ .

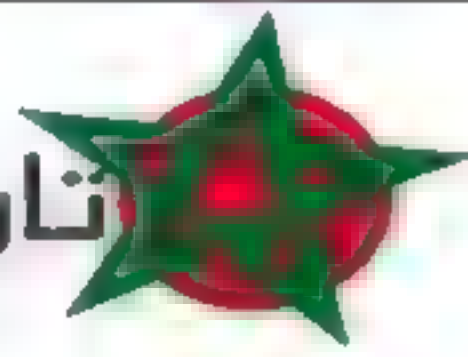
وقد أسست الإدارة — زيادة عن المجالس البلدية — « مجالس قروية » سنة ١٩٣٤ و « جمعيات قروية » سنة ١٩٣٨ في كثير من القرى التي لا يوجد بها فرنسيون . وهذه المجالس تقوم بنفس المهمة التي تقوم بها المجالس البلدية .

ويلاحظ أن عدد المجالس البلدية ضئيل جداً في القطر التونسي ، وأن توزيعها على أنحاء البلاد غير عادل ، إذا لم تراعى الإدارة في تأسيس البلديات أهمية المراكز التي تختارها ، وإنما راعت وجود جالية أوروبية فيها ؛ حتى أن سكان القطر التونسي لا يتمتعون بالنظام البلدي ولا القروي .

وبدير شؤون هذه البلديات مجالس تتكون من أعضاء تعيينهم الإدارة الفرنسية من التونسيين والأوروبيين لمدة ثلاث سنوات ، وبرأس هذه المجالس « عامل » الناحية أو خايفته وهو تونسي ، وبنوب عنه وكيل يشترط أن يكون من الفرنسيين ، والوكيل هو الرئيس الحقيق الذي بيده كل التفويض مقتضى مرسوم البلديات ، أما الرئيس التونسي فله الرئاسة الصورية لحسب .

ولا تتمتع هذه المجالس بالحرية المطلقة في أعمالها إذ يتوقف تنفيذ مقرراتها على مصادقة الإدارة عليها ، وكل مراسلاتها يجب أن تمر على يد المراقب المدني الفرنسي . وهذا النظام القائم على تعيين الأعضاء من قبل الإدارة الفرنسية التي تملك كذلك حق إقالتهم يجعل مقاليد البلديات بيد الفرنسيين ، وهم في الغالب أكثرية في المجالس . فلا عجب إذا كانت هذه المجالس لا تراعى إلا مصالح الجالية الأجنبية ؛ فتذهب ميزانيتها — التي يتحمل معظمها التونسيون — للصيانة بمصالح الأحياء الأوروبية وتنظيفها وتنويرها ؛ بينما الأحياء العربية تبقى مهملة لا تحظى بأية عناية .

ومنذ سنة ١٩١٩ والشعب التونسي يطالب بجعل نظام البلديات قائماً على



أساس انتخاب الأعضاء ، ويتميم البلديات في جميع أنحاء القطر التونسي .  
وقد صدر أمر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ يقضي بتعديل نظام بلدية العاصمة ،  
ونم ذلك بالفعل في شهر أبريل سنة ١٩٤٦ ، فصار مجلسها يتكون من ١٨ عضواً  
من الفرنسيين ينتخبون انتخاباً مباشراً ، و ١٧ عضواً من التونسيين ينتخبون  
من الدرجة الثانية ، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد الفرنسيين بالعاصمة  
٥٠ ألفاً ، ويبلغ عدد التونسيين بها ٢٥٠ ألفاً ، أما الرئيس فتعينه الإدارة كما كان  
في السابق ، وينتخب الأعضاء وكلاء له من بين الأعضاء الفرنسيين وهو الرئيس  
الحقيقي للمجلس .

---





## الفصل الخامس

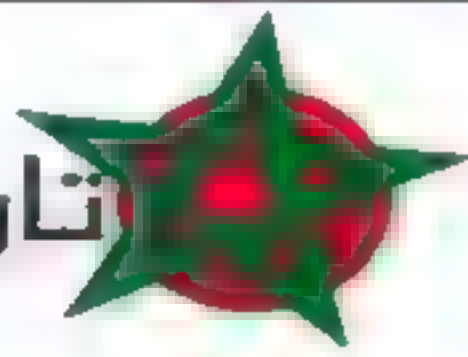
### السياسة الاقتصادية والمالية

إن غاية كل استثمار هي الاستيلاء على ثروة البلاد المستعمرة ، وتوجيه السياسة الاقتصادية فيها من إنتاج ، وتداول ، وتوزيع ، نحو تحقيق الرخاء للدولة الاحتلال على حساب البلد المحتل . وللوصول إلى هذه الغاية تسن النظم والقوانين الماتوية وتتخذها كأداة لتنفيذ أغراض الاستثمار الاقتصادية .

وقد بادرت فرنسا منذ بداية عهد الحماية إلى وضع يدها على عناصر الإنتاج والتداول ، وأطلقت يد الفرنسيين والأجانب في تونس ، مهينة لهم سبل اغتصاب ثروة البلاد والدخل القوي ، مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة بين الأهالي . وقد شمل التدخل الفرنسي في هذه الناحية جميع فروع الانتاج الثلاثة : الزراعة والصناعة والتجارة .

#### الزراعة

لأجل أن تسيطر فرنسا تمام السيطرة على الناحية الاقتصادية في البلاد وجهت همها إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية ، فأنخذت كافة الوسائل الممكنة — وفي مقدمتها إصدار التشريعات المختلفة — لانتزاع الأراضي من يد التونسيين وإقرار الفرنسيين بها ، فأصبح هؤلاء الفرنسيون هم المتحكمين في حياة البلاد الاقتصادية ثم تساند المستعمرون الفرنسيون مع الفرنسيين أصحاب رؤوس الأموال للسيطرة على الحياة التجارية والصناعية ومع رجال الإدارة الذين يبدون توجيه السياسة المالية في البلاد . وبذلك أصبح الشعب التونسي مهدداً بالفقر أمام هذه القوى التي تسندها السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد .



ولأجل أن نعلم مقدار الظلم الذي حاق بالتونسيين من الناحية الزراعية يكفي أن نسترخص الوسائل التي اتخذتها السلطة الفرنسية للاستيلاء على أراضي تونس الزراعية: تبلغ مساحة الأراضي التونسية الصالحة للزراعة تسعة ملايين من الهكتارات ، من مساحة المملكة التونسية التي تقدر بأثنى عشر مليوناً ونصف من الهكتارات .

وكانت كل هذه الأراضي بطبيعة الحال — قبل الحماية — تحت تصرف الأهالي ، يعيشون من محصولاتها ومن تربية المواشي في مراعيها ، وكان بعضها ملكاً للدولة أو للأفراد ، أو ملكاً مشاعاً بين القبائل ، والبعض الآخر تابع الأوقاف العامة أو الخاصة .

وما كاد الاستعمار يضع أقدامه في البلاد ، حتى أنجمه إلى كل قسم من هذه الأقسام ورسم الطريق للاستيلاء عليه ، سالكاً سياسة واحدة متتابة الحلقات طول مدة الاحتلال .

ولما كانت فرنسا مهد القانون الحديث فإن فقهاءها لم يعدموا الحيل القانونية لانتزاع الأراضي من العرب ، فآخذوا القانون مطية لتنفيذ أغراض الجشع الاستعماري ، وخاتمت فرنسا على سياسة السلب والنهب التي انتهجتها في البلاد التونسية ثوباً من المروحية . وكل من أمعن النظر في سلسلة تلك النصوص التي أنشئت من الدم لهذا الغرض وتنبهها في كل حلقاتها ، يتضح له جلياً ما ارتكبته فرنسا من فظائع باسم القانون <sup>(١)</sup> .

## أملاك الدولة الخاصة

تقدر أملاك الدولة التونسية الخاصة — قبل عهد الحماية — بمساحة لا تقل عن

(١) من مجلة القوانين التي أصدرتها سلطة الحماية كوسيلة لانتزاع الأراضي من يد العرب القانون العقاري ( بتاريخ بولية ١٨٨٥ ) وهذا القانون الذي يشابه نظام تورنس Act Torrens المطبق منذ سنة ١٨٥٥ بأستراليا يقتضي تنظيم ملكية الأرض وتسجيلها بعد أن تنظر في أمرها محكمة مختلطة تتكون من ثلاثة قضاة فرنسيين واثنين تونسيين . والحكم الذي تصدره هذه المحكمة في تحديد الأراضي وملكيتها هو حكم نهائي لا يقبل مراجعة ولا استئناف ، وبهذه الصورة وقعت إعتداءات كثيرة على العرب وانتزعت منهم أراضيهم وتم تسجيلها تحت ملكية غيرهم دون أن يستعلموا المعارضة والاستظهار بمخبرهم فيها ، أما لكونهم لا يملكون رسوم ملكية أو لأن لإجراءات التسجيل انتهت قبل أن يصل خبرها إلى علم مالكيها .





مليون من الهكتارات ، كان للأهالي حق استغلالها . وقد وضع المصلح الكبير الوزير خير الدين برناجه الواسع لتوزيعها بين الفلاحين ، مانحاً كلاً منهم قطعة مساحتها عشرون هكتاراً ، ونفذ البرنامج بصفة خاصة بمنطقة زغوان . وقد بادرت الحكومة الفرنسية بانتزاع ملكية هذه الأراضي من يد الفلاحين التونسيين ، وتركت لهم في الأول حق استغلالها ؛ ثم ما لبثت أن طردتهم منها وأقرت فيها « الممرين الفرنسيين »<sup>(١)</sup>

وتلا هذا الأجراء صدور الأمر المؤرخ في ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ الذي يقضى بإلحاق « الأراضي البور » بأملاك الدولة . فأخذت سلطة الحماية على عاتقها تحديد الأراضي البور ، وراحت تدخل ما تشاء من الأراضي في هذا النوع ، معتدية بذلك على حرية الملك الفردية ، وتوالت اعتداءاتها على أصحاب الأملاك تحت هذا الستار .

### أراضي الغابات

يوجد بتونس غابات وأحراش شاسعة بالنظرة الشمالية تبلغ مساحتها مليون وستة عشر ألف هكتار . وقد عمدت فرنسا إلى الاستيلاء عليها منذ بدء الحماية ، وأصدرت أمراً بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٩٠ يقضى بإدخالها ضمن أملاك الدولة الخاصة ثم أصدرت أمراً بتاريخ ٢٢ رايو سنة ١٩٠٣ يتضمن وضع حدود نهائية لهذه الغابات . وكان النرض الحقيقي لهذا الأمر إنما هو اغتصاب أراضي السكان المجاورة لهذه الغابات ، وتضمن هذا الأمر النص على أنه لا يمكن قبول أية دعوى تتعلق بحق الملكية بعد إتمام عملية التحديد . وكانت عملية التحديد تتم في الحفاء حتى أن أكثر الملاك — وأغليتهم من البدو — ما كانوا يعرفون إجراءات هذا التحديد إلا بعد فوات أوانها . وقد هجز أكثرهم عن تقديم رسوم ملكيتهم ؛ إذ كانوا يتصرفون في أراضيهم منذ أجيال . ومن ذلك الحين تعددت المنازعات بين السلطة الفرنسية والأهالي في هذا الشأن ؛ إذ وقع إقصاء الكثيرين من أراضيهم ،

(١) يطلق اسم الممرين Coïsses في المغرب العربي على أفراد الجالية الفرنسية وغيرها من المستعمرين الذين يسيطرون على الأراضي الزراعية.





وسلّطت الإدارة الفرنسية القرامات الفادحة على من عاد إلى التصرف فيها . ثم صدر أمر في ٦ يونيو سنة ١٩٢٨ بتأسيس لجنة للفصل في هذه المنازعات ، وأعتبه أمر آخر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ينص على ضم نائبيت من التونسيين إلى اللجنة ، ومهمة هذه اللجنة هي فحص صحة المستندات التي تقدم إليها من حيث إثباتها للملكية .

ومن أقرب ماورد من نصوص في سبيل اغتصاب ملكية الأراضي التونسية ما جاء في الأمر الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، من أنه لإثبات حق المدي يشترط أن تكون الأرض بها حرت أو نبات أو بناء ، وأن لا ملكية ما لم يتوفر هذا الشرط ، ولو كان بيد المالك عقود تثبت صحة الملكية . وقد تار الرأي العام لهذا الاستبداد والجور ، فكان جواب السلطة الفرنسية أن أصدرت أمراً بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٣٠ بفصل المصوبين التونسيين من لجنة المنازعات حتى لا يبقى بها من يمثل حقوق أصحاب الأملاك المقتصة .

وقد ارتكبت فرنسا لتحقين أغراضها واعتمادها على الملكية الفردية الأراضي المجاورة للغابات أشنع الفظائع ، واستعملت في هذا السبيل شتى الوسائل والمناورات غير المشروعة . ونذكر على سبيل المثال أن السلطة الفرنسية طالبت من الفلاحين في جهة فريانة سنة ١٩٣٤ أن يسلموا للإدارة مستنداتهم للملكية الأراضي بدعوى الاطلاع عليها مقابل إيصالات ، ثم استردت الإيصالات ، وامتنعت من تسليم المستندات لأصحابها ، وأمرعت إلى تسجيل تلك الأراضي تحت ملكيتها ووضعت يدها على ما فيها من مبان وبساتين .

وفي سنة ١٩٣٨ حلت سلطة الحماية الفلاحين على الاعتراف بملكيتها لتلك الأراضي مقابل بقائهم في زراعتها ، وألّزمت كل فلاح بدفع إيجار سنوي . وهكذا أصبح المالك مستأجراً والغاصب مالكا . ومن أمثلة هذا أن سلطة الحماية انتزعت من الفلاحين المجاورين للغابات بجهة عين الترام مساحات تتراوح بين الهكتارين والمشرين هكتارا ، ووقع هذا الاعتداء في ثمانى عشرة « شياخة » ، وبلغ ما اغتصب من شياخة واحدة منها وهي شياخة القويدية ثلاثمائة هكتار بما عليها من نبات ومبان . وقد أرغم ملك هذه الأراضي على ترك ديارهم





وأراضيهم أو يمتدوا بملكيتها للدولة ، ويدفعوا جملاً سنوياً ، وعندئذ نباح لهم فقط الإقامة فيها على سبيل العمرة .

هذا بالإضافة إلى أن السلطة الفرنسية قد اتخذت مسألة حراسة الغابات وسيلة إلى الاضطهاد ، فأرسلت إلى الغابات جيشاً من الحراس الفرنسيين يفرضون على الفلاحين التونسيين الترامات تلو الترامات ، وراح الحراس يهاجمون الأهلى فى عقود ورمم ، ويمتدون على نسايم تحت ستار تنفيذ القانون والتفتيش عن أخشاب الغابة . كل هذا باسم القانون والمدنية والإصلاح .

وقد وصل الأمر إلى حد اعتبار أوراق الأشجار التى تعبت بها الرياح وتلقفها على الأرض سبباً فى فرض الترامات المتتالية ، والحجز الإدارى ، وبيع مواشى الفلاحين لتسديدها . وهكذا أصبح هؤلاء الفلاحون تحت رحمة حراس الغابات ، توقع عليهم أنواع الظلم المختلفة والاعتداءات المتوالية على أموالهم وبيوتهم ونسايمهم ، وغدوا فى حالة من البؤس والفقر أصبحت مضرب الأمثال .

وتتصل بمسألة أراضي الغابات مسألة المياه التونسية التى صارت بأمر مؤرخ فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٥ من أملاك الدولة الخاصة . ومسألة المياه فى منطقة الجنوب لها نفس أهمية الأراضي الزراعية فى مناطق أخرى ، إذ تتوقف عليها حياة الواحات التى يعيش منها أهل الجنوب . وكانت الميون قبل الحماية ملك الأفراد ، ولها نظام خاص فى توزيعها على السكان لم يتغير منذ عهد قديم . وفى السنوات الأخيرة بدأ الاستعمار يتسرب إلى منطقة الجريد ، وأعطت السلطة الفرنسية الأراضي إلى المصربين الفرنسيين لزراعتها نخيلاً وحولت إليها المياه ، معتدية على حق السكان الذى توارثوه منذ أجيال .

### أراضي القبائل

يوجد بتونس أراض شاسعة تتصرف فيها القبائل منذ أجيال . وهى ملك مشاع بينها ، وتسمى « بالأراضي الكلية » . وقد عمدت سلطة الحماية إلى إلحافها بأحكام الدولة ، بدعوى أن القبائل لا حق لها فى هذه الأراضي ، إذ لا تملك رسوم ملكيتها . وأصدرت فى هذا الشأن أمرها المؤرخ فى ١٤ يناير





وقد أيدت المحكمة المقتلطة هذه النظرية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٤ ،  
مقررة أن القبائل بتونس ليس لها نظام الجماعات ، الذي يجعل لها شخصية  
قانونية . فالأرض السكاية غير مترف بها قانونياً ، لأن القبيلة نفسها ليست لها  
شخصية قانونية . واعتقاداً على هذا القرار صادرة السلطة الفرنسية تسجل كل المساحات  
التي أرادت إلحاقها بأملك الدولة من أراضي القبائل ، واعتبرت أن القبائل ليس  
لها إلا حق استغلالها الوفاى . والفرض الأساسى من هذه التصرفات هو انتزاع  
الأراضى من يد الفلاحين ، واهدائها للمعمرين الفرنسيين . وقد أدى هذا الإجراء  
صراراً إلى تصادم بين الملاكين والقوات المسلحة ، وإلى سقتك الدماء ، وقتل  
الأنفس .

وهكذا وضعت السلطة الفرنسية يدها على مساحات شاسعة من مديريات  
الأعراض ، وقصبة ، والمهامة ، والفراشيش ، وماجر ، والسواسى ، ومناطق  
الجنوب ، ثم قسمتها بين المعمرين ، بعد أن طردت منها القبائل التي كانت تملكها  
منذ قرون ، وأقصتهم إلى أراض قاحلة وجبال وعرة ، أو أخذهم المعمرين كمال  
فى نفس الأرض التي كانوا يملكونها .

ومتى علمنا أن أراضى القبائل بالفطر التونسى تبلغ مساحتها أربعة ملايين من  
الهكتارات ، أى ثلث مساحة الفطر ، نتجلى لنا فى أضع صورة خطورة هذه  
السياسة الفرنسية التي ترى إلى إفقار العنصر العربى .

## أراضى الأوقاف

لم تقتصر السلطة الفرنسية على اغتصاب أملاك الدولة وأراضى الغابات وأراضى  
القبائل ، بل ذهبت فى اعتداءاتها المتوالية إلى أبعد حد ، فتطاوت إلى أوقاف  
المسلمين . وتقدر مساحة الأوقاف العامة والخاصة بما لا يقل عن أربعة ملايين من  
الهكتارات ، وهو ربع مساحة البلاد التونسية . ولم يعدم فقهاؤها استنباط  
الحيل القانونية لتحقيق أغراض الاستعمار ، فصدر أمر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٨  
يفرض على إدارة الأوقاف أن تضع كل عام تحت تصرف إدارة الاستعمار جزءاً  
من أراضى الأوقاف العامة لا تقل مساحتها عن ألفي هكتار ، على أن يتم نقل





الملكية بين إدارة الأوقاف وإدارة الاستثمار مباشرة وبدون إشهار .  
ولإدارة الاستثمار الحق في اختيار أراضي الأوقاف التي تقرر الاستيلاء عليها ،  
وهي ترسل خبيراً زراعياً مباشر وحده تقويم الأرض ، ويكون رأيه قاسماً في  
تقدير القيمة ، وفي جميع شروط نقل الملكية ، دون أي ضمان لمصلحة الوقف .  
وهكذا لم تحترم فرنسا الشريعة الإسلامية الفراء التي قضت بأن الوقف ملك  
لا ينقطع ، وأنه لا يباع ، ولا يرهن ، ولا يوهب ، ولا يموض .  
ولم تحترم فرنسا إرادة الوقف ، فأعلنت أن المؤسسات الخيرية ، كالساجد ،  
والمستشفيات ، ودور العلم لا يجب أن توقف من أجلها الأراضي ، والأجدر أن  
نموض هذه المباني والفنادق أو حتى بالمسال ، وقررت أن هذا التمويض مباح  
بل صافوب فيه .

وهكذا استولت إدارة الاستثمار على أوقاف المسلمين واغتصبت أخصب الأراضي  
الموقوفة لجهات البر والتعالم . كل هذا مقابل بعض الدور المهدمة ، والمباني البالية ،  
الآيلة للسقوط ، التي لا يفي دخلها الضئيل بنفقات إصلاحها . أما إذا عوضت  
أراضي الأوقاف ببنية صالحة للاستغلال فإن هذه البنية تؤجر للإدارة مقابل إيجار  
صوري ، فرنك واحد في السنة .

وهكذا توالى اعتداءات فرنسا على الإسلام في بلاد المسلمين ، وهدمت النظم  
القائمة على أساس الشريعة الإسلامية الفراء ، بغير مبالاة بما تحميه من مصالح عامة  
وما تصرف عليه من بيوت الله ودور العلم ، وعادت إدارة الأوقاف من الفقر بحيث  
أصبحت عاجزة عن القيام بشؤون المؤسسات العلمية والخيرية ، فهدمت المدارس  
والمساجد ، وأصبح الكثير منها في حالة يرثى لها .

وبعد أن تم لها الأمر واستولت على كل أراضي الأوقاف الصالحة للزراعة  
أصدرت بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٤٢ أمراً بالقضاء تشريع سنة ١٧٩٨ ، وظنت  
أنها بذلك تخلصت من آثار الجرمية التي ارتكبتها بالاعتداء على عقيدة البلاد  
وشريعتها ، وسلب أموال المسلمين ، والقضاء على دور العلم والمساجد والمستشفيات .  
والنتيجة لهذا العمل الذي وقفت عليه إدارة الحماية جهودها منذ أكثر من  
سنتين سنة هو أن أصبحت جميع الأراضي التابعة لإملاك الدولة ، وما الحق بها





من أراضي الغابات ، والأراضي الكلبة ، وأراضي الأوقاف ، تحت تصرف « إدارة الفلاحة والاستثمار » التي أخذت سنة ١٨٩٨ لتنظيم توزيع الأراضي على « المعمرين » الفرنسيين .

ويقع التوزيع بطريق البيع الصوري بشحن زهيد يدفع أقساطاً لمدة عشر سنوات . ولتسهيل اقتناء المعمرين للأراضي صدر أمر بتاريخ ١ ديسمبر سنة ١٨٩٧ أعقبه أمر ٢٥ يناير سنة ١٩٠٠ يتضمن تأسيس « صندوق الاستثمار » . وقد قدمت السلطة الفرنسية لهذا الصندوق من ميزانية تونس مليون فرنك ونصف عند تأسيسه ، ثم قدمت له سنة ١٩٠٤ ثمان مائة ألف فرنك ، وفي سنة ١٩٠٥ سبعمائة ألف فرنك ، وفي سنة ١٩٠٧ خمسة ملايين أعتمدتها من قرض عقدته الدولة التونسية من فرنسا . وهكذا دأبت السلطة الفرنسية كل سنة على تخصيص اعتماد كبير لصندوق الاستثمار من الميزانية التونسية نفسها ، وصارت تضيق إلى هذا الصندوق المال المتحصل من بيع أملاك الدولة للمعمرين . وتستعمل كل هذه الأموال لشراء أراضي أخرى توزع على المعمرين وهكذا ...

ولم تكف السلطة الفرنسية بتأسيس هذا الصندوق لتسهيل اقتناء المعمرين للأراضي ، بل وضعت تحت تصرفهم أموالاً طائلة لاستثمارها ، وأسست لهم خاصة ببنوكاً عديدة للاقتراض منها بدون « فوائد » ، إلى غير ذلك من أنواع المساعدات التي تقدمها لهم تشجيعاً على استقرارهم بتونس ، حتى يصبحوا هم الأغلبية الساحقة في يوم من الأيام .

## تناجح ومقارنات

وفي أول عهد الحماية ترك امتلاك الأراضي التونسية لمساكن الفرنسيين الفردية . ثم شرعت الإدارة الفرنسية في تنظيم الخطوط وتقرير البرامج الواسعة لإقرار الفرنسيين بالأراضي التونسية ، فكانت تضع تحت تصرف « إدارة الملاحنة والاستثمار » ما تنتزعه من الأراضي الزراعية من أيدي العرب لتوزعها على الفرنسيين مقابل أثمان صورية مقسطة على آجال . فمن سنة ١٩٠٠ إلى ١٩١٤ سلمت هذه الإدارة من أراضي الشمال مساحات شاسعة بلغت ١٣٥.٠٠٠ هكتار ، بينما منحتهم





في منطقتي الوسط والجنوب مساحات قدرها ١٣٢٠٠٠ هكتار . وقد ورد في الإحصاءات الرسمية أن مجموع الأراضي التي استولى عليها الفرنسيون حتى سنة ١٩١٤ يبلغ ٧٥٧٠٠٠ هكتار من أخصب الأراضي التونسية .

وبعد الحرب العالمية الأولى وسمت فرنسا نطاق ما تمنحه من امتيازات ، لإقرار ألف عائلة فرنسية بالأراضي التونسية . فمن سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٨ وزعت ١١٩١ قطعة أرضية بمنطقة الشمال بلغ مجموع مساحتها ١٤٣٥٦٠ هكتار و ٧٥ قطعة بالمناطق الوسطى والجنوبية بلغت مساحتها ٥٣٦٠٥ هكتار .

واستمرت هذه السياسة الرامية إلى إجلاء العنصر التونسي عن الأراضي الخصبة وإفصائه إلى الأراضي القاحلة إلى يومنا هذا .

ومما يجدر ذكره أن عدد السكان الذين يعيشون من الزراعة يتقدر بمليون وثمانمائة ألف نسمة ، منهم ٤٠٠٠٠٠ يتصرفون في الأراضي المزرعة حبوباً ، و ٤٥٠٠٠٠ يتصرفون في الأراضي المروسة بالأشجار ، والبقية — وهم مليون نسمة — يمثلون طبقة الهال الفلاحين . وتمثل الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب — وهي الأصل في الزراعة التونسية — مساحات قدرها ٢٩٣٤٠٠٠ هكتار أي ٣٢٦٪ من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة . وليس في أيدي التونسيين منها سوى مليون هكتار ، والبقية بأيدي الممرين الفرنسيين والأوروبيين ، وعددهم خمسة آلاف نسمة .

وكانت من نتائج هذه السياسة التي جمعت الفرنسيين يستولون على قسط كبير من الأراضي الخصبة ، وجزء وافر من الإنتاج الزراعي ، أن عم الفقر بين طبقات الفلاحين ، وكثرت فيهم البطالة ، وانخفض مستوى معيشتهم وأصبحت تغذيتهم ناقصة ، وصاروا على شفة المجاعات التي تنتشر بينهم انتشاراً سريعاً بمجرد ما تحمل إمزعة من الأزمات .

#### الصناعة :

أما من الناحية الصناعية فقد عملت فرنسا على عرقلة تطور البلاد الطبيعي ، فلم تنشأ فيها صناعة مهمة حتى الآن ، وحتى الصناعات التي كانت موجودة قبل



الحماية لم تبذل لها السلطة الفرنسية أى تشجيع ، بل كانت حريصة على إبقائها على حالها لتواجه مصيرها المحتوم ، وهو القضاء البرم عليها أمام منافسات البضائع الفرنسية الواردة . فقد اكتسحت فرنسا الأسواق الداخلية ببضائعها الميكانيكية الرخيصة الثمن ، حتى أصبح الصناع التونسيون الذين يمثلون الطبقة الوسطى بشكون الفقر والفاقة .

والفرض الأساسى من هذه السياسة هي المحافظة على تونس كسوق تجارى للبضائع الفرنسية . وقد سلكت فرنسا سياسة جبركية تسهل دخول الواردات الفرنسية من جهة ، وتصدير المواد الخام التونسية من جهة أخرى ، فأصبحت هذه المواد تصدر بأبخس الأثمان لتعود إلى تونس على شكل بضائع تستفيد معظم مالهة البلاد ، وتحول دون إنشاء صناعة آلية فيها .

أما ثروة البلاد المدنية فقد سلمتها السلطة الفرنسية إلى شركات احتكار فرنسية مقابل إيجار سنوى زهيد . وأهم المآدن التى تستخرج من أرض تونس هي فسفات الجير ، ومتوسط ما تصدره تونس من الفسفات سنويا يبلغ ثلاثة ملايين من الأطنان . أما من ناحية الإنتاج فإن تونس تأتى فى الدرجة الثانية من الدول المنتجة للفسفات فى العالم .

ويوجد فى تونس مناجم للحديد والرصاص والزنك والمنغنيز والنيحاس والبروم واليورانيوم . ولا تظهر أهمية ما يستخرج من هذه المناجم يمكننا أن نقول أن المآدن تحتل ٣/٤ حولة كل وسائل النقل بقونس . أما ما يصدر منها إلى الخارج فهو بنسبة ٣٢١٢ ٪ من صادرات تونس . وقد بلغت قيمته سنة ١٩٤٦ نصف قيمة الصادرات .

وكل هذه المناجم وما تبعها من صناعات آلية بيد الأجانب ، ولا تعود بكبير الفائدة على تونس ، إذ لا يرجع منها للجزانية العامة إلا إيجارها السنوى ، وهو إيجار صورى لا يكاد يذكر ، وما يدفع إلى مصالحة الجمر من رسم الصادر ، وهو مقدار نايف .

وبالإضافة إلى ذلك فإن رؤوس الأموال التى رصدت لاستغلال المناجم





والصناعات الآلية هي رؤوس أموال أجنبية ، وقد بلغت سنة ١٩٣٩ مليارا من الفرنكات .

على أن شركات الناجم والصناعات الآلية المتفرعة عنها ، وكل شركات الاحتكار بصفة عامة ، تتقل كاهل الميزانية بما يقدم إليها من شتى المنح والمساعدات ، خصوصاً إذا لحقها عجز مالي ، زيادة على كونها لا تعود بفائدة تذكر لا على الدولة التونسية ولا على الشعب التونسي نفسه .

وبعد أن عرقلت فرنسا تطور الصناعات التونسية القديمة لم تسمح بوجود صناعة آلية إلا في نطاق محدود ، ومنعت انتشار نوع الصناعات الآلية التي من شأنها أن تزاوج بانتاجها البضاعة الفرنسية داخل تونس وخارجها . وهكذا أقيمت فرنسا في تونس سياسة تقوم على منع الأهالي من إنشاء صناعات آلية لاستغلال مواد بلادهم الأولية وصارت تجبرهم على بيعها ، وتتخذ مختلف الوسائل لتسهيل تصديرها إلى الخارج وبخاصة إلى فرنسا .

## التجارة

إن سياسة فرنسا الاقتصادية في تونس تركز على النظام الجمركي الذي سنه في البلاد لحماية مصالحها وإيجاد سوق لترويج بضاعتها . وقد أُنْجِمت انظار فرنسا منذ بداية عهد الحماية إلى هذه الناحية . ولما كانت رغبتها تتعارض مع ما كان يربط تونس من اتفاقات تجارية مع الدول الأوروبية ، ومع ما تمهدت به هي نفسها في معاهدة باردو ، فإنها اتفقت مع هذه الدول على التنازل عن حقها في التساوي معها في كل الامتيازات الجمركية . فانسح بذلك لها المجال وتمكنت من القضاء على استقلال تونس الجمركي ، واستصدرت « أمراً عالياً » مؤرخاً في ٢ مايو سنة ١٨٩٨ بمطالبة امتيازات جمركية خاصة ، وأصبحت تصدر إلى تونس أنواعاً عديدة من البضائع دون دفع رسوم جمركية . ثم مضت في هذا السبيل ، وأنشأت شبه اتحاد جمركي مع تونس يخول لعدد كبير من البضائع الفرنسية الدخول إلى تونس دون دفع الرسوم الجمركية ، بينما لا يخول لتونس نفس الحق ، بل لا تدخل البضائع التونسية المأثلة لفرنسا إلا بشروط معينة ، ونحت قيود ثقيلة ،





وفي كيات محدودة ، تجمل السوق الداخلى الفرنسى فى مأمّن من مزاحمة هذه البضائع الفرنسية الهائلة ، ومهل هذا النظام لفرنسا الحصول على المواد التى تحتاجها بأثمان أرخص مما لو استصدرتها من بلاد أخرى .

ويكفى أن نلقى نظرة على جداول الرسوم الجمركية وأنواع البضائع المشمولة بنظام الاتحاد الجمركى لنعلم أن هذه الجداول وضعت كلها لصالح التجارة الفرنسية . وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من البضائع الفرنسية التى لا تصنع فى تونس كالمواد الكيماوية والأقمشة والقطن وبقية البضائع المصنوعة معفاة من الرسوم الجمركية ، وأن البضائع التونسية المعفاة من الرسوم الجمركية عند دخولها لفرنسا قليلة الرواج .

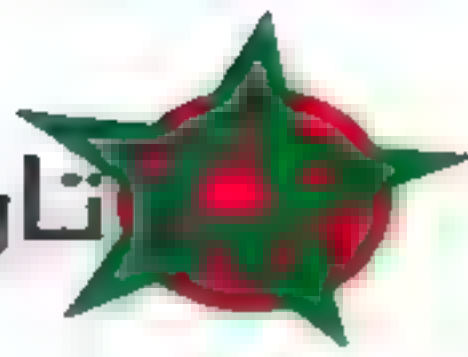
على أن هذا النظام المفروض على تونس يفقدها كذلك حرية تقرير الرسوم الجمركية لصالحها حتى بالنسبة للبضائع الواردة من غير فرنسا . فعلى مجبورة على أن تفرض على هذه البضائع — بموجب وجود هذا الاتحاد الجمركى — نفس الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخولها إلى فرنسا نفسها .

ولم تكف فرنسا بهذا بل رفعت الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية حتى تحتكر لنفسها أسواق تونس الداخلية . وقد صدر فى هذا المعنى الأمر العالى المؤرخ فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٢ والأمر المؤرخ فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧ . وبهذه الصورة حرمت تونس من شراء بضائع أجنبية هى أرخص ثمنها من البضائع الفرنسية التى تعالها . وهكذا أصبحت تونس من أعظم الأسواق التى تروج فيها البضاعة الفرنسية رغم ارتفاع أسعارها ، وتأتى فى الدرجة السادسة فى قائمة البلاد المتعاملة مع فرنسا إذ تستورد منها ٦٥ ٪ من المجموع الكلى لقيمة الواردات .

وإذا كانت الأوامر الصادرة سنة ١٨٩٨ وسنة ١٩٢٨ قد قضت على حرية تونس فى تقرير سياستها الجمركية فإن الأمر الصادر بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩٤٣ قد وضع تجارتها الخارجية تحت سيطرة فرنسا المباشرة فيما يخص الصادرات والواردات ، وحتى النقود . تخفقت الانتاح القومى وأجبرت تونس على التعامل معها دون سواها .

وكان من نتيجة هذه السياسة الجمركية أن أختل توازن الميزان الحسابى للبلاد





التونسية ، وأصبح في عجز يزداد ارتفاعاً سنة بعد سنة ، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى . وقد ظهر هذا المعجز بصورة جلية منذ اتسع نطاق نظام الاتحاد الجمركي ، وسار يتناول عدداً كبيراً من أنواع البضاعات . ويلاحظ أن الواردات غير المنظورة ، كزيارة السياح ، لا تكفي لإعادة توازن الميزان التجاري . ومما يجدر ذكره أن كفة الميزان التجاري التي كانت تميل لفائدة فرنسا بنسبة ١٦٤٪ بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٨ أصبحت بنسبة ١٨٧٪ بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٨ ، وأن البضاعة الفرنسية التي كانت تبلغ في نفس المدة نسبة ٥٣٪ من قيمة مجموع الواردات أصبحت تبلغ نسبة ٦٥٪ ، بينما الصادرات التونسية إلى فرنسا التي كانت تبلغ نسبة ٤٨٪ لم تعد نسبة ٥٦٪ ، والحال أنها قبل تأسيس النظام الجمركي الحالي كانت تبلغ ٦٤٪ .

ولا تتخذ الحالة التجارية في مدة الحرب الأخيرة حجة على تغيير هذه النسب لأنها حالة استثنائية بطبيعتها . وقد بلغت الصادرات طول مدة الحرب الأخيرة ( من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٢ ) ٥٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك ، بينما لم تعد الواردات ٣٧٤٨٠٠٠٠٠٠ فرنك . ولكن بمجرد ما وضعت الحرب أوزارها ، رجعت الحالة إلى ما كانت عليه في السابق ، وبلغت الصادرات سنة ١٩٤٦ ( إلى ٣٠ نوفمبر ) ٦١٤٠٠٠٠٠٠ فرنك ، بينما بلغت الواردات ٨٣٤٠٠٠٠٠٠ فرنك . وتدعى الأوساط الرسمية الفرنسية أن الزيادة في الواردات على الصادرات هي نتيجة ازدياد مقدرة السكان على الشراء ، وأن البلاد لم تستكمل أجهزتها لاستغلال كامل إنتاجها . ولكن هذا الإدعاء يخالف الواقع ، إذ أن اتجاه السياسة الاقتصادية في تونس جعلها تصدر ما يفرض من استهلاكها الداخلي من إنتاجها الزراعي وكل موادها الأولية . ونحتل المنتجات الزراعية المقام الأول في الصادرات إذ تبلغ نسبة ٤٩٪ من مجموع الصادرات ، وتبلغ المادون نسبة ٣٢٪ منها ، بينما تستورد تونس من البضائع المصنوعة نسبة ٦٣٪ . ( الأقمشة تبلغ وحدها نسبة ٤٤٪ ) .

وكل هذا يوضح لنا أن السبب المباشر في اختلال توازن الصادرات والواردات راجع إلى السياسة الاقتصادية التي تتبعها فرنسا في تونس ، والتي تقوم على عرقلة



تطور البلاد الصناعي . وسبق ميزان تونس التجاري في مجز دائم إذا بقيت محرومة من تأسيس مصانع تستغل موادها الأولية لاستخراج بضائع مصنوعة داخل البلاد .

وقد أجهت أنظار الرأسمالية الفرنسية إلى تونس مرة أخرى بعد انتهاء الحرب العالمية الأخيرة . فهرب الفرنسيون رؤوس أموالهم الضخمة إليها لإنشاء الشركات الاحتكارية ، واستغلال منابع الثروة في البلاد .

فالساسة الفرنسية في الوقت الحاضر تعمل على توطيد الاستثمار الفرنسي في تونس بواسطة السيطرة الاقتصادية عليها ، بعد أن أصبحت سيطرتها السياسية في عهد الرياح .

### السياسة المالية

تقوم سياسة فرنسا المالية في تونس على نفس الأسس التي تقوم عليها سياستها الاقتصادية ، تلك السياسة التي ترى إلى إشباع نهم المستعمرين الفرنسيين ، وإفقار الأهالي التونسيين . وتتجلى جناية السياسة المالية بصفة خاصة في درس موضوع الميزانية التونسية .

فقد عملت فرنسا في بدء الحماية على أن يتحمل العرب وحدهم أعباء الميزانية ، إذ يتكون معظم مواردها من ضرائب غير مباشرة ورسوم تقع على عاتق المستهلكين ، وفي صدر قائمة هذه الموارد العامة الرسوم الجركية ، ورسوم البريد ، والتمجبل ، والتبغ ، والملح ، والسكر ، والشاي ، حتى بلغت الضرائب غير المباشرة في مشروع ميزانية ١٩٤٨ - ٧ مليار فرنك و ٣٠٢٤٠٠٠٠٠ فرنك ، أي بنسبة ٧٪ من مجموع الموارد العامة التي بلغت ٩ مليار فرنك و ٨٥١٠٦٠٠٠٠ فرنك .

وقد جرت الدول الديمقراطية على اعتبار الضرائب المباشرة هي الأصل في الموارد العامة ، لأنها أقرب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، لفرضها على الدخل والثروة المقاربة والمنقولة .

أما الضريبة غير المباشرة مثل الرسوم الجركية فهي ضريبة تفر في النهاية على





ماتق المستهلك وحده ، دون أى اعتبار لدخله ومدى احتماله عبء الضريبة .

وقد اختطت فرنسا في تونس نظاما يقوم على الحيف والغلم ، فاعتمدت على الضريبة غير المباشرة كأساس لوارد الدولة ، أى أن الوارد العامة يتحملها المستهلك بدلا من أن يتحملها كل فرد بحسب دخله وثروته . والمستهلك هو التونسي الذى يمثل أ كثرية سكان البلاد .

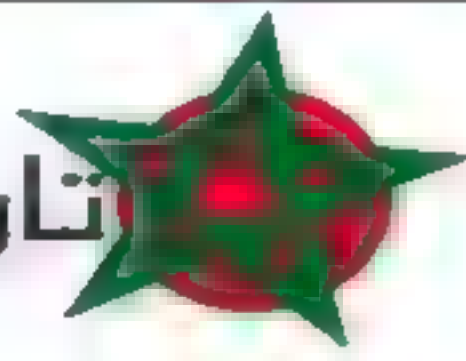
أما المصروفات العامة فيذهب معظمها في العناية بالمصالح الاستعمارية ، وخاصة لتشجيع هجرة المستعمرين الفرنسيين والأوروبيين ، وإقرارهم بالأراضي التونسية ، كما أن الموظفين الفرنسيين في الإدارات التونسية نصيب الأسد ، إذ يصرف على شؤون الإدارة ثلاثة أرباع المصروفات العامة ، حتى تضخمت الإدارة بالموظفين ، وتجاوزت الحاجة الحقيقية إليهم ، وبلغ الإسراف المالى في سبيل تنفيذ سياسة الاستعمار حدا لا يتصوره العقل .

ولهذا أصبحت الميزانية العامة تزداد تضخما سنة بعد سنة ، حتى منح الشعب بالشكوى ورفع عشرات الاحتجاجات مطالبا بوقف هذا الإرهاق الذى ترهق به السلطة الفرنسية كاهل عامة الشعب في سبيل الترفيه من موظفيها الذين تكتض بهم الإدارات المختلفة .

وقد بلغت ميزانية سنة ١٩٤٧ العادية مبالغ ٧ مليارات و ٦٢٨ مليون فرنك ، وتضخمت في سنة ١٩٤٨ حتى بلغت في الشروع التقدم لإقرارها مبلغ ٩ مليارات و ٨٥٠ مليون فرنك أى بزيادة ٣٠٪ بالنسبة للسنة الماضية .

ورغم أن موارد الميزانية تغذيها — وفقا لسياسة الاستعمار المرسومة — الأموال التونسية فإن المرافق والمصالح العمومية التونسية لا تحظى إلا بجزء ضئيل منها ، حتى أصبحت الشؤون الاجتماعية والصحية وشؤون التعليم الخاصة بالتونسيين في حالة من التدهور لا تتناسب مع المبالغ الضخمة التى تؤخذ منهم بصفة ضرائب مباشرة وغير مباشرة .

أما طرق جباية الضرائب فهي نموذج من الغلم المصارخ بذكرنا بالقرون الوسطى ، إذ أن السلطة الفرنسية استباححت لنفسها استعمال كافة الوسائل القاسية لجمع الضرائب ، حتى أنها لا تتورع في هذا الحيل من ارتكاب جرائم التعذيب المختلفة ، وابتزاز الأقوات ، ومصادرة أثاث الفلاحين ودوابهم الضرورية لتسديد الضرائب الباهظة التى ينوء بها كاهل الشعب .



## الفصل السادس

### التعليم

أنجحت سياسة فرنسا التعليمية في تونس منذ فرض الحماية إلى نحو الروح القومية ، وذلك بمحاربة اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية ، وبتطبيق برامج خاصة لإخراج الناشئة عن قوميتهما العربية ، وقطع الصلة بينها وبين ماضيها وتاريخها ، لتتمكن من إدماجها في العنصر الفرنسي .

وقد أدرك الشعب التونسي خطر هذه السياسة ، فلم يكف منذ بداية الحماية من المطالبة بتعليم قوى أساسه اللغة العربية .

وكانت اللغة العربية هي لغة التعليم قبل الحماية ، وكانت جامعة الزيتونة وغيرها من الكتاتيب والزوايا تشتمل على كثير من التلاميذ الذين يتلقون الثقافة العربية على الطريقة القديمة ، إلى جانب مدرسة حديثة كبرى يتلقى فيها الطلاب العلوم المصرية واللغات الأجنبية ، وهي المدرسة الصادقية .

وفي سنة ١٨٨٣ أسس الفرنسيون إدارة العلوم والمعارف ووضعوا برنامجا لإنشاء مدارس ابتدائية فرنسية للاروبيين والعرب ، على غرار المدارس الموجودة بفرنسا نفسها . ولم يكن للغة العربية أي حظ في هذه المدارس . وكانت نظرية مدير العلوم والمعارف وقتذاك — وهو موظف فرنسي — أن ينشئ شبكة من المدارس في كل المدن يؤمها الأطفال سواء كانوا تونسيين أو من الجاليات الأجنبية الأخرى لينشأوا نشأة فرنسية صرفة .

ولم يرض العرب بهذه المدارس الاستعمارية ، وصاروا يهاجمون سياسة فرنسا التعليمية في تونس ، إلى أن أجبروا السلطة الفرنسية على إدخال اللغة العربية في برامج المدارس الابتدائية الخاصة بالعرب ، المسماة « بالمدارس العربية الفرنسية » . على أنه





لم يكن للغة العربية في بادئ الأمر حظ يذكر ، ومكنت إلى سنة ١٩٤٦ مادة اختيارية في امتحان الشهادة الابتدائية . وإذا رأينا الآن أن التعليم باللغة العربية يحتمل تلك أوقات الدراسة ، فذلك نتيجة للحملات العنيفة التي شنها الشعب على السلطة الفرنسية طوال مدة الاحتلال ، والاستمرار في المطالبة بجعل التعليم الابتدائي في تونس باللغة العربية .

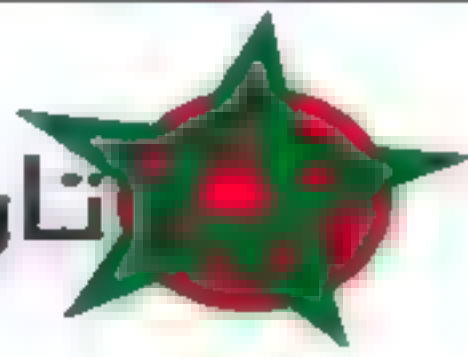
وزيادة على ذلك فقد اختاروا للأطفال الترفيع نفس الكتب الموضوعة للأطفال الفرنسيين ، وفي هذا خطر على الناشئة إذ يتضمن توجيهها توجيهاً فرنسياً خالصاً . وبالإضافة إلى هذا كله فإن السلطة الفرنسية تسمى بمسألة عامة إلى محاربة انتشار التعليم في تونس ، فهي لا تعمل على توسيع نطاقه إلا مرغمة وتحت ضغط الرأي العام ، ولا يزداد عدد المدارس الابتدائية وأقسامها سنوياً إلا بمقدار لا يتلاءم مع الإزدياد السنوي في عدد الأطفال البالغين سن التعليم ، حتى أن الأمية في تونس تزداد انتشاراً سنة بعد سنة . وقد قام الشعب منذ أول عهد الحماية يطالب بنشر التعليم ، وجعل ذلك في مقدمة مطالبه القومية ، وحملت الصحف التونسية منذ أول هذا القرن حملات شعواء على سياسة فرنسا التعليمية في تونس .

وكما اضطرت السلطة الفرنسية إلى إجابة رغبة الشعب إلى تميم التعليم ، تراها تنظم إلى جانب ذلك الخطط والبرامج التي من شأنها أن تحرم الشعب من الاستفادة منه ، فعندما اشتدت حركة المطالبة بتميم التعليم سنة ١٩٣٦ وضع م . جو مدير المعارف وقتئذ مشروع « التعليم البدوي » ، وهو يشمل تلاميذ بسيطاً لا تزيد مدة الدراسة فيه على الثلاث سنوات ، ويتأق فيهِ الأطفال مبادئ اللغة العربية والفرنسية ، ثم يتلقون تلاميذ زراعياً بسيطاً ، يجعلهم صالحين لأن يكونوا « عمالاً مزارعين » . ثم ألغى هذا المشروع بعد أن قاومه الشعب مقاومة عنيفة .

وفي الثلاث سنوات الأخيرة طادت فوضت مشروع « مراكز التعليم الصناعي الابتدائي » ، بدعوى أن البلاد تحتاج إلى « اليد العاملة » قبل احتياجها إلى المتقنين . . . هذا في الظاهر أما في الحقيقة فقد وضعت كل هذه البرامج لإبعاد التونسيين عن الثقافة الحقيقية .

ومن جملة الوسائل التي اتخذت إليها في المدة الأخيرة لتعطيل حركة انتشار





التعليم في تونس ، وضم برنامج للتعليم الابتدائي جملة مدة الدراسة فيه طويلة ،  
يعتذر معها على التلاميذ الالتحاق بالتعليم الثانوي ، ولم تفعل ذلك إلا عندما اضطرت  
إلى وضع مشروع للمدارس الابتدائية يكون التعليم فيه باللغة العربية في السنتين  
الأوليتين . وقد رفض الشعب هذا المشروع رفضا باتا بزعمه هيئة نقابات التعليم  
التونسية . فالمدارس الابتدائية الموجودة اليوم في تونس لا تكتفي لا يواء جميع الأطفال  
البالغين من التعليم ، وفي كل سنة دراسية يتقدم عدد كبير من الأطفال طالبين  
الالتحاق بالمدارس ، فيرجعون بالخيبة لعدم وجود أماكن لهم .

وإزاء هذا الحال رأى الشعب أن يعتمد على نفسه ، وأن يؤسس مدارس حرة  
من أمواله الخاصة ، لإشباع رغبته الملحة في الثقافة والعلم ، ولكن السلطة الفرنسية  
منعته من ذلك طيلة تلك قرن ، ولم تسمح فيها بعد بفتح المدارس الحرة إلا بمقدار  
ضئيل ، وهي تضع المراقيل المختلفة في وجه من يطلب فتح مدرسة حرة ، ويبقى طلبه  
في دواوين الإدارة سنوات دون أن يحظى بالقبول ، حتى أنه في سنة ١٩٢٩ أي  
بعد نصف قرن من فرض الحاية لم يتعد عدد المدارس الحرة ١٢ مدرسة ، وكان  
عدد التلاميذ فيها ٢٦٤٦ ، وتحسنت الحالة بعد سنة ١٩٣٦ في عهد حكومة الجهة  
الشعبية في فرنسا ، واستطاع الشعب تذليل مختلف العقبات التي استمرت تعدها  
السلطة الفرنسية ، فبلغ عدد هذه المدارس الحرة في العهد الحاضر ٤٦ مدرسة بها  
١٤٢٦١ تلميذا ، وتسمى هذه المدارس بالمدارس « القراءانية الأهلية » ، ويتلقى فيها  
التلاميذ ثقافة قومية عربية تؤهلهم الاحراز على الشهادة الابتدائية الحكومية  
أو « شهادة الأهلية » بجامع الزيتونة<sup>(١)</sup> .

أما التعليم الثانوي المصري فيكاد يقتصر على المدرسة الصادقية التي يتلقى الطلبة فيها  
العلوم باللغتين العربية والفرنسية في آن واحد ، وهي تؤهل تلاميذها للحصول على  
شهادتها النهائية ، وكذلك شهادة البكالوريا الفرنسية . ويصرف على هذه المدرسة  
من أوقاف خاصة بها . وقد قامت هذه المدرسة بمهمة نشر الثقافة المصرية بين

(١) يحذرنا أن نذكر ضمن التعليم الابتدائي « الكتاتيب » وهي مدارس عريقة معدة  
لتحفيظ القرآن ومبادئ القراءة والكتابة ، وهي منتشرة في البوادي والقرى ، وعددها  
١٨٠٠ مدرسة ، وعدد التلاميذ فيها سنة وثلاثون ألفاً ٪





طبقات الشعب منذ عهد بعيد ، وتخرج منها عناصر صالحة تعزز النهضة القومية في الوقت الحاضر .

ويوجد كذلك بتونس المدرسة العلوية ، وهي مدرسة ابتدائية ثانوية أسست لإخراج المدين . كما توجد عدة مدارس ثانوية فرنسية أهمها « الأيسيه كارنو » وليسيه البنات . وللتونسيين حق الالتحاق بها .

والتعليم في هذه المدارس باللغة الفرنسية . ولذلك فإنها لم ترض التونسيين الذين يحرصون على تثقيف أبنائهم بلغتهم القومية ، فظلوا يرفعون الاحتجاجات ويطالبون السلطة الفرنسية بحمل اسم البلاد هي اللغة الرسمية للتعليم . وإزاء هذه الاحتجاجات اضطرت السلطة أخيراً إلى تأسيس فروع للتونسيين بهذه المدارس يعني فيها باللغة العربية ، وتطبيق نفس البرنامج الذي تطبقه بالمدرسة الصادقية . وبيع عدد التلاميذ التونسيين بالمدارس الثانوية ١٢١٣ ، منهم ٧١٠ تلميذاً بالمدرسة الصادقية وحدها .

وترجع قوة التلاميذ بهذه المدارس إلى إهمال الثقافة العربية بها أولاً ، ثم إلى الشروط القاسية التي نشترطها الإدارة لالتحاق التلاميذ بها ، ومنها تحديد السن والنجاح في مسابقات الالتحاق والنفقات الباهضة .

أما التعليم بالجامعة الزيتونية فينقسم إلى ابتدائي وثانوي وعالي ، وهو تعليم عتيق يشابه التعليم بالجامع الأزهر ، ولا ننظر السلطة الفرنسية إلى هذا التعليم بعين الرضى بل تعمل على مقاومته ومنع إدخال الإصلاح عايشه . وقد قامت حركة منذ أول عهد الحماية المطالبة بإصلاح برامج التعليم في هذه الجامعة ، وأضرب الطلبة والشعب مراراً عديدة احتجاجاً على إهمال السلطة لشؤون الجامعة . وكان من نتيجة هذه الإضرابات أن جددت برامجها عدة مرات آخرها سنة ١٩٤٤ .

ويصرف على هذه الجامعة من أوقاف خاصة بها ، ويبلغ عدد الطلبة بها عشرة آلاف طالب ، وهم يتزايدون سنة بعد سنة .

والإ جانب هذه الجامعة يوجد معهد ابن خلدون وهو معهد حر ، به قسم ابتدائي وقسم ثانوي ، يتلقى فيه طلبة جامعة الزيتونة العلوم الحديثة .

ولا يوجد بتونس تعليم عال حديث ، فليس بها جامعة عصرية ، ولذلك فإن الطلبة



يضطرون لاستكمال تعليمهم بمختلف السكليات والمعاهد بفرنسا ، إلا أن السلطة الفرنسية تضع في وجههم المراقيل ولا تقدم بالمساعدة الكافية ، فضلا عن أنها تمنع سفر التونسيين لتلقي العلم في بلاد أخرى غير فرنسا .

وبعد هذه النظرة الإجمالية عن حالة التعليم بتونس ، يجدر بنا أن نذكر الإحصاءات الرسمية حتى يتضح للقارىء بصورة جلية محاربة فرنسا للتعليم بتونس :  
يبلغ عدد الأطفال التونسيين الذين بلغوا سن التعليم ٧٠٠٠٠٠ ، لا يتلقى منهم للتعليم سوى ٧٤٥٥٧ (منهم ٦٠٢٩٦ بالمدارس الحكومية و ١٤٢٦١ بالمدارس الحرة) ، في حين أن عدد الأطفال ، من الفرنسيين وغيرهم من الأجانب ، الذين يبلغون سن التعليم في تونس لا يتجاوز ٧٨٧٥٠ ، يتلقى التعليم منهم ٥٥٤٧٤ ، فنكون نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس على النحو الآتي :

١٠ ٪ من العرب

٨٥ ٪ من الفرنسيين

وإذا اعتبرنا عدد السكان تكون النسبة كما يأتي :

٢٦٦ ٪ من العرب

١٢٠٢ ٪ من الفرنسيين

ومن هذه الإحصاءات الرسمية نتضح سياسة فرنسا التعليمية في تونس ، وليس الأمر راجعاً أقله لإقبال العرب على التعليم ، ولا لوجود عدد كبير من السكان في البوادي كما يدعى الفرنسيون ، وإنما السبب الحقيقي يرجع إلى السياسة التي تتبعها فرنسا من حرمان العرب من التعليم ، وحرصها على بقاء الأمية ليسهل عليها الاحتفاظ بنفوذها .

أما بالنسبة إلى الفرنسيين فإن السلطة قد دأبت جميع المقبات في سبيل تعليم أبنائهم ، فأنشأت لهم مدارس كافية منتشرة حتى في البوادي بقرب المراكز القروية فيها ، كما وضعت تحت تصرفهم وسائل المواصلات لنقل أبنائهم إلى المدارس ، وأنشأت لهم مساكن في ما ينيف على ثلاثين مدرسة موزعة في أنحاء القطر التونسي . والحقيقة هي أن السلطة الفرنسية تحارب انتشار التعليم بين طبقات الشعب ، وإذا اعتمدت كل سنة مبلغاً لإنشاء مدارس جديدة ، فإن القسط الأكبر من



وخلاصة القول أن الساطة الفرنسية أنجبت في سياستها التعليمية في تونس  
إلى محاربة اللغة العربية من جهة ، والوقوف بصفة عامة في سبيل انتشار التعليم  
من جهة أخرى .



## الفصل السابع

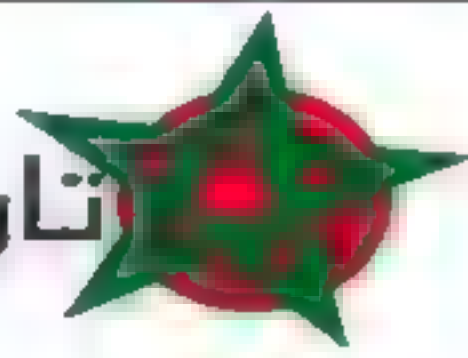
### الصحة والاسعاف العام

لم تقم السلطة الفرنسية بواجبها في هذا الميدان ، بل أهملته كل الإهمال ، ولم تخصص في الميزانية التونسية من الاعتمادات ما يكفي للقيام بشؤون الصحة ، ففي مشروع ميزانية سنة ١٩٤٧ لم يتجاوز مجموع ماخصص لكافة الشؤون الاجتماعية — ومن ضمنها الصحة العامة — ٥٨٨,٧٥٠,٠٠٠ فرنك من مجموع الميزانية العامة التي تبلغ ٧٦٣٨,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، أما ماخصص للصحة من هذا المبلغ فهو لا يكفي للقيام بتسيير المرافق الصحية الموجودة على قتلها ، ولمقاومة الأمراض المعدية والأمراض الوبائية المنتشرة في القطر انتشاراً كبيراً ، فضلاً عن كونه لا يسمح بتأسيس المنشآت الصحية الجديدة التي تحتاج إليها البلاد .

وبتضح إهمال السلطة الفرنسية للعلة الصحية بمآلة عدد المستشفيات ، وعدد الأمرة بها ، وانعدام الأجهزة الطبية اللازمة . ففي ثلاثة ملايين نسمة — ومم سكان تونس — لا يوجد غير ٤٢٨٥ سريراً للمرب والأروبيين في مختلف المستشفيات والمصحات ، ويخصص العاصمة من هذا العدد ألفا سرير ، ومعنى ذلك أن بقية السكان — سواء في المدن والبادي — لا يوجد لمرضاهم سوى ٢٢٨٥ سريراً ١...

وقد أنشئ ، للأروبيين في العاصمة مستشفى كبير وهو مستشفى «شارل نيكول» مجهز بأحدث الأجهزة ، وبه ٧٣٠ سريراً ، وقد ألحق به المستشفى لإيطاليا الذي استلمته السلطة الفرنسية بعد انتهاء الحرب الأخيرة وبه ٢٤٠ سريراً ، بينما لا يملك المرب إلا ٢٩٥ سريراً بالمستشفى الصادق و ٣٢٢ سريراً بمستشفى «الرابطة» الخاص بالأمراض المعدية . والمستشفى الصادق عبارة عن ثكنة تركية قديمة أعدت لإيواء المرضى ، ولا تتوفر فيه الشروط الصحية المطلوبة ، كما لا يوجد به جناح للأطفال





ما عدا ١٤ سريراً ، ولا جناح لتوليد النساء ما عدا ٣٣ سريراً ، ولا بمك وسائل الإقاذ السريعة لنقل الجرحى .

ويوجد كذلك بالماصمة مستشفى الأمراض العقلية وهو « مستشفى مندوب » يأوى إليه العرب والأوروبيون في آن واحد .

أما في بقية القطر التونسي فلا يوجد إلا مستشفى مدينة سوسة وبه ٢٣٥ سريراً ، ومستشفى صفاقس وبه ٢٤٠ سريراً ، ويوجد كذلك ٢٧ مستشفى للعلاج البسيط موزعة على كافة أنحاء القطر ، ولا يتجاوز عدد الأسرة بها ١٨١٠ سريراً . وكل هذه المستشفيات يشترك فيها العرب والأوروبيون على السواء .

ولا نبالغ إذا قلنا أن السلطة الفرنسية لا تعير الإسعاف المأم أي اهتمام ، فوسائل مقاومة الأمراض المعدية لا تكاد تذكر ، وأكثر الأمراض المعدية فتكا بالشباب التونسي في المدن والقرى هو مرض الدل ، ومع ذلك فلا توجد مصحة واحدة لمعالجة هذا المرض (Senatorium) ، وقد خصص بمسشفى الرابطة بالماصمة جناح لعزل المصابين به . أما القسم الخارجى المخصص بالمسشفى الصادق لمعالجة المصابين بهذا الداء ، فهو عبارة عن غرفة صغيرة ، ليس فيها من الآلات والمعدات ما يفي بالحاجة ، ويزداد خطر هذا المرض سنة بعد سنة حتى بلغت نسبة الوفيات به في تونس ٣٣٪ في كل عشرة آلاف من السكان العرب ، بينما لم تتعد النسبة ١٤ في كل عشرة آلاف من بقية العناصر . وترجع أسباب انتشار هذا المرض إلى انتشار الفقر بين الشعب ، وقلة غذاء الطبقات الفقيرة ، وإهمال السلطة الفرنسية للشؤون الصحية بصفة عامة .

أما مرض الزكام (trachome) فيقدر عدد المصابين به في القطر التونسي عموماً ٣٠٪ على أقل تقدير ، وترتفع هذه النسبة حتى تصل في الجنوب التونسي إلى ٩٠٪ ، ومع ذلك فإن الإدارة لم تعن بهذا المرض إلا ابتداء من سنة ١٩٢١ . ولا تتخذ السلطة الفرنسية ما يكفى من الوسائل لمقاومة الأمراض الوبائية كالملاريا والتيفوس التى تفنك سنوياً بالآلاف من السكان .

على أن وسائل الوقاية التى تتخذها السلطة الفرنسية لا يمكن أن تكون ناجحة إلا إذا كانت وسائل اكتشاف المرض متوفرة ، وإذا كان يوجد بماصمة تونس معهد





« باستور » بجميع أجهزته ، فإنه لا يوجد داخل القطر التونسي سوى ثلاثة معامل تحليل بسيطة بمدن سوسة وسفاس والكاف .

أما حماية الطفولة فهي معدومة بالنسبة للعرب ، ولم تلق إلى الآن أية عناية من السلطة الفرنسية ، وإذا كانت السلطة تقدم المساعدات لبعض مؤسسات الطفولة الحرة فلائها خاصة بالأوروبيين . ويتضح إهمال السلطة في هذه الناحية بمقارنة عدد وفيات الأطفال التونسيين بوفيات الأطفال الأوروبيين ، فقد بلغت النسبة في الأولين ٣٣ ٪ بينما لم تتعد في الآخرين ١٥ ٪ .

أما رعاية الأمهات مدة الحمل وبعده فهي مفقودة ، ولا يوجد مستشفى واحد للتوليد ولم تمنح السلطة الفرنسية برعاية الشيوخ والمعجزة من التونسيين ؛ بينما نجدها قد خصصت للفرنسيين مؤسسات متعددة تنفق عليها من الميزانية التونسية . ولا يملك التونسيون سوى ملجأ « التكية » الذي لا يتجاوز عدد من بأديهم من الشيوخ والمعجزة مائة شخص ، وقد أسس هذا الملجأ قبل الحماية سنة ١٧٧٥ وله أوقاف رصدت للاتفاق عليه .

أما الطبقة الفقيرة التي يتزايد عددها كل سنة فلا تلقى من السلطة الفرنسية سوى الإهمال . وكان إسعاف الفقراء قبل الحماية موكولا إلى « بيت المال » الذي كانت موارد من أوقاف خاصة به ومن العطايا والضرائب . وبعد أن أصبحت الضرائب نابعة للميزانية العامة وحولت الأوقاف العامة لصالح الاستعمار ، أصبح « بيت المال » عاجزا عن مواجهة الأسعاف العام .

ولا تلقى الجمعيات الخيرية التونسية التي انتشرت في تونس من السلطة الفرنسية التشجيع اللازم ولا المساعدة الكافية ؛ بينما تلقى الجمعيات الخيرية الأجنبية — وعددها ست — كل مساعدة ، ويبلغ ما تنقضى من الميزانية التونسية ٦٣٤٧٠٠ فرنك ، بينما لا تنقضى الجمعيات الخيرية التونسية — وعددها ١٣ — سوى ٣٠٦٦٥٠ فرنك ، مع أن المحتاجين للإسعاف من الفرنسيين أقلية ضئيلة . وجاء في بحث قام به سنة ١٩٣٨ الدكتور انيان بورني النندوب المصحي لدى جمعية الأمم (١) أن ٤٠ ٪ من المائلات التونسية لا يتغذون الغذاء الكافي ،

(١) Dr Burnet. Enquete sur l'Alimentation en Tunisie. Tunisie 1939 .





ولا يأخذون من ( الكالورى ) ما يكفى لضمان سلامة صحتهم ، وهذا بصورة دائمة .  
وتسكاد تكون الجماعة في تونس مزمعة منذ سنة ١٩٣٠ من جراء سياسة  
فرنسا الاقتصادية ، وفي العشر سنوات الأخيرة انتشرت الجماعة بصورة جلية خمس  
ممرات في البوادي . وكانت آخر جماعة شهدتها تونس سنة ١٩٤٧ ، وقد بلغ عدد  
المائلات المنكوبة بحسب إحصاء لجنة الإغاثة الوطنية ٢٢١٦٠ عائلة ، وعملت  
هذه الجمعية على إسفاف هذه المائلات لمدة ستة أشهر بفضل ما قدمه الشعب من  
أموال ، واستطاعت أن تفتح ٦١ مطعماً شعبياً يقدم كل يوم ١٣٥٠٠ أكلة .  
كما وزعت على الصابين مقدار ستة ملايين فرنك و ٢٠٨٣٣٢ كيلو جرام من  
مختلف الحبوب .

أما الإسفاف الذى تقوم به السلطة الفرنسية في هذه الحالات من ميزانية الدولة ،  
فهو لا يكاد يذكر ، مع أنها وحدها المسؤولة عن الجماعات في تونس . وإذا كانت  
الجماعة التى تظهر أحياناً في بعض أقطار أوروبا ناتجة عن اضطراب موقت للأحوال  
الاقتصادية المالية ، أو ناتجة عن الحروب وما تجره من وبيلات ؛ فإن الجماعة في  
تونس ما هي إلا نتيجة سياسة فرنسا الاقتصادية والمالية .

أما احتجاج الفرنسيين بازدياد عدد المواليد كل سنة ، فلا يقوم دليلاً على عنايتهم  
بالأحوال الصحية ؛ لأن ازدياد عدد السكان في قطر من الأقطار ليس ممناه توفر  
أسباب حفظ الصحة العامة ؛ فوسائل حفظ الصحة العامة متوفرة في فرنسا  
وإنجلترا ، مثلاً ، أكثر من توفرها في الهند ، ومع هذا فإن ازدياد عدد سكان  
فرنسا وإنجلترا لا يكاد يذكر ؛ بينما عدد سكان الهند يتزايد سنة بعد سنة ،  
والحقيقة أن تونس تعد في قائمة الأقطار الكثيرة المواليد . وبالرغم من كثرة  
الوفيات فيها فإن ازدياد عدد مواليدها يوق الوفيات على كثرتها .

وإذا كان ازدياد السكان بكثرة المواليد لا يدل على شيء فإن كثرة الوفيات  
في قطر من الأقطار مرتبط ارتباطاً مباشراً بالحالة الصحية العامة .

وسبب كثرة الوفيات في تونس راجع لإهمال السلطة الفرنسية لشؤون  
الصحة ، وخاصة مقاومة الأمراض الباطنية ، والأمراض المعدية كالسل والزهرى  
ورعاية الطفولة ، والمنايا بالإسفاف العام ، وهو راجع كذلك إلى الفقر وقلة  
التغذية التى يعانيها الشعب من جراء سياسة فرنسا الاستعمارية .





## الفصل الثامن

### الإدارة والوظائف العامة

اتجهت فرنسا منذ اليوم الأول الذي فرضت فيه حمايتها على تونس في الناحية الإدارية آنحاهاً بخلاف مصلحة الشعب التونسي الحقيقية . فلم تكنف بسيطرتها على إدارة البلاد والتحكم في وظائفها العامة ، بل عملت على خلق إدارات جديدة لاحتاج إليها البلاد ، وإنما كان الداعي إليها إرضاء جيش عرمرم من الفرنسيين والإفداق عليهم من مالية البلاد ، حتى يستقروا بها وتصبح لهم الأغلبية فيها .

فوضت القيم العام بجانب الباى ليقوم على رأس إدارة الإقامة العامة التى تشمل دواوين متعددة ، وهو يشرف بواسطتها على كل الشؤون التونسية ، ويساعده الكاتب العام للحكومة التونسية — وهو فرنسى — ومدبرو الإدارات ، وكاهم موظفون فرنسيون وضموا بجانب الوزراء التونسيين ، ولهم التفوذ الحقيقى على جميع الإدارات . وهناك إدارات تعتبر فرنسية ، إذ لا يوجد على رأسها وزراء تونسيون ، كإدارة الأشغال العمومية وإدارة البريد وإدارة المعارف ، كما لا يوجد بها إلا عدد ضئيل من الموظفين التونسيين الذين يشغلون وظائف بسيطة ، وهى إدارات فنية ، ولا تسمح السلطة الفرنسية للتونسيين بالمشاركة فيها .

وينوب عن القيم العام فى الديريات « الراقبون المدينون » ويبلغ عددهم ٦٤ ، وقد وضموا بجانب « عمال النواحي » التونسيين ، وهم يراقبون أعمال هؤلاء وبصادقون على ما يتخذونه من إجراءات ، ويتمتعون بتفوذ واسع ولهم سلطة مطلقة فى المناطق التى يتحكمون فيها ، إذ هم مسؤولون أمام المقيم العام وحده ، وقد اشتهروا بجبروتهم وطمعياتهم حتى لقبوا « بقياصرة الآفاق » .

وتشمل سلطة العمال المحافظة على الأمن والفصل فى القضايا البسيطة وجباية الضرائب ، ويساعدون فى أعمالهم وكلاؤم « الخلفوات » وكذلك « الشانح » وعددهم ستائة فى كامل القطر .





هذا هو الهيكل الإداري في تونس ، وهو متشعب بسبب وجود إدارتين :  
إدارة تونسية صورية وإدارة فرنسية حقيقية .

وتسير السلطة الفرنسية في تونس نحو فرنسة الإدارة ، وذلك بإضافة الإدارة  
التونسية الأصلية ، والقضاء عليها تدريجياً لفائدة الإدارة الفرنسية الداخلية . ومن  
جملة الوسائل التي تتخذها للوصول إلى هذا الغرض — زيادة من الإكثار من  
الموظفين الفرنسيين — اعتبار اللغة الفرنسية هي اللغة الأصلية في الإدارات ،  
إلى جانب اللغة العربية التي تعتبر ثانوية فيها ، ولا تشترط في الالتحاق بالوظائف  
العامة . وقد باغ الأمر في بعض الإدارات كإدارة البريد إلى أن أصبح العرب  
يحتاجون إلى مترجمين للتعامل معها ، فتكاثر عدد المترجمين لهذا السبب في جميع  
الإدارات حتى أنقل كامل اليزانية .

وعتاز الموظفون الفرنسيون بسوء معاملتهم للتونسيين وإهمالهم لأعمالهم ،  
أما الرشوة فهي أساس كل المعاملات .

أما منطقة الجنوب التونسي فتعد خارجة عن السلطة التونسية ، إذ تعتبر منطقة  
مسكرية يدير شؤونها ضباط في الجيش الفرنسي خاضعون لإدارة الشؤون الأهلية  
الخاضعة للمقيم العام نفسه . وقد امتاز الحكم العسكري في هذه المناطق بجهلهم  
واضطهادهم للسكان .

والإدارة المسماة بشقيها التونسي والفرنسي لها السلطة المطلقة في أعمالها  
وتصرفاتها ، ولا تخضع لمراقبة هيئة تشريعية في البلاد ، والوزراء والديرون غير  
مسؤولين عن أعمالهم أمام مجلس نيابي ، وإنما هم مسؤولون أمام المقيم العام نفسه  
الذي يخضع لوزارة الخارجية الفرنسية .

أما من ناحية الوظائف العامة فإننا نلاحظ أنها لا تسير مع الحاجة الحقيقية  
للشعب ، بل نرى أنها تتضخم في كل سنة ، ففي سنة ١٩٢٢ كان عدد الموظفين  
١٢٠٠٠ ، فارتفع عددهم شيئاً فشيئاً إلى أن بلغ ٣٠٠٠٠ في سنة ١٩٤٧ أي بنسبة  
موظف واحد لكل مائة فرد من السكان ..

والتونسيون ليسوا أقلية فقط في إدارة بلادهم ، بل هم أيضاً يتقاضون في هذه  
الوظائف أقل بكثير مما يتقاضاه الموظفون الفرنسيون .





ويكفي إلقاء نظرة على نسبة الموظفين التونسيين إلى الموظفين الفرنسيين ، وعلى الفرق الشاسع بين ما يتقاضاه هؤلاء وأولئك ، لنعلم الخطر الذي يهبط بالشعب التونسي من جراء هذه السياسة .

فالمصروفات التي تصرف على الإدارات التونسية تبلغ ثلاثة أرباع مجموع ميزانية البلاد ، يصرف معظمها في مرتبات الموظفين الفرنسيين ومكافآتهم وأغداق المنح عليهم ، الأمر الذي يفوق كل تقدير معقول ، ولا يكاد يشاهد له نظير في أي قطر من أقطار العالم المتمدن .

والموظفون الفرنسيون يشغلون في الإدارات التونسية جميع الوظائف العليا ، كما أنه بأيديهم غالبية الوظائف الأخرى ، ويبان عدد ٢٥٠٠٠ من مجموع الموظفين ، ولا يتقاضى الموظفون التونسيون إلا ٢٣ ٪ من الاعتمادات المخصصة للوظائف ، ويدخل في هذا المبلغ مخصصات الباي نفسه .

وهناك إدارات لا تسكاد ترى فيها من الموظفين غير الفرنسيين ، ففي إدارة الأشغال العامة لا يوجد مهندس تونسي إطلاقاً ، وفي إدارة المعارف يبلغ عدد الموظفين الفرنسيين ١٠٣ ، بينما لا يوجد سوى ١٣ موظفاً تونسياً<sup>(١)</sup> ، وفي إدارة البريد يوجد مثلاً ١٦٧ كاتباً فرنسياً ، بينما لا يوجد فيها من التونسيين إلا أحد عشر كاتباً<sup>(٢)</sup> ، وفي إدارة الزراعة كلها لا يوجد غير ١٢ موظفاً تونسياً<sup>(٣)</sup> .

وليس السبب في هذا هو عدم توفر الكفاءات اللازمة في أصحاب البلاد للقيام بهذه الوظائف ، بل كثيراً ما توجد هذه الكفاءات ولا تديرها السلطة الفرنسية التفاناً ، وإنما السبب المباشر هو اتخاذ الوظائف وسيلة من وسائل تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس وإغرائهم بمختلف الوظائف ذات المرتبات الضخمة ، حتى يصبحوا شيئاً فشيئاً أغلبية عظمى في البلاد ، فيسهل إدماجها .

وقد استصدرت السلطة الفرنسية أمراً طائلاً بتاريخ ٢٠ ديسمبر

(١) هذا ما يتعلق بالإدارة العامة ولا يشمل هنا الإحصاء عدد الملمين .

(٢) انظر المجلد الرابع لمشروع ميزانية ١٩٤٢

(٣) يدخل في الأرقام الخاصة بالتوليين الخدمة والحراس .





سنة ١٩١٩ (١) يقضى بتطبيق « كادر » الموظفين في فرنسا على موظفي تونس نفسها ، وتطبيق كل زيادة في المرتبات على موظفي الإدارات التونسية ، بحيث أصبح الموظف في تونس يتقاضى نفس المرتب الذي يتقاضاه زميله في فرنسا ، وضاف إلى ذلك مختلف المنح والامتيازات التي يتقاضاها الموظفون الفرنسيون خاصة ، وتبلغ ٤٣ امتيازاً ، هذا مع أن الحد الأدنى المعيشة في تونس هو أقل بكثير مما هو عليه بفرنسا .

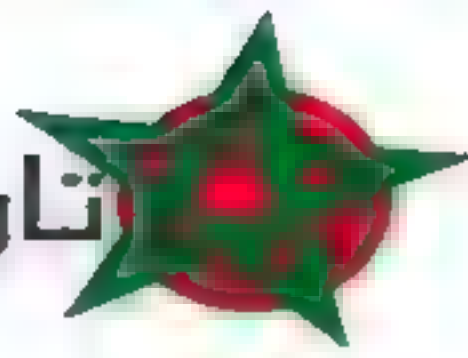
وقد أدت هذه السياسة إلى إقبال كاهل الشعب كل سنة بضرائب جديدة ، لا تتناسب مع قابليته وقدرة البلاد المالية .

وقد ثار الرأي العام التونسي ضد هذا التصرف الشاذ ، واحتج الشعب مراراً على تضخم الإدارة وارتفاع ماهيات الموظفين والأجحاف بحقوق الأهالي فيها ، حتى اضطرت حكومة باريس إلى تكوين عدة لجان بقصد التحقيق ودرس الموضوع وتقديم المشروعات للتخفيف من نفقات الإدارات التونسية ، وتمكين التونسيين من وظائف بلادهم .

ولكن رغم ذلك كله فإن الوضع لم يتغير ، بل ازدادت الإدارة تضخماً ، كما ازداد عدد الموظفين الفرنسيين بها يوماً بعد يوم . وعند ما اشتدت مطالبة التونسيين بإصلاح الإدارات وإسناد وظائفها إلى أهل البلاد ، بدأت السلطات الفرنسية تنادي بعبء « تشريك » التونسيين في إدارة البلاد ، كما لو كانوا متطفلين عليها ، وليسوا هم أصحاب الحق الأول فيها . ثم قررت السلطة الفرنسية بمقتضى مرسوم ٣ يونيو سنة ١٩٣٧ مبدأ المساواة في العدد بين الموظفين التونسيين والموظفين الفرنسيين ، ولكن هذا القرار لم ينفذ على حقيقته في يوم من الأيام بل بقي حبراً على ورق ، وازداد عدد الموظفين الفرنسيين منذ ذلك التاريخ ، وخاصة بعد يونيو سنة ١٩٤٠ عندما اشتدت هجرة الفرنسيين إلى تونس بسبب الاحتلال الألماني لفرنسا . فعملت السلطات الفرنسية على توزيعهم في مختلف المصالح والإدارات ، بل أنشأت إدارات جديدة لا داعي لها إلا خلق الوظائف لهؤلاء المهاجرين .

(١) وعرف هذا القانون « بميثاق فلانات » ، وفلانان هو المقيم العام الفرنسي القى سن هذا القانون





وهكذا تضخم عدد المراقبين الفرنسيين بشكل مفرغ ، وأصبح لكل مدير من المديرين الفرنسيين أربعة من الوكلاء ، وأضيفت إلى جانب ذلك دواوين جديدة ، كما أضيف إلى ديوان القيم العام أقسام كثيرة ملئت كلها بالمهاجرين من الفرنسيين .

وإلى جانب هذا نجد أن الانتقام الذي حدث أثناء الحرب بين الفرنسيين المواليين لحكومة فيشي والوالين للجنة التحرير كان له أثر كبير في تضخم عدد الموظفين الفرنسيين ، ففي عهد حكومة فيشي عمدت السلطة الفرنسية إلى إبعاد الفرنسيين المواليين « لديمبول » وتوظيفهم بالفرنسيين المواليين « لبيتان » ، وعندما تولت « لجنة التحرير » الفرنسية أبتت هؤلاء الموظفين في وظائفهم لتضمن ولائهم لها ، وأرضت الموظفين الميسدين بإرجاعهم إلى وظائفهم ، وبذلك اكتسبت الإدارات التونسية بجيش عرصرم من الموظفين الفرنسيين ، بينما لم نظراً أية زيادة في عدد الموظفين التونسيين .

وقد احتج القسم التونسي بالمجلس الكبير على هذه السياسة صراحة عديدة . وفي أبريل سنة ١٩٤٧ تمهدت السلطة الفرنسية بإدخال إصلاحات إدارية تخفف من وطأة نفقات الإدارة ، على أن يتم ذلك قبل غرة شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، وجاءت لجنة برئاسة « اسكوب » من فرنسا نفسها لهذا الغرض ، وانتهت أعمالها بمشروع قدم إلى السلطة الفرنسية بتونس . ولكن هذا المشروع لم ينفذ بل عمدت السلطة الفرنسية إلى تطبيق الأمر الفرنسي الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ على الموظفين بتونس ، ويقضى هذا الأمر بالزيادة في مرتباتهم عملاً « بقانون فلانندان » السابق الذكر ، وأضافت اعتماداً قدره مائتا ألف فرنك في مشروع ميزانية سنة ١٩٤٨ لتنفيذ هذا الأمر . ولم تكن هذه بل قررت تعيين بعض مئات من الموظفين لعدد (١) . ولكن الشعب أعلن الإضراب العام في ٢٠ ديسمبر احتجاجاً على هذه التصرفات يوم افتتاح المجلس الكبير ، مما أدى بالأعضاء التونسيين في هذا المجلس إلى الامتناع من النظر في مشروع الميزانية مطالبين بإلغاء قانون « فلانندان » وإجاز الإصلاحات الإدارية الواعدة بها .

(١) من خطاب القيم العام في جاسة افتتاح المجلس الكبير ( ديسمبر ١٩٤٧ )





## الفصل التاسع

### نظام القضاء

يوجد بتونس محاكم فرنسية ومحاكم تونسية :

فالمحاكم الفرنسية لا يرجع النظر فيها إلى السلطة التونسية ، بل هي تابعة للسلطة الفرنسية ، ونظامها هو نظام المحاكم الفرنسية في فرنسا نفسها . وقد حلت هذه المحاكم محل المحاكم القنصلية ، التي كانت موجودة في عهد الامتيازات الأجنبية قبل الحماية ، وكان يبلغ عددها ١٥ محكمة .

وقد عملت فرنسا على إلغاء المحاكم القنصلية ، فابتدأت بإلغاء محكمتها القنصلية وموضتها في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٣ بالمحاكم الفرنسية . ولما كانت فرنسا قد تمهدت باحترام المعاهدات والاتفاقات الموجودة بين تونس والدول الأجنبية ، فإنها استصدرت من الباي أمراً في ٥ مايو سنة ١٨٨٣ ينص على أنه ، إذا ألغت دولة من الدول محكمتها القنصلية ، فإن رعاياها يصبحون تابعين للمحاكم الفرنسية . ثم سمحت فرنسا مع جميع هذه الدول وعمدت معها الاتفاقات ، حتى تم إلغاء آخر محكمة قنصلية في ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٤ .

وهكذا عملت فرنسا إلى الحد من سلطة الدولة التونسية في ناحية القضاء ، وأعطت لنفسها حق النظر في قضايا رعايا الدول زيادة على قضايا رعاياها ، وكونت في تونس محاكم فرنسية إلى جانب المحاكم التونسية . وبالإضافة إلى ذلك فإنها أعطت لهذه المحاكم الفرنسية اختصاصاً واسعاً ، يشمل - زيادة على قضايا الفرنسيين والأجانب - جميع القضايا التي تحدث بين هؤلاء والتونسيين ، سواء كانوا مدعى أو مدعى عليهم ، وكذلك جميع المنازعات المتعلقة بالمقاربات المسجلة ، وجميع القضايا السياسية .



## القضاء الشرعي: (١)

يختص القضاء الشرعي بالنظر في الأحوال الشخصية والمقارنات غير المسجلة ، وقد نظمت شؤون هذا القضاء في فترات متعددة تحت ضغط الرأي العام التونسي ، ولا زال في الوقت الحاضر يحتاج إلى إصلاح كبير . ويتولى القضاء الشرعي في العاصمة محكمة شرعية بها دائرة حنفية ودائرة ملكية ، وللمتعاكسين حق اللجوء إلى أية محكمة أرادوا ، وفي الآفاق يحاكم شرعية فرعية ، وتخضع كل هذه المحاكم لوزارة العدل التي يديرها موظف فرنسي .

## القضاء المدني :

كان القضاء المدني قبل الحماية راجعاً إلى نظر الوزارة الكبرى التي كانت تشمل أربعة أقسام : القسم الإداري ، ( وهو « القسم الأول » الذي ما زال موجوداً حتى اليوم ) وقسم الشؤون المدنية ، وقسم الجنح ، وقسم الشؤون الخارجية ، وقد انتفى القسم الأخير إذ أصبحت الشؤون الخارجية بيد المقيم العام الفرنسي ، ونقل القسم الثاني والقسم الثالث إلى إدارة جديدة في سنة ١٨٩٥ ، سميت إدارة الشؤون المدنية ، وعين على رأسها مدير فرنسي . وكانت هذه الإدارة تابعة « للكتاب العام » الفرنسي . وفي سنة ١٩١٠ تفرع عن الكتابة العامة إدارة للعدل ، وعين على رأسها مدير فرنسي .

وكان نظام القضاء المدني قبل الحماية قائماً على أساس الفصل بين السلطات ، بموجب « الدستور التونسي » الذي أعلن عنه سنة ١٨٦١ . ولكن فرنسا لم تعترف بهذا الوضع في أول الأمر . ثم سارت بنظام القضاء على مبدأ الفصل بين السلطات ، وقامت في هذا الطريق مراحل متعددة ، آخرها سنة ١٩٢٢ في عهد المقيم « لوسيان سان » ، حتى أنه لم يبق بيد الباي في الوقت الحاضر إلا حق « العفو » على المحكوم عليهم بالإعدام .

وقد وضعت أسس نظام هذا القضاء في ١٨ مارس سنة ١٨٩٦ ، حيث تنازل الباي

(١) يوجد كذلك في تونس « محكمة الأحبار » وهي المحكمة اليهودية الشرعية ، وتعمل في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية .





مبدئيا عن سلطته القضائية ، وأصبحت المحاكم تحكم بتفويض منه . ولكن هذا التنازل ، لم يكن تاما إذ ترك للمحكوم عليهم حق استئناف الحكم أمام الباي نفسه . ولم يتخذ القضاء في تونس في أول الأمر صبغة العادية ؛ فكانت المحاكم خاضعة للإدارة خضوعاً تاماً ، إذ كان للإدارة الحق في استئناف الأحكام الصادرة أمام لجنة إدارية ، وكان المحاكم مجرد موظفين خاضعين لسلطة الإدارة الفرنسية . ثم سارت الإدارة بالقضاء في مراحل متعددة ، وقطعت في هذا السيل أشواطاً بعيدة ، حتى أنه يمكننا أن نقول اليوم إن القضاء أصبح منفصلاً عن الإدارة ، إذا استثنينا ما بقي يبدأ كثرة « الممال » من سلطة قضائية .

ووقع تنظيم المحاكم التونسية بمقتضى أمر ١٨ مارس سنة ١٨٦٦ ، فتأسست — زيادة على محكمة تونس الابتدائية وهي « القربية » — ست محاكم ابتدائية أخرى ، في صفاقس وقابس وقفصة والقيروان وسوسة والكاف . كما تأسست « محكمة الوزارة » بالماصمة ، وهي محكمة ثانوية ، ومحكمة استئناف وتعتب ، ومحكمة جنائية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن « الممال » ( المديرين والمحافظين ) خارج العاصمة يتمتعون بسلطة قضائية تشمل القضايا البسيطة من مخالفات وقضايا مدنية ، وهم كذلك يقومون بالتحقيق في بقية القضايا التابعة لمنطقهم ، ثم يحال القضية إلى نيابة الحق العام في المحكمة الإقليمية بواسطة المراقب المدني الفرنسي ، وكذلك يقوم الممال بتنفيذ الأحكام التي تصدرها المحكمة الإقليمية .

وهذا النظام المعمول به حتى اليوم لا يقوم على أساس الفصل بين السلطات ، إذ أن العامل يمثل السلطة التنفيذية والقضائية في آن واحد .

أما في العاصمة فإن هذه القضايا البسيطة يرجع النظر فيها إلى دائرة خاصة تسمى « الدائرة الصغرى » ، وهي تابعة لإدارة الشؤون المدنية .

أما الإجراءات المتبعة في أول الأمر في المحاكم الابتدائية ومحكمة الوزارة ، فزيادة على كونها مبنية على خضوع القضاء للإدارة وعلى عدم الفصل بين السلطات ، فهي متعدة لأن الأحكام تستند على العرف وعلى النقح الإسلامي وعلى الأوامر المالية . فالقضاة — وهم موظفون إداريون — يدرسون القضايا المروضة عليهم ،





ثم يرضون « مسودة » الحكم على مدير الشؤون المدنية ليبدى ملاحظاته عليها ، ثم على وزير القلم والاستشارة ، ثم على الوزير الأكبر ، وفي النهاية يقدم « المروض » إلى الباي ليضع عليه طابعه ، وبهذا الختم يصبح الحكم نافذاً وبمعتبر سابقه قانونية ، وإذا كان هذا الحكم مخالفاً لنص من النصوص القانونية ، فإنه يعتبر ناسخاً لهذا النص

وفي سنة ١٨٩٨ تكونت لجنة لإحداث مجلة قوانين ، ونمت أجزاء هذا المشروع في مراحل ، حتى أصبح لتونس اليوم مجلة قوانين كاملة تختار بسمولتها وقلة تقيدها .

والحقيقة أن هذا النظام القضائي الذي تتمتع به تونس في الوقت الحاضر ، هو نتيجة كفاح عنيف قام به الشعب منذ فرض الحماية ، مطالباً بالفعل بين السلطات وباستقلال القضاء .

ولازال الشعب يطالب حتى اليوم بتحسين حالة القضاء المدني ، إذ لازال عدد كبير من العمال يتمتعون بسلطة قضائية . وقد وعدت السلطة الفرنسية باعفائهم من هذه السلطة ووضمها بيد « حكام الدواحي » ( قضاة الصلح ) ، وقد عينت بالفعل في السنوات الأخيرة بعض حكام للقيام بهذه المهمة . ولكنها ما زالت تماطل في تميم هذا النظام .

ومما يلاحظ أن عدد القضاة في كل دائرة قليل جداً ، إذ لا يوجد بها سوى رئيس وعضوين ، وهم لا يستطيعون في آن واحد التحقيق في القضايا والمشاركة في جلسات المحكمة .

كما يلاحظ أن التدخل للفرنسي في تونس شمل حتى الشؤون القضائية ، فزيادة على كون مدير المدل ومدير الشؤون المدنية فرنسيين ، فالقاضي يتولى القيام بمهمة نيابة الحق العام في جميع المحاكم التونسية هو فرنسي ، وله وكيل تونسي يباشر الأعمال نيابة عنه . وقد وضع هذا النظام بمقتضى أمر عال صدر في ١٠ يوليو سنة ١٩٠٦ ، ولا زال معمولاً به حتى اليوم .





## الفصل العاشر

### الحريات العامة

يبيش الشعب التونسي تحت كابوس من الإرهاب لا نجد له نظيراً حتى بين الدول الديكتاتورية ؛ فالحریات العامة لا وجود لها منذ أن فرضت فرنسا حمايتها على هذه البلاد ، والشعب التونسي لا يملك ولو جزءاً بسيطاً من الحرية في أي مظهر من مظاهرها ، وإذا استثنينا بعض فترات صغيرة في تاريخ الحماية نجد أن السياسة الفرنسية المتبعة هي مصادرة الحريات العامة ، سواء في الاجتماع أو القول أو التنقل ، والاستناد إلى القوة وفرض الأحكام العسكرية لإخضاع البلاد ونكيم أفرادهما ، حتى لا نستطيع أن نجراً بالشكوى من إرهاب المستعمرين وطفليانهم .

وفي عهد الاستقلال كانت الحريات العامة مضمونة بمقتضى « عهد الأمان » ( الدستور التونسي ) ، الذي أصدره باي تونس سنة ١٨٥٧ ، وبمجرد ما فرضت فرنسا حمايتها على تونس عمدت إلى القضاء على كل الأنظمة الدستورية الموجودة ، ومن جعلها القوانين التي كانت تضمن الحريات العامة . فأصدرت سلسلة من التشريعات الفاشية قضت بها على هذه الحريات .

ففي يخص الصحافة أصدرت عدة قوانين تجمل من المستحيل أن توجد في هذه البلاد صحافة حرة ، دون أن تتعرض لبطش الإدارة وإرهابها . وأول هذه القوانين الأمر الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، وهو الذي يخول للحلطة حق تعطيل الصحف بمجرد قرار إداري ، ويفرض على المخالفين عقوبات صارمة ، كما تضمن هذا الأمر إلزام أصحاب الصحف بدفع ضرائب مالي باهظ . وقد ألغى الضمان في ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٧ ، ثم أرجع في ٢ يناير سنة ١٨٩٧ ، وتسبب عنه تعطيل جميع الصحف التونسية التي كانت تصدر في ذلك الحين ، ما عدا جريدة واحدة هي جريدة « الحاضرة »



وبينما كانت الصحف وجميع النشريات العربية خاضعة لهذه القوانين الصارمة كانت الصحافة الفرنسية في ذلك العهد تتمتع بكامل حريتها ، وقد اشتهرت بمحملاتها الشواء ضد التونسيين ومعالجهم .

وبالإضافة إلى ذلك تضمنت قوانين سنة ١٨٨٤ الرقابة على دخول الصحف الصادرة في البلاد الأجنبية ومنها فرنسا .

وفي ٨ نوفمبر سنة ١٩١١ أثر حوادث « الجلاز » الشهيرة أعلنت السلطة الفرنسية الأحكام العرفية في تونس وعطلت جميع الصحف ماعدا جريدة « الزهرة » وبقيت البلاد تعيش في ظل الإرهاب ونحت كابوس من خنق الحريات حتى سنة ١٩٢٠ حيث اندفع الشعب التونسي بتحدى القوة الفاشية ، فانتشرت الحركة الوطنية في البلاد وظهرت عشرات الصحف .

ولكن هذه الحالة لم تدم طويلا ، فسرطان ما بادرت السلطة الفرنسية مرة أخرى إلى إصدار سلسلة من التشريعات في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٦ - عرفت بالقوانين الاستثنائية - قضت بها على جميع الحريات العامة ، ومن بينها حرية الصحافة ، وأصبح كل فرد في تونس لا يستطيع أن يطمئن على نفسه من إرهاب السلطة الفرنسية ، ولو كان في عقر بيته ؛ إذ أضحي عرضة لأقسى العقوبات ، حتى على ما يفوه به من حديث في مجالسه الخاصة .

وإزاء هذه القيود المفروضة على الصحف العربية ، رأى الوطنيون أن يصدروا صحفهم باللغة الفرنسية ؛ نظراً لمتنع هذا النوع من الصحافة بكافة الحريات . فأخذوا الامتيازات بواسطة بعض الفرنسيين . ولكن السلطة الفرنسية سارعت إلى وضع قيود جديدة على هذا النوع من الصحف أيضاً .

ثم عززت السلطة هذه التشريعات الجائرة بأوامر أخرى صدرت في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٣ ، أعطت بمقتضاها للقيم العام الفرنسي حق اعتقال أي فرد بدون أية محاكمة ولو صورية .

وإذا كانت هذه الأوامر تبيح المقبوض عليهم نسكليف محام للدفاع عنهم أمام الإدارة نفسها ؛ فإن هذا الدفاع لا نتيجة له ما دامت الإدارة هي صاحبة السلطة العليا ، وهي الحاكمة بأمرها دون أي اعتبار ، على أن السلطة الفرنسية





عادت فسحت هذا الحق من المقبوض عليهم في أواخر سبتمبر سنة ١٩٣٤ .  
وقد اتخذت السلطة هذه الأوامر وسيلة للقضاء على الحركة الوطنية المناهضة  
في البلاد وقتذاك . فاعتقلت قادة الحزب الحر الدستوري لمدة سنتين بدون أية  
محاكمة ، كما أصدرت أوامر تقضي بمحاكمة كل من يرفع العلم التونسي أو يحمل  
شارة بها ألوان هذا العلم ، أو ينشد الأناشيد الوطنية .

وعلى إثر المظاهرات العنيفة التي قام بها الشعب التونسي في أبريل سنة ١٩٣٨  
احتجاجاً على الاضطهاد الذي تعانيه البلاد ، أعلنت السلطة الأحكام العرفية من  
جديد . فصدرت جميع الحريات ، وعانى الشعب التونسي خلال الثماني سنوات  
التالية من تعسف السلطة الفرنسية وطغيانها ما لم يمان نظامه من قبل . وصار  
المشتر من الأبرياء يودعون في أعماق السجون لمجرد الوشاية بهم ، ويظلون  
في غياهب السجون ؛ حيث تسلط عليهم أنواع التعذيب وتفرض عليهم الأعمال  
الشاقة ، حتى لاقى الكثير منهم حتفهم .

واشتد طغيان السلطة الفرنسية بشكل لم يهد له نظير بعد سقوط فرنسا في  
يونيو سنة ١٩٤٠ تحت حكومة فيشي . ثم عاد بصورة أفظح في عهد فرنسا الحرة  
التي ملأت السجون والمعتقلات بأحرار التونسيين وعذبت المئات منهم وأعدمت  
الكثيرين دون أية محاكمة ، وخلعت جلالة الملك محمد المنصف باي تونس ، ثم  
نفته إلى صحراء لغوات في الجزائر . وبقيت البلاد ترواح تحت كابوس الأحكام  
العرفية منذ ذلك الحين إلى اليوم . وإذا كانت القارة قد فكت عن الصعق ،  
٢٥ أبريل سنة ١٩٤٧ فإن الأحكام العرفية ما تزال قائمة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الشعب التونسي لا يتمتع بحرية التنقل ؛ فإن السلطة  
الفرنسية تضع المراقيل في سبيل كل من يريد السفر إلى الخارج ، وخاصة إلى  
البلاد العربية .

أما التنقل داخل القطر التونسي ، فهو مقيد كذلك ؛ إذ أن هناك مناطق  
لا يسمح بالدخول إليها والتنقل داخلها إلا بإذن خاص ، وهي مناطق الجنوب  
التونسي ، وتسمى « بالمناطق العسكرية » .



ويمانى سكان هذه المناطق جميع أنواع الاضطهاد والصف من جراء جبروت السلطة العسكرية الفرنسية التي تعامل السكان معاملة المبيد وتسخرهم كالدواب . وبالإضافة إلى هذا فإن الحرب الفردية معدومة في تونس ، وكثيراً ما تعتمد السلطات المحلية في أنحاء القطر التونسي إلى العقاب بالسجن الإدارى بدون محاكمة ، وكذلك تسخر الأفراد للعمل الإجبارى لخدمة الإدارة وأحياناً لخدمة المعمرين وهكذا نرى أن الشعب التونسى يعاني مأساة فاجعة ، هي مأساة الحقوق الديمقراطية التي تصر فرنسا على أن لاتدع للشعب التونسى أى مظهر من مظاهرها ، وتحاول بمختلف التشريعات الجائرة أن تحرمه من جميع الحريات العامة التي هي أساس الحياة الديمقراطية وعمادها .

والحقيقة التي تبدو من وراء ذلك هي أن فرنسا لاتعتمد في حكمها لتونس إلا على القوة ، وأنها تفكر لجميع المبادئ الديمقراطية ، فتكتم أنفاس الشعب وتمنعه من حرية الكلام والاجتماع والتنقل ، هذه الحريات التي لا يستطيع أى شعب أن يعيش بدونها





## الفصل الحادى عشر

### سياسة التجنيس

انجذبت فرنسا في سياستها بتونس نحو فرنسا البلاد ، وسلكت لذلك سبلا كثيرة جعلت في مقدمتها تحقيق تفوق المنصر الفرنسى في البلاد . فلم تقتصر على تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس بفتح أبواب الوظائف التونسية في وجوههم ، والإغداق عليهم من الميزانية التونسية بالمرتبات الضخمة ، والمنح المتعددة ، وباقتطاعهم الأراضي الخصبة التي تنتزعوها من أيدي أصحاب البلاد ، بل أضافت إلى ذلك أن سهلت على الأجانب وحتى على التونسيين أنفسهم الحصول على الجنسية الفرنسية .

ولم تحترم في تنفيذ هذه الخطة القوانين الدولية الخاصة بالجنسية ، ولا السيادة التونسية التي اعترفت بها في المعاهدات ، بل سارت في تنفيذ هذا البرنامج على مراحل متعددة ، فأصدرت مختلف القوانين الفرنسية من جهة ، وأجبرت باى تونس من جهة أخرى على إصدار أوامر عالية لتحقيق نفس الغرض .

وكانت الجنسية الفرنسية تمنح للأجانب المقيمين بفرنسا بمقتضى قانون ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧ ، وللأجانب المقيمين بالجزائر بمقتضى قانون ١٤ يونيو سنة ١٨٦٥ . أما الإقامة بتونس فلا تمنح حق اكتساب الجنسية الفرنسية لأن « الأرض التونسية » لا تعتبر « أرضاً فرنسية » .

وعملت فرنسا — بعد فرض حمايتها — على تذليل هذه العقبة من جهة ، كما عملت من جهة أخرى على جعل الحصول على الجنسية التونسية مستحيلاً ، بينما سهلت أسباب الخروج منها . ومن هذه القوانين قانون ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٩



الذي يقضى بأن الفرنسية التي تزوج أجنبياً لا تتبع جنسية زوجها ، إلا إذا كانت قوانين الدولة التي ينتمى إليها زوجها تسحب عليها جنسيته . أما إذا كانت هذه القوانين لا تخولها ذلك ، فإنها تبقى على جنسيتها الأصلية . وهكذا فإن الفرنسية التي تزوج تونسياً تبقى فرنسية ، والحال أنه — قبل صدور هذا القانون — كانت تتبع جنسية زوجها .

أما الأمر المالي المؤرخ في ٢٩ يوليو سنة ١٨٧٧ فإنه أعطى تسهيلات كبيرة للتونسيين الذين يرغبون في كسب الجنسية الفرنسية ، كما أنه قرر أن « الأرض التونسية » معتبرة « أرضاً فرنسية » ، بأن جعل إقامة الأجانب فيها لمدة ثلاث سنوات تخولهم حق اكتساب الجنسية الفرنسية .

وهكذا أصبحت الإقامة في تونس معتبرة كالإقامة في فرنسا نفسها ، وهذا مخالف للقانون الدولي ، وفيه اعتداء على السيادة التونسية .

ثم ازدادت التسهيلات توسعاً بالنسبة للأجانب المقيمين في تونس ، وكذلك بالنسبة للفرنسيين الذين تخلوا عن جنسيتهم ثم رغبوا في الرجوع إليها ، وذلك بمقتضى الأمر المالي المؤرخ في ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٩ الذي استصدرته السلطة الفرنسية من الباي ، حتى تجمل القوانين التي صدرت في فرنسا نفسها صالحة لأن تطبق في تونس ( قانون ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٩ وأمر فبراير سنة ١٨٩٧ ) ، كما جاء الأمر المالي المؤرخ في أكتوبر سنة ١٩١٠ بتسهيلات جديدة بالنسبة للتونسيين ، إذ نص على سحب الجنسية الفرنسية على أبناء التجار من التونسيين ، وكان لهم — قبل صدور هذا الأمر — الحق في الاختيار بين الجنسيين ، بينما بقي أبناء الأجانب يتمتعون بهذا الحق .

وأصدق مثال على اعتداء فرنسا على حقوق الجنسية التونسية ما جاء في التشريع الذي استصدرته في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، وهو يقضى بإخراج الأجانب الذين ولد أجدادهم بتونس من الجنسية التونسية ، وإلحاقهم بالجنسية الفرنسية ، ما عدا الإيطاليين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة .

ولأجل أن تعطى السلطة الفرنسية لاعتدائها هذا صبغة القانون ، وتجمله لا يتعارض مع قانون الجنسية التونسية ، قررت أن هؤلاء الأجانب يكتسبون أولاً



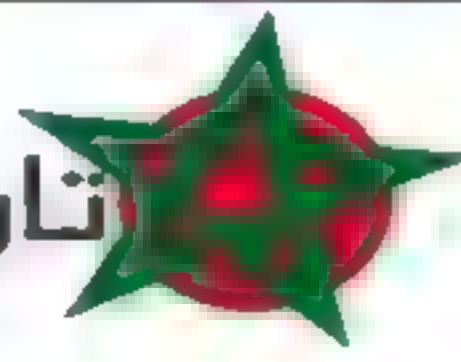


الجنسية التونسية ، ولكنهم يتركونها في نفس الوقت لتتجنب عليهم الجنسية الفرنسية .

وفي هذا الإجراء اعتداء صارخ على قانون الجنسية التونسية التي أقرتها فرنسا نفسها ، وقد جاء في الأمر المالي المؤرخ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، وهو آخر تشريع صدر في شأن الجنسية التونسية : « يعتبر تونسيا كل شخص ولد بالقطر التونسي من أبوين أحدهما ولد بتونس — هذا هذا الفرنسيين ورعايا فرنسا من غير التونسيين — مع مراعاة الاتفاقات والمعاهدات التي عقدتها تونس مع الدول » وبمقتضى هذا الأمر نرى أن الدولة التونسية — كغيرها من الدول — تتمتع بحق فرض جنسيتها على الأجانب إذا توفرت فيهم شروط معينة ، ولكن هذا الأمر أصبح غير معمول به ، إذ بمجرد ما يصبح الأجنبي تونسياً تفرض عليه الجنسية الفرنسية وكان الغرض من إصدار هذا التشريع هو فرنسا الجاليات الأجنبية القيمة بتونس ، حتى يتميز بها المنصر الفرنسي . وقد طبق لأول مرة على الجالية المالطية التي كانت تقيم بتونس منذ أجيال ، وببلغ عددها ١٣٥٢ نسمة . ولكن انجلترا احتجت على هذا الاعتداء الواقع على رعاياها ، ورفعت القضية أمام جمعية الأمم ، ثم أمام محكمة المدل الدولية الدائمة بلاهاي سنة ١٩٢٣ ، التي قررت أن المعاهدة الأنجلو-تunisienne البرمة سنة ١٨٧٥ تمنح هذه القضية صفة دولية ، ثم قررت فرنسا وانجلترا إعادة النظر في الموضوع بالطرق الدبلوماسية ، وفي النهاية تم تطبيق هذا التشريع بفرنسة قسم كبير من الجالية المالطية بلغ عدده ٥١٦٠ شخصا .

وفي النهاية تمزقت كل هذه التشريعات بالقانون الفرنسي (الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣) الذي فتح باب التجنس الاختياري بالجنسية الفرنسية على مصراعيه ، ولم يشترط لذلك غير شروط بسيطة ، حتى أصبحت الجنسية الفرنسية تمنح لكل من يقدم طلباً لذلك ويظهر « عواطف فرنسية » .

ومن جملة الوسائل التي استعملتها فرنسا لتيسير الالتحاق بجنسيتها بالنسبة للعرب والأجانب المقيمين بتونس — زيادة على التسهيلات القانونية — ما كانت تقدمه للمتجنسين من مختلف المنح والامتيازات التي تخصها للفرنسيين أنفسهم .



وهكذا أصبحت الجالية الفرنسية بتونس تتكون اليوم من مختلف الأجناس البشرية التي رعى بها البحر الأبيض المتوسط ، وقد وفدت على تونس بقصد الاسترزاق السهل واستغلال خيرات البلاد . وتقدر هذه العناصر الأجنبية الفرنسية بثلاث الجالية الفرنسية المقيمة في تونس اليوم .

وقد حاولت فرنسا تطبيق هذه السياسة على التونسيين أنفسهم ، وخاصة في عهد المقيم لوسيان سان سنة ١٩٢١ ، ولكن هذه السياسة أخفقت كل الإخفاق وطوبت صفحتها نهائيا سنة ١٩٣٣ ، إذ شعر الشعب بخطرها ووقف صفا واحداً في معارضتها ، مما أدى إلى اضطرابات وحوادث دامية أصبحت مشهورة في تاريخ الجهاد التونسي .

---





## الفصل الثاني عشر

### الحركة الوطنية

يرجع تاريخ الحركة الوطنية في تونس إلى اليوم الأول الذي فرضت فيه فرنسا حمايتها على تونس ، وهذه الحركة تعد من أقدم الحركات النافذة للاستعمار الأجنبي في البلاد العربية . ويعد المتبع لحلقاتها سجلا كاملا لكفاح شعب في سبيل حريته واستقلاله خلال ما يقرب من سبعين سنة . وقد ابتدأت هذه الحركة بالكفاح المسلح ضد المدوان الفرنسي ، فلما أعيتها الوسائل المادية لجأت إلى الكفاح السياسي بمختلف وسائله ، واستمرت سلسلة هذا الكفاح متصلة الحلقات منذ أن استسلمت القوات الوطنية المسلحة حتى اليوم . وقد تطور هذا الكفاح خلال هذه المدة الطويلة بحسب الظروف ، وتكيف حسبها تقتضيه مصلحة البلاد ، ولم يستطع الفرنسيون في يوم من الأيام أن يقضوا عليه ، رغم توافر قواتهم الفاشية وأسلابهم الاستعمارية ، بل إن الاضطهادات التي كان ينزلها الفرنسيون بهذه الحركة لم تكن تزيدها إلا قوة وانتشاراً ، وما من اضطهاد نزل بها إلا خرجت منه أقوى وأشد .

#### حركة الشباب التونسي :

لم تظهر الحركة الوطنية في صورة منظمة إلا في أوائل القرن العشرين ، ولا يعني ذلك انعدامها في الأعوام السابقة ، فقد بدأت بمحاولات فردية عديدة قام بها بعض رجال تونس في معارضة السلطة الفرنسية ، ومقاومة مشروعاتها الاستعمارية التي لم تخرج وقتئذ من دور التجربة . وأشهر رجال المقاومة في هذا العهد محمد السنوسي والبشير صفر ، الذي يعتبر بحق أب النهضة التونسية الحديثة ، بما كان يقوم به من نشاط لزرع بذور الوعي القومي بين الشباب التونسي ، فيما كان يلقيه من محاضرات بمحمد ابن خلدون في عاصمة تونس .



وبعد أن ظهر اتجاه السلطة الفرنسية إلى الاستحواذ على مقاليد البلاد ، ومحاولة القضاء على السيادة التونسية ، ازدادت حركة المقاومة شدة ، وشمر رجالها بوجوب جمع كلهم في هيئة منظمة تحت زعامة علي باش حانبه ، وقد النف حول هذه الجماعة الشباب التونسي وناصرها ، ونأست في سنة ١٩٠٤ جريدة «التونسي» التي كانت تعتبر لسان حال الوطنية التونسية في ذلك العهد .

بيد أنه لم يكن لهؤلاء الجماعة برنامج سياسي ، بل كانت حركتهم سلبية ، إذ كانوا يعملون على مقاومة مشاريع الاستعمار ، والدفاع عن حقوق تونس ، بما يشنونه من حملات عنيفة على صفحات جريدتهم . وكانت هذه الحركة متأثرة في بعض نواحيها بحركة الشباب المثاني ، وتدهو إلى فكرة الرابطة الإسلامية .

وإلى هذه الجماعة يرجع الفضل الأكبر في إيقاظ الشعور الوطني بين طبقات الشعب . وقد ظهرت آثار تلك الیقظة في مناسبات عديدة جعلت نفوذ السلطة الفرنسية مهدداً بالزوال .

وفي تلك السنوات أخذ القلق يعم الشعب ، وتوترت العلاقات بين العرب والأجانب من فرنسيين وإيطاليين بسبب اعتداء الإيطاليين على استقلال طرابلس ، وكانت الاصطدامات بين العرب والإيطاليين في تونس تنذر بقرب حلول كارثة كبيرة . وفي أواخر سنة ١٩١١ أرادت السلطة الفرنسية أن تستولي على جزء من مقبرة الجلاز الإسلامية في عاصمة تونس ، وحاولت تسجيلها في ٧ نوفمبر ، ولكن الشعب هب لتحويل دون هذا الاعتداء ، واجتمعت جماهير غفيرة لحماية المقبرة ، وأصررت السلطة الفرنسية على تنفيذ قرارها بالقوة . فاصطدمت الجماهير مع القوات الفرنسية وانتشرت الثورة في أنحاء العاصمة ، ولم تستطع السلطة الفرنسية إخماد نيرانها إلا بعد هناء شديد .

وقد حملت السلطة الفرنسية جماعة علي باش حانبه مسؤولية هذه الحوادث ، فمطلت جريدة «التونسي» ، وأعلنت الأحكام العرفية في البلاد ، وبقيت تونس تحت الحكم العسكري القاسي منذ ذلك التاريخ إلى سنة ١٩٢٢ .

ثم في سنة ١٩١٢ أغرب عمال «الترمواي» في تونس احتجاجاً على تصرفات الشركة الأجنبية التي كانت تسخر هؤلاء العمال لمصاحتها الخلعنة . فاجم الشعب على تأييد العمال ، ونضامن معهم إلى أن رضخت الشركة . ولكن السلطة





المفتون له الزعيم عبد العزيز . د



المفتون له الزعيم عبد العزيز . د



الفرنسية عمدت إلى استخدام الجيش في تسير « الترميمات » للقضاء على الاضراب، فتصدى الشعب لهذه المحاولة بقاومها ويعتم بالقوة كل من يعمد إلى الركوب ، إلى أن أجبت طلبات العمال .

وكانت هذه الحوادث انذاراً للسلطة الفرنسية بأن الشعب التونسي قد أهدأ المدّة لمقاومة سياستها ، والوقوف في سبيل تنفيذ برامجها الاستعمارية ، فقدت العزم على القضاء على الحركة الوطنية التي كان يقوم بها انصار باش حابه ، ونفت اقطاب هذه الحركة إلى الخارج . فانتقلوا إلى الأستانة ما عدا الأستاذ عبد العزيز التمايبي الذي اختار الإقامة بباريس بعد أن قضى عدة أشهر في الجزائر .

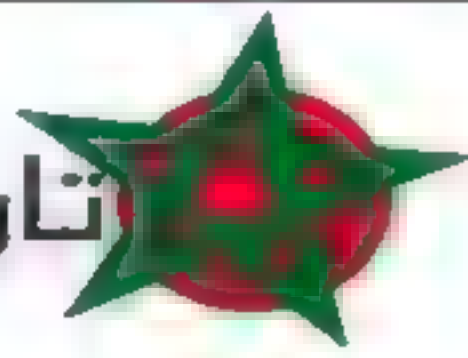
### في الحرب العالمية الأولى :

لقد شملت الدولة العثمانية بمطفاها جميع التونسيين النفيين ، وأكرمت مشوام وأسندت لبعضهم مناصب عالية . فتابعوا عملهم في الخارج ، ورفعوا صوت تونس عالياً في المطالبة بالاستقلال مدة الحرب العالمية الأولى . وقد اشتهر من بينهم على باش حابه والشيخ صالح الشريف والشيخ اسماعيل الصفايبي ، أما محمد باش حابه فقد أسس لجنة « تونسية جزائرية » بسويسرا كانت تصدر مجلة « المغرب » للدفاع عن حقوق المغرب العربي ، والتنديد بمظالم الفرنسيين فيه ؛ والمطالبة باستقلاله .

أما في داخل تونس فقد كانت الأحكام العرفية القاسية تمنع كل نشاط سياسي، فاشتد الضغط على الشعب ، واعتقل قادة الرأي طيلة مدة الحرب ؛ خوفاً من نشوب الثورات .

وبالرغم من ذلك فإن سكان الجنوب التونسي — وخاصة قبائل بني زيد الذين اشتهروا بالبطولة والنخوة العربية — أعلنوا الثورة على فرنسا سنة ١٩١٥ تحت قيادة البطل الشهير الحاج سميد بن عبد اللطيف أحد أعضاء المجلس الثوري التونسي ودامت الممارك الطاحنة بين قبائل الجنوب التونسي والقوات الفرنسية سنتين كاملتين ، ولم تستطع فرنسا القضاء عليها إلا بعد حشد الجيوش الجرارة وإرسال للنجيدات الكثيرة .





## الحزب الحر الدستوري التونسي :

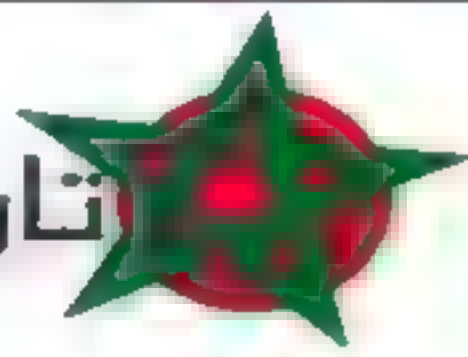
بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وأعلن الرئيس ولسن مبادئه الشهيرة « عمت الشعوب الضعيفة والمستعمرة موجة من الأمل القوي . فأظهرت رغبتها الملحة في التحرر من الاستعمار ، ومن بينها الشعوب العربية التي كانت تطالب باستقلالها . وكانت الوفود العربية تتجه إلى باريس لإقناع الدول المشاركة في مؤتمر السلم بوجوب إعطائها حتما في تقرير مصيرها . ففي شهر سبتمبر سنة ١٩١٨ قدمت لجنة تحرير تونس والجزائر بعريضة أوتمر الصلح المنعقد في باريس للمطالبة بحقوق شعوب المغرب ، كما أرسلت في ٢ يناير سنة ١٩١٩ برقية في نفس المعنى إلى الرئيس ولسن الذي كان يقيم وقتئذ بروما . وقد قدم كذلك الزعيم عبد العزيز الثعالبي الذي كان يقيم في باريس بعريضة<sup>(١)</sup> في أوائل سنة ١٩١٩ إلى الرئيس ولسن باسم الشعب التونسي مطالباً باستقلال بلاده ، ثم أصدر في أوائل سنة ١٩٢٠ كتابه الشهير « تونس الشهيدة » الذي فضح فيه الاستعمار الفرنسي وبين فيه رغبة الشعب التونسي في التمتع باستقلاله .

وبينما كان الأستاذ الثعالبي يدافع عن حقوق تونس في باريس ، قام أنصاره في سنة ١٩١٩ بتأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي ، وتقدموا بعريضة إلى جلالة الملك محمد الخامس يطالبون فيها بإعلان الدستور .

ولافت هذه الحركة تأييد كافة طبقات الشعب التي كانت تشمر بحاجتها إلى حركة وطنية منظمة ، تنضوي تحت لوائها ، وتعمل في صفوفها .

على أن هذه الحركة — وإن كانت نرى إلى لاستقلال التمام للبلاد — لم تعلن من غايتها جهاراً ، إذ كانت الفاروق غير مساعدة . فكان برنامجها السياسي في الظاهر برنامجاً إصلاحياً واسماً يرى إلى إرجاع السلطة إلى أصحاب البلاد الأصليين وقد عمل رجال الحزب وقتئذ لتفاهم مع فرنسا وإقناعها بوجوب إرضاء رغبات الشعب التونسي ؛ إذ أن هذه الرغبات — وخاصة المطالبة بالدستور —

(١) أدرج ملخص هذه العريضة لأول مرة في جريدة « بوبولار » Le Populaire الباريسية في ١٢ مارس سنة ١٩١٩ ، ثم في جريدة لومانيتي Humanité في شهر يونيو -



لا تتعارض مع بنود معاهدات الحماية (١) .

وقد انتشرت حركة الحزب انتشاراً سريعاً في سائر أنحاء القطر التونسي ، وصارت لها فروع في كافة المدن ، وأصبحت قوة شعبية تحسب لها السلطة الفرنسية ألف حساب .

وعلى أثر ذلك اتجهت الوفود المديدة إلى باريس للاتصال بالدوائر الرسمية ورجال الأحزاب السياسية . إلا أن هذه الوفود — وإن لقيت عطفاً كبيراً ، وتأييداً من أحزاب اليسار وصحفها — فهي لم تظفر من الحكومة الفرنسية نفسها إلا ببعض الوعود . وبقي الشعب يتربص أنجاز رغباته التي كانت بعيدة عن كل تطرف ، وأخذ حماسه يزداد يوماً بعد يوم .

ولاقى الحركة الوطنية تأييداً من القصر نفسه ، وكان للأمير محمد النصف دور كبير في تكوين هذا الاتجاه الجديد الذي اتخذ القصر ، فانضم سموه إلى رجال الحركة الوطنية ، وأدى بحين الإخلاص للحزب .

ومما زاد حماس الشعب اشتعالاً ما عمدت إليه السلطة الفرنسية من القاء القبض على الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي في باريس وإرجاءه إلى تونس . وقد علفت به السلطة الفرنسية نهمة التآمر مع العدو وأودعته السجن . ولكن الشعب نحس لقضية زعيمه وواصل ضغطه على السلطة الفرنسية ، فأطلقت سراحه ، وخرج من السجن وقاد بنفسه الحركة الوطنية في تونس .

وإزاء الحالة الخطيرة التي آلت إليها البلاد ، وإمام تيار الحركة الوطنية الذي أصبح يهدد النفوذ الفرنسي ، رأت فرنسا أن تسلك سياسة جديدة . فمكنت مقبلاً عاماً جديداً في تونس وهو لوسيان سان ( Lucien Saint ) ممن اشتهروا بالمهارة واللعاء .

إلا أنه لم يكن في نية الحكومة الفرنسية في يوم من الأيام — كما سيتبين

---

(١) مما يجدر ذكره أن رجال الحزب استصدروا فتوى قانونية من أستاذين فرسين معهورين وهما « جوزاف بارتيليس » و « أندري فاي » تبين أن المطالبة بالدستور لا تتعارض مع المعاهدات .





ذلك فيما يلي — تغيير الاتجاه الأصلي لسياستها الاستعمارية ، وانتهاج سياسة جديدة تقوم على إجابة رغبات الشعب ، وكلما ظهرت إزمة جديدة في تونس ، وتخرج موقف فرنسا فيها واشتد عليها ضغط الشعب ، غيرت القيم العام حتى توهم الناس أنها تنوى تغيير سياستها ، فتتمكن بذلك المناورة من ربح الوقت ، وإخاد نار المعارضة إلى حين ، ثم تتحين لها الفرص للقضاء عليها .

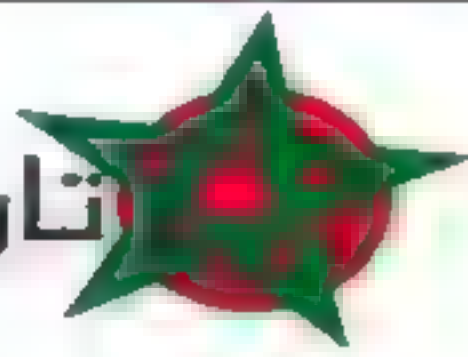
وقد عين المقيم الجديد في شهر يونيو سنة ١٩٢١ . وبعد فترة من الزمن قضاه في درس الوضع ، رأى أن يعطى بعض « الترضيات » للشعب التونسي في شهر إبريل سنة ١٩٢٢ . وانحصرت هذه الترضيات في رفع الأحكام العرفية التي كانت أعلنت منذ سنة ١٩١١ ، وتمويش المجلس الشورى بالمجلس الكبير ، وتأسيس وزارة العدل ، مع الفصل بين السلطات العامة .

ولكن هذه الإصلاحات لم ترض الشعب التونسي ، فاشتدت حملته على السلطة الفرنسية ، وقد ساعده على ذلك إطلاق الحريات العامة ، فتعددت الصحف الحرة ، وكثرت الاجتماعات العامة التي كان يعقدها الحزب .

وفي نفس الوقت ظهرت حركة عمالية وطنية نشيطة تحت قيادة الزعيم النقابي محمد علي القاسبي ، فاشتد بها ساعد الحركة الوطنية .

أما فرنسا فإنها لم تغير سياستها ، بل زاد جشعها ، واتسعت برامجها الاستعمارية ، بعد أن تعال تنفيذها مدة الحرب ، وانضحت أنجاساتها الجديدة ، وتركزت خطتها النهائية في محاولة القضاء على كيان الدولة التونسية ، وفرنسة البلاد . وتنفيذاً لسياستها الاستيطانية نظمت هجرة الفرنسيين إلى تونس ، وفتحت في وجوههم أبواب الإدارات التونسية ، واقطعتهم الأراضي التي اغتصبها من العرب .

ومما زاد في تخرج موقف الفرنسيين أن جلالة الملك محمد الناصر أخذ يطالب فرنسا رسمياً بإنجاز مطالب شعبه . وتوترت العلاقات بينه وبين فرنسا حتى هدد بالتخلي عن العرش ، إذا لم تنفذ فرنسا مطالب شعبه . وحاول القيم العام إرجاعه عن موقفه ، وأصدر أمراً إلى القوات المصفحة بمحاصرة القصر الملكي يوم ٥ إبريل سنة ١٩٢٢ . فتار الشعب عن بكرة أبيه على هذا الاعتداء ، وقامت



المظاهرات الشعبية في كافة مدن القطر التونسي ، وسمت الاضطرابات جميع أنحاء البلاد حتى أوشتت أن تنقلب إلى امطدامات دامية .

ولم يرجع الباي عن موقفه إلا بعد أن قدم له المقيم العام وعودا ضريجة بإجابة المطالب القومية ، على شرط تأجيل إنجازها إلى ما بعد الزيارة التي كان رئيس الجمهورية الفرنسية « ميلران » ( Millerand ) ينوي للقيام بها إلى تونس

وبعد أن تمت هذه الزيارة في أواخر شهر إبريل أصدر المقيم العام أوامر استثنائية قضى بها على الحريات العامة . فتعطلت جميع الصحف ، ومنعت الاجتماعات العامة ، وسلطت العقوبات الصارمة على قادة الرأي ، ونفى بعضهم خارج القطر التونسي . فأنجبه الزعيم عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الحر الدستوري التونسي إلى الشرق سنة ١٩٢٣ ؛ رافعا لواء الجهاد التونسي بين الشعوب العربية والإسلامية ، وأصبحت الحركة الوطنية بوقاة جلالة الملك محمد الخامس الذي كان يشتملها برعايته وتأييده .

ولم يستطع الحزب مقاومة هذا الاضطهاد العنيف ، إذ كانت حركته لا تزال فتية لم تتوغل في كافة طبقات الشعب ، ولم يمر عليها زمن طويل يمكنها من نشر الوعي القومي في الشعب بصورة تجعلها تستطيع تحمل كفاح طويل وتضحيات جسيمة .

### حركة الشباب التونسيين :

أز فترة الخلود التي أسفر عنها الاضطهاد أفلت زمام قيادة الشعب من أيدي الجماعة الذين كانوا على رأس الحزب ، وتقلده جماعة من الشباب المثقف بعد عودتهم من فرنسا ، وقد ظهوروا في الميدان الوطني بحركة جديدة في أساليبها واتجاهاتها . وقد التفت هؤلاء مع بقية الشباب التونسي المثقف حول جريدة « صوت التونسي » التي أصدرها الأستاذ الشاذلي خير الله سنة ١٩٢٩ ، بعد أن أوقفت السلطة الفرنسية جريدة « الاواء التونسي »

وساعدت تصرفات السلطة الفرنسية نفسها على انتشار الروح الوطنية ، وبعثها في قوة جديدة . وحدثت في تونس أثناء ذلك حادثتان كبيرتان كان لهما





أثر فعال في عودة انتشار الوعي القوي من جديد ، ويرجم إليها الفضل الأكبر في استئناف الشعب التونسي لكفاحه السياسي الذي لم يتوان فيه منذ ذلك المهد إلى يومنا هذا .

أما الحادثة الأولى فهي انعقاد المؤتمر الأنخارستي Congrès Eucharistique بماصمة تونس في مايو سنة ١٩٣٠ . وقد اعتبره الفرنسيون « حملة صليبية ناسمة » ، ورأى التونسيون في هذا المؤتمر وانعقاده في بلاد إسلامية مساً بكرامتهم ، وإهانة لدينهم .

وأما الحادثة الثانية فهي ما عمدت إليه السلطة الفرنسية من إعداد المدة لإقامة احتفالات بمناسبة مرور خمسين سنة على احتلال تونس .

وإزاء هذه التصرفات اجتمعت الطبقة المثقفة التونسية في مؤتمر عام ( ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ) قررت فيه مضاعفة نشاطها في مقاومة الاستعمار الفرنسي . فانتخبت هيئة لإدارة وتحرير جريدة « صوت التونسي » ، وكان من أبرز أعضائها الأستاذ الحبيب أبو رقية .

وأخذ الشعب يلتف حول هؤلاء الشبان الذين رأى فيهم نشاطاً كبيراً ، وحساساً معديقاً ، وأتقناً متزايداً ، وتكون لهم مراكز ممتازة بين قادة الرأي العام ، وأصبح الشعب يثق بهم آمالاً جساماً في السير به إلى الخلاص ، وإتقاده من براثن الاستعمار .

وقد حاولت السلطة الفرنسية القضاء على نشاطهم ، فقدتهم المحاكاة سنة ١٩٣١ . ولكن الشعب تضامن معهم وقام بمظاهرات في الشوارع أجبرت السلطة الفرنسية على التراجع وإلغاء المحاكاة . وكان لذلك رنة فرح عمت جميع طبقات الشعب ، وقوت إيمانه وتعلقه بهؤلاء الشباب الذين تولوا الدفاع عنه .

وقد رأت السلطة الفرنسية في النهاية أن تمحل عن إقامة الاحتفالات المقررة لأحياء ذكرى الاحتلال الفرنسي من جهة ، ومن جهة أخرى أصدرت سلسلة من القوانين الاستثنائية للقضاء على نشاط الحركة الوطنية .

وفي شهر نوفمبر ١٩٣٢ أسس الأستاذ الحبيب أبو رقية مع بعض أعضاء هيئة إدارة « صوت التونسي » جريدة مستقلة تحت عنوان « العمل التونسي »





وفي أواخر سنة ١٩٣٢ رأى بعض رجال السياسة الفرنسية - وعلى رأسهم بول بنكور Paul Boncourt - وجوب فتح أبواب التجنس بالجنسية الفرنسية أمام عرب المغرب ، سمياً وراء فرنسهم . وحاولت فرنسا تنفيذ هذه الخطة في تونس ، بأن استصدرت من رجال الدين فتوى بأن التجنس من المسلمين لا يخرج عن دينه ، ويجوز دفنه في مقابر المسلمين . وما أن شاع خبر هذه المحاولات حتى تارت نائرة الشعب ، وأخذت الصحف الوطنية التي كانت تصدر وقتذاك ، وهي « العمل التونسي » و « لسان الشعب » وكذلك « صوت التونسي » ، التي كان يصدرها الحزب الحر الدستوري التونسي ، تفصح هذه المحاولات وتشر بها تشهيراً . ومن المصادقات أن أكثر عدد الوفيات بين المتجنسين العرب في تلك المدة ، فكان الشعب يمانع في دفنهم في مقابر المسلمين ، مما أدى إلى مصادمات بين الشعب والقوات الفرنسية ذهبت نخبها أنفس عديدة ، وخاصة ببلدة المنستير .

### الحزب يستعيد نشاطه :

وهكذا انبعثت الحركة الوطنية انبعثاً جديداً ، وأخذ الحزب يعمل لتوحيد الصفوف ، وجمع كلمة العناصر القديمة وعناصر الشباب الجديدة . ورأى أن الوقت قد حان لتنظيم الحزب من جديد على أسس متينة ، ووضع خطط ملائمة للظروف ومسايرة لما آلت إليه الشئ من وهي قوى . وكان الدافع لحرك هذا الاتجاه الجديد هو ما رآه الحزب من نشاط واندفاع وكفاءة في عناصر الشباب الجديدة . فتمسك الحزب مؤتمراً في ١٢ و١٣ مايو سنة ١٩٣٣ تم أثناءه قبول هيئة جريدة « العمل التونسي » ، بإجماع المؤتمرين في اللجنة التنفيذية للحزب . وأصدر المؤتمر ميثاقاً وطنياً بين في ديباجته « أن سياسة التتغام مع فرنسا قد فشلت فشلاً ذريعاً ، بعد تجربة دامت سنوات طويلة » ، وأن الغاية التي يرى إليها الحزب هي « تحرير البلاد ، ومنعها دستوراً يحفظ شخصيتها ، وبحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدة المتصرفة في شؤونها » .

وأثر هذا المؤتمر ازداد نشاط الحركة الوطنية ، وساد التضامن بين قادة الشعب ، فقررت السلطة الفرنسية إزاء هذا أن تتخذ تدابير صارمة لوقف تيار الحركة





الوطنية . فأصدرت من جهة قراراً بإنشاء مقابر خاصة بالمتجنسين التونسيين ، وعطلت من جهة أخرى الصحافة الوطنية ، وحلت كل تشكيلات الحزب الحر الدستوري .

ولكن ذلك لم يوقف نشاط الحركة الوطنية ، إذ كان يرى الشعب في تأسيس مقابر خاصة للمتجنسين انتصاراً كبيراً سجله ضد الاستعمار الفرنسي ، حتى صار المتجنسون العرب يطالبون بالرجوع إلى الجنسية التونسية .

### الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد :

على أثر خلاف حدث بين قادة الحزب الأولين وجماعة « العمل التونسي » الذين دخلوا اللجنة التنفيذية أثر مؤتمر سنة ١٩٣٣ ، انعقد مؤتمر ببلدة قصر هلال في مارس سنة ١٩٣٤ ، حضره نواب عن سائر شعب الحزب للنظر في مسألة الخلاف ، وامتنع أعضاء اللجنة التنفيذية المعارضين لجماعة العمل التونسي من حضور المؤتمر ، فأعلن المؤتمرون فصلهم من الحزب وانتخبوا « ديواناً سياسياً » لإدارة الحزب الذي سمي منذ ذلك التاريخ « الحزب الحر الدستوري الجديد » ، وعين الأستاذ الحبيب أبو رقية أميناً عاماً له .

أما بقية أعضاء اللجنة التنفيذية فإنهم لم يترفوا بهذا الانتخاب واستمروا يعملون باسم « الحزب الحر الدستوري التونسي القديم » .

وقد امتازت حركة « الديوان السياسي » بما أدخلته على الحزب من اتجاه جديد وتطور كبير في طرق الدعاية الحديثة وأساليب الكفاح ، وبدأت بتنظيم الحزب على أسس شعبية . فكان أعضاؤه في النواحي والأقاليم ينتخبون « الشعب » التي تكون هيئات الحزب المحلية ، ولكل إقليم « جامعة » تتكون من مختلف الشعب التابعة له ، ويجتمع ممثلو هذه الهيئات في مؤتمر يعقد سنوياً بالعاصمة لانتخاب « الديوان السياسي » الذي يشرف على تنفيذ سياسة الحزب . وهكذا صار الحزب يمثل الشعب تمثيلاً شاملاً .

أما دعاية الحركة الجديدة فكانت تركز على لجان دعاية متفرعة في سائر أنحاء القطر ، وعلى الإكثار من الاجتماعات العامة في المدن والقرى والبوادي ، لإثارة أفكار



عامة الشعب ، وكان يقوم بهذه الجولات أعضاء الديوان السياسي أنفسهم ، وعلى رأسهم الأستاذ الحبيب أبو رقية الذي بذل نشاطاً كبيراً في نشر مبادئ الحزب بين طبقات الشعب في خطواته الأولى ، حتى توغلت الحركة الوطنية في البوادي النائية وأقصى الجبال ، وعمها الوعي القومي ، بعد أن كانت قبل ذلك المهدة مضمرة في المدن ، ولا يثأثر بها سوى طبقة معينة من الشعب .

وكان يساعد الديوان السياسي في حركته الدماجية بين طبقات الشعب بعض أقطاب الحركة الوطنيين في الأقاليم نخص بالذكر منهم المرحوم الحبيب أبو نقطة رئيس جامعة منطقة بنزرت والأستاذ يوسف الرويسي رئيس جامعة منطقة الجريد والأستاذ الهادي شاكر رئيس جامعة صفاقس .

وإزاء هذا التيار الجارف الجديد ، سلك المقيم الجديد « بيرطون » سياسة جديدة ، وسمى للتفاهم مع العناصر الوطنية ، بمحاولة إعطائهم بعض الترضيات وتحذير نشاطهم ببعض الوعود . فسمع لهم أولاً بإصدار جريدة « العمل » وبمقد الاجتماعات العامة . ثم لما تحقق من خطر هذه الحركة على الاستعمار الفرنسي قرر القضاء عليها ، فألقى القبض على قادة الحركة وأبرز أعضائها في ٢ سبتمبر ١٩٣٤ واعتقلهم ببرج القصيرة في ممرات الجنوب التونسي ، وكان من بين هؤلاء الأساتذة الحبيب أبو رقية ويوسف الرويسي والمرحوم الحبيب أبو نقطة والهادي شاكر وصالح بن يوسف وغيرهم من أقطاب الحركة الوطنية في تونس .

### الاستعمار والمعارضة :

وما كاد خبر اعتقال قادة الحزب ينتشر حتى عمت الاضطرابات كامل البلاد ، فاعلنت الاضرابات وتوالى الاصطدامات بين الشعب والقوات الفرنسية المسلحة ، وبخاصة في بلدة السككين وقصر هلال وطبرية والبرجين ونقطة ونزل غيم . فكانت هذه الاعتقالات بداية عهد اضطهاد عنيف لم يبق له مثيل ، دام سنتين متواليتين بلا انقطاع . وكلما زاد تصف السلطة الفرنسية اشتد رد الفعل من الشعب وازدادت مقاومته ، وكانت اعتقالات الرجال العاملين مستمرة طيلة هذه المدة بلا انقطاع . ورات السلطة الفرنسية في آخر الأمر أن سياستها ، المرتكزة على





استعمال القوة والنفوذ قد منيت بالفشل والخسران ، خصوصاً وقد اشتد الضغط على المقيم يبرطون من طرف هيئة الحزب التي كانت تعمل في باريس تحت قيادة الدكتور سليمان بن سليمان ، بمساعدة أحزاب اليسار الفرنسية .

### الحزب يستعيد نشاطه :

رأت الحكومة الفرنسية أن نهج منهجاً جديداً في سياستها بتونس ، فمكنت في شهر أبريل ١٩٣٦ المقيم العام « جيون » ، الذي يادر بإطلاق سراح المعتقلين وأباح الحريات العامة ، وكان انفراج الأزمة بعد ما قامت الحركة الوطنية من اضهاد عنيف بمعتبر انتصاراً عظيماً سجله الحزب لنفسه ، وباعثاً على سرعة إنتشار الوعي القومي من جديد . فتمكن الحزب من استكمال تنظيم صفوفه على أسس الديمقراطية بعد أن تطل مدة سنتين ، فانتشرت الشعب الدستورية بسرعة كبيرة في كامل أطراف القطر ، وتكونت شعبية للحزب في كل المراكز ، وكثرت جمعيات الكشافة ، ونأست النقابات الوطنية الحرة ، حتى أصبح الشعب كله متكثلاً في تشكيلات الحزب وفي هذه الأثناء تقلدت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا ، فبعثت أملاً كبيراً في نفوس الشعب التونسي ، ورأى الحزب الجديد أن يحاول سلوك سياسة التناغم مع فرنسا ، لا اشتهرت به أحزاب اليسار التي تتكون منها الحكومة الفرنسية من مناصرتها لمطالب المشعوب الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي . فوافد الحزب أمينه العام الزعيم الحبيب أبو رقية إلى باريس مرات عديدة خلال سنتي ١٩٣٥ - ١٩٣٧ ، للتناغم مع الحكومة الفرنسية والدوائر الرسمية ، وإقناعها بوجهة نظر الوطنيين من وجوب إرضاء رغبات الشعب التونسي .

وقد رأى الحزب في ذلك الحين أن يسلك في سياسته مناورة جديدة تقوم على المطالبة بإصلاحات مستعجلة ، كرحلة أولى في سبيل تحقيق أهداف الحزب الأصلية التي ترمي إلى استقلال البلاد وسيادتها ، على أن يكون الوصول إلى هذه الاهداف في مراحل ، وفي مقدمتها احترام المعاهدات التي خرقها فرنسا منذ فرض الحماية ، وتنفيذ ما التزمت به من السير بالشعب في طريق الرقي ، وأعداده لتسيير شؤونه بنفسه . وهذا برنامج عملي غير متطرف ، كان من شأنه أن يفوز بتأييد أحرار فرنسا .





وقد قدم الحزب إلى حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية مشروع مطالبه المستعجلة ،  
الذي يقوم على منع الشعب التونسي برلمانا وحكومة مسؤولة أمامه .

ولكن حكومة الجبهة الشعبية سلكت نفس السياسة التي كانت تسلكها  
الحكومات التي سبقتها على إختلاف ألوانها السياسية ، وهي سياسة بذل الوعود التي  
لا تنفذ ولا يقصد منها غير تخدير الشعب وكسب الوقت ، فبعثت الوزير فيندو إلى  
تونس . وبعد درس الحالة بها أذاع خطابا بالراديو ، أعلن فيه وجوب « إصلاح  
الإدارة التونسية وتشريك التونسيين في إدارة شؤون بلادهم »

وبرغم هذا فإن سياسة فرنسا لم يطرأ عليها أي تغيير ، إذ كانت خطة فرنسا  
الاستعمارية لا تتأثر أو تتغير بتغيير الحكومة المركزية أو باتجاه سياستها الداخلية ،  
بل إن وزارة الخارجية أقصت الوزير فيندو لأنه أظهر بعض العطف على الشعب  
التونسي .

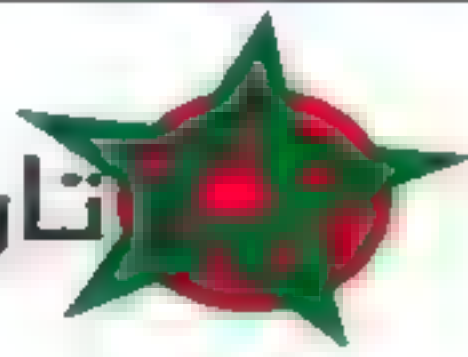
وفي شهر يوليو سنة ١٩٣٧ عاد الزعيم عبد العزيز الثعالبي من الشرق فاقبله  
الشعب بمهرجانات لم يسبق لها نظير في تاريخ تونس ، إذ كانت تعتبر أب  
الحركة الوطنية .

وفي هذه الأثناء قام العمال التونسيون بإضرابات عامة من أجل المطالبة  
بمقوقهم النقابية ، فقاومت السلطة الفرنسية حركة العمال مقاومة عنيفة ، تسببت  
عنها حوادث دامية ، أسفرت عن عشرات من القتلى ومآت من الجرحى ، في  
مناجم المتلوي وأم المراس والمظيلة والجبل الأبيض والمنين .

ولما رأى الحزب أن سياسة التفرام مع فرنسا قد فشلت في هذه المرة كما فشلت  
في المرات السابقة ، وإن السلطة الفرنسية تنوى القضاء على الحركة الوطنية التي  
أصبحت خطراً يهدد نفوذها في البلاد ، دعا الحزب إلى عقد مؤتمر في شهر نوفمبر  
سنة ١٩٣٧ . وبعد استعراض الحالة اتخذ قرارات هامة ترمي إلى تنظيم خطة للمقاومة  
ومقابلة العنف بالعنف .

وكان من الواضح أن فرنسا قد صممت عزمها على القضاء على الحركات الوطنية  
ليس في تونس فحسب ، بل في جميع أقطار المغرب العربي . ولم يمض غير قليل  
حتى بدأت حركة الاضطهادات العنيفة في كل من مراكش والجزائر .





فراى الحزب أن يتضامن عند ذلك مع الحركة الوطنية في مهاكش والجزائر ،  
وقرر الإضراب العام في نوفمبر سنة ١٩٣٧ .

ومنذ ذلك التاريخ ابتدأت السلطة الفرنسية تقربص رجال الحزب العاملين ،  
وتنزل بهم أفسى أنواع الإضطهاد ، ومنعت الاجتماعات العامة ، فازداد هيجان الشعب ،  
ولم يرضخ الحزب لهذا المنع واستمر بعقد الاجتماعات وينظم المظاهرات الشعبية  
الاحتجاج على السلطة الفرنسية ، فاسفر ذلك عن اصدمات بين الشعب والقوات  
الفرنسية المسلحة منذ أوائل سنة ١٩٣٨ ، وسالت الدماء في أماكن متعددة  
وخاصة في بئروت .

وإزاء هذه الحال اجتمع المجلس الى للحزب في شهر مارس ، وحدد نهائيا  
موقفه من سياسة القمع التي انتهجتها فرنسا في كافة أنحاء القطر ، وتوزع قادة  
الحزب لعقد الاجتماعات العامة وإعداد الشعب للصمود أمام هذه الموجة الاضطهادية .  
فكانت السلطة الفرنسية تلقى عليهم القبض أثناء قيامهم بجولات دعائية . فاعتقلت  
في ٤ إبريل الدكتور سليمان بن سليمان والأستاذ يوسف الرويسي ، بعد أن منعت  
اجتماعات أرادها عقدها في وادي مايز . وعلى أثر ذلك قامت اضطرابات أفضت إلى  
الاضطدام بين الشعب والقوات المسلحة ، فمات الشرط وجرح المئات من  
الوطنيين .

ثم اعتقل في ٦ إبريل الأستاذة صالح بن يوسف والمهاوى نورية ومحمد بورقيبة  
أثناء قيامهم بجولة دعائية في منطقة الكاف .

وهكذا قامت السلطات الفرنسية بحركة اعتقالات واسعة شملت جميع قادة  
الشعب ، ولم يبق منهم من لم يزوج به في أعماق المسجون .

فكان رد فعل الحزب عنيفاً ، إذ قرر سلسلة من المظاهرات لا تنقطع إلى  
أن ترجع السلطة الفرنسية عن غيها . واشتدت الدعوة إلى مقاومتها بالعنف وإلى  
المعيان الدنى والمسكرى .

قامت مظاهرات هائلة في كامل أنحاء القطر التونسي يوم ٨ إبريل سنة ١٩٣٨  
ونمت في هدوء تام ، وقد ظهرت فيها قوة الحزب الجبارة ونظامه المتيد ونسكتل  
الشعب حوله .



وإزاء هذه الحال قررت السلطة الفرنسية القضاء نهائياً على الحزب ، ولو أدى ذلك إلى أسوأ العواقب . وفي يوم ٩ أبريل — أثر اعتقال زعيم الشباب الأستاذ على البهلوان — تجتمع الناس أمام المحكمة ؛ فجاءت القوات المسلحة الفرنسية ، وأطلقت نيرانها على الجماهير ، فقتلت زهاء الخمسة مائة وبيّلت عدد الجرحى عشرات الذين ووقعت حوادث مماثلة في بقية أنحاء القطر التونسي في نفس اليوم . واعتقلت السلطة العسكرية بقية قادة الحركة ، وفي مقدمتهم الزعيم الأستاذ الحبيب أبو رقية الذي أُلقي عليه القبض وهو في فراش المرض . وأعلنت الأحكام العرفية في البلاد وصارت المحاكم العسكرية في كل المدن تصدر أحكامها المستعجلة بالأشغال الشاقة والسجن الطويل الأمد ، وغصت السجون والمعتقلات بالوطنيين ، وانتشر الجيش الفرنسي في البلاد ، يبعث فيها فساداً ، ويمذب الأهالي ويضطهدهم ويمتدّ عليهم في الشوارع وينتهك حرّيات بيوتهم ، واستمر الاضطهاد والتعسف بصورة فظيعة لم يسبق لها نظير ، ودامت هذه الحال خمس سنوات ، ذاق فيها الشعب التونسي الأمرين بسبب البعاش والطغيان الفرنسي .

### الاضطهاد ومركزة المقاومة :

كانت حوادث ٩ أبريل ١٩٣٨ التي دبرتها السلطة الفرنسية للقضاء على الحركة الوطنية فاتحة عهد من الاضطهادات والتعسف . وقد دام هذا العهد المظلم خمس سنوات متتالية ، دون أن يمتري الشعب فتور أو ملل ، بل استمر في كفاحه بعزم ثابت وإيمان قوى ، وأخذ هذا الكفاح صبغة عنيفة لم تعرف من قبل . وكانت الحركة الوطنية تزداد نشاطاً وقوة كلما ازدادت السلطة الفرنسية تعسفاً وبعثاً .

وقد قرر الشعب أثر حوادث ٩ أبريل أن يقابل العنف بالعنف ، فدخلت الحركة في طور جديد من المقاومة ، وقامت الاضطرابات والحوادث الدامية في جميع أنحاء البلاد ، بالرغم من إعلان الأحكام العرفية ، واعتقال الألوف من الوطنيين بصورة مستمرة ، وبالرغم من أن الحزب لم يكن له في ذلك الحين قيادة منظمة .





وبعد بضعة أشهر انتظمت الحركة الوطنية من جديد تحت قيادة الدكتور الحبيب ناصر ، وتشكلت شعب للحزب في كافة المدن والقرى في نظام سرى محكم ، وصارت هذه التشكيلات تعمل في الخفاء وتنفذ التعليمات التي تلقاها من القيادة الجديدة .

وكانت النشرات السرية التي يصدرها الحزب لإثارة الرأي العام وإذكاء الروح الوطنية في الشعب ، تقوم مقام الصحف الوطنية المعطلة والاجتماعات العامة المتنوعة .

وكان الحزب ينظم من وقت لآخر مظاهرات في الشوارع احتجاجاً على السلطة الفرنسية وتصرفاتها في تونس . وأول مظاهرة قام بها الحزب في ذلك المهد كانت في ميناء تونس وشوارعها ، بمناسبة قدوم القيم العام الفرنسي الجديد « إريك لابون » Erick Labonne في شهر نوفمبر ١٩٣٨ ، واشتهرت هذه المظاهرة بمشاركة عدد من السيدات اللاتي ألقى عليهن القبض مع عدد كبير من المتظاهرين .

ولما رأت الحكومة الفرنسية تخرج الحالة في تونس ، وأنها بالرغم مما تستعمله من الشدة للقضاء على الحركة الوطنية لم تستطع القضاء عليها ، بل زادها الاضطهاد قوة وانتشاراً ، جنحت إلى تخفيف وطأة الاضطهاد ، فقررت إرسال لجنة تحقيق تتكون من نواب في البرلمان الفرنسي ، برئاسة « السيولا كروزيلير » Lagrosillière فكان وجود هذه اللجنة مناسبة لأن تقدم إليها الوفود من كافة أنحاء القطر التونسي بمرائض تطالب فيها بإطلاق سراح الزعماء المتقلين وإجابة مطالب الشعب وسمح القيم الجديد بإصدار بعض الجرائد ذات الصبغة الوطنية منحصر بالذكر منها جريدة « تونس الفتاة » وجريدة « تونس » .

وكانت الحرب العالمية الثانية على الأبواب ، وظهرت مطالع إيطاليا في الاستيلاء على تونس . فقررت الحكومة الفرنسية في شهر يناير سنة ١٩٣٩ إيفاد رئيسها دالادي Daladier إلى تونس لإظهار تمسك فرنسا بها . واغتمت الشعب هذه الفرصة ليظهر للعالم أنه غير راض عن تصرفات فرنسا في بلاده ، وأنه يطالب باستقلاله ، وقام بمظاهرات رائعة ، وخاصة في بئر توبار وباردو وتونس



وصفاقس وفي كل مكان حل به الرئيس الفرنسي . وقد اعتقلت السلطة أثناء هذه المظاهرات المئات من الوطنيين وحكمت عليهم أحكاماً قاسية . وزيادة على ذلك فإن احتجاج الشعب على السلطة الفرنسية كان يتجلى في ما كان يحدث من أعمال الإرهاب والتخريب التي كلفت الإدارة خسائر فادحة . وقد تكاثرت الحرائق في المصالح الفرنسية ومصالح الجيش الفرنسي وحقول المعمرين ، وكانت وسائل المواصلات تقطع في سائر أنحاء القطر التونسي وخاصة الخط الحديدي وأعمدة التليفون وأسلاكه . ولم يوقف نيار هذه الحركة ما كانت تصدره المحاكم الفرنسية العسكرية من أحكام بالإعدام على كل من يتهم بالقيام بعمل من هذا النوع .

واشتدت هذه الحركة مدة الحرب الأخيرة بالرغم مما اتخذته السلطة الفرنسية من الاحتياطات . ومن جملة ما عمدت إليه من الوسائل أن فرضت على السكان حراسة أعمدة التليفون في جميع أنحاء القطر ، وجعلت كل فرد مسؤولاً على عشرة أعمدة .

وقد تخرج الموقف مدة الحرب العالمية الثانية ، وظهرت حركات العصيان بين الجيوش التونسية التي جندتها فرنسا بالقوة القاهرة ، وقد اضطرت السلطة الفرنسية إلى استعمال الحيلة تارة والقوة تارة أخرى لحلهم على ركوب البواخر التي كانت تنقلهم إلى ميادين القتال في فرنسا وبلجيكا . وقد انتشرت حركة العصيان بين الجنود التونسيين الذين كانوا يراطلون في تونس نفسها وخاصة بمدينة القيروان ومدينة قابس . وقضت السلطة الفرنسية على هذه الحركات بكل شدة ، وجردت كل الجنود التونسيين من الأسلحة طول مدة الحرب .

وبلغ الاضطهاد الفرنسي مدة الحرب أشده ، فكانت المحاكم العسكرية تصدر أحكاماً بصورة مستمرة على الوطنيين ، حتى امتلأت السجون والمعتقلات في تونس والجزائر بألوف من الوطنيين التونسيين .

### المحنة بين فرنسا والمحور :

ولما أعلنت المحنة بين فرنسا والمحور رأى قادة الحزب الدستوري أن يقوموا





بحركة واسعة للمطالبة بالاستقلال لتونس وبقية أقطار المغرب العربي . وكانت وضعية فرنسا الجديدة الناجمة من احتلال جيوش المحرر لها تجعلها عاجزة عن القيام بتهديداتها نحو تونس ، وحمايتها من كل اعتداء . ورأى الوطنيون أن الوقت قد حان لأن يعلنوا بطلان الحماية وأن ينادوا باستقلال تونس ، وفي ٢٠ يونيو سنة ١٩٤١ تقدم وفد برئاسة الدكتور الحبيب تاجر بعريضة إلى البلاط يطالب فيها حكومة الباي بإعلان سقوط الحماية وإطلاق سراح الزعماء المعتقلين في فرنسا ، كما تقدمت وفود أخرى بعرائض في نفس المعنى إلى السلطات التونسية المحلية .

ولسكن السلطة الفرنسية اعتقلت هذا الوفد قبل أن يحظى بمقابلة الباي ، كما اعتقلت أعضاء الوفود الأخرى وزجت بهم في السجون . ثم أطلق سبيلهم بعد بضعة أسابيع بتدخل من الباي نفسه .

وعلى إثر ذلك كثرت أعمال التخريب والاضطرابات والحوادث الدامية والثورات المحلية ، وكان أبرزها حوادث قصر هلال ونورة دقاش ؛ مما أدى إلى اعتقال مئات من الوطنيين .

وكان الزعماء الذين اعتقلوا على أثر حوادث ٩ إبريل ١٩٣٨ وفي مقدمتهم الزعيم الحبيب بورقيبة ، لا يزالون معتقلين في سجن « سان نيكولا » بمدينة مرسيليا . وقد ساءت حالتهم من الجوع والمذاب إلى أن أشرف بعضهم على الهلاك ، ولم تتجاور السلطة الفرنسية على محاكمتهم خشية وقوع اضطرابات خطيرة في تونس . وإزاء ضغط الرأي العام التونسي واستمرار الحوادث ، عملت على تحسين حالتهم المادية ، ثم أطلقت سراح ١٢ منهم ونقلتهم إلى قرية « تريتس » بقرب مدينة « أكيس انبروفنس » ، حيث أقاموا هناك إقامة جبرية .

وبعد فترة من التردد رجعت السلطة الفرنسية إلى سياسة القمع ، واعتقلت في ١٩ يناير سنة ١٩٤١ الدكتور الحبيب تاجر وزملاء أعضاء الديوان السياسي للحزب الذين أفلتوا من الاضطهادات التي نالت كثيراً من إخوانهم المشاركين لهم في هذا الكفاح المنيف منذ سنة ١٩٣٨

ولكن الحركة الوطنية لم تقف أمام هذه الصدمة ، وتكونت دواوين سياسية أخرى تولت زمام الحركة ، وكلما اعتقلت السلطة الفرنسية جماعة قامت مكانها أخرى في قيادة الحركة ، وهكذا لم تنقطع حركة المقاومة ولا حوادث التخريب





## جهود جلالة المنصف باي :

تميز جانب الحركة الوطنية بجلوس جلالة محمد المنصف على عرش تونس في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٢ . وكان معروفا بمواقفه الوطنية السابقة ، ومناصرة للحزب الحر الدستوري الذي كان عضوا رسمياً فيه منذ عهد شبابه سنة ١٩٢٢ . فعمل هذا الملك على تقوية الروح الوطنية بمواقفه الخالدة . وقد أراد أن يدافع عن كرامة عرشه وحقوق شعبه ، فقدم عريضة إلى رئيس حكومة « فيشي » في ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ ، طالب فيها باحترام السيادة التونسية وإرضاء رغبات الشعب . وكانت هذه العريضة لا تختلف في بنودها الستة عشر عما كان يطالب به الحزب ، قبل اعتقال زعمائه سنة ١٩٣٨ ، فتوترت العلاقات بين جلالاته وبين ممثل فرنسا بسبب ذلك ، ولكن الإلزمة انفرجت بينهما بعد أن وعدت الحكومة الفرنسية ملك تونس بأنحاز مطالبه . غير أن السلطات الفرنسية بدأت منذ ذلك الحين تضمر الشر لجلالاته ، وتتحين الفرص للتخلص منه .

## عودة الحزب إلى الكفاح العنفي :

في اليوم التاسع من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٢ نزلت جيوش المحور في تونس بمساعدة السلطة الفرنسية نفسها . وكانت السجون مكتظة بالوطنيين ، فرأى هؤلاء أن الوقت مناسب لأن يعودوا إلى نشاطهم ، وبأخذوا بزمام الحركة من جديد في تلك الظروف الحرجة التي تجتازها البلاد . وحاول المعتقلون منهم الخروج من السجن بالقوة ، بعد أن علموا أن السلطة الفرنسية بصدد تدبير مؤامرة لنقلهم إلى ما وراء خطوط القتال ، فقاموا بثورة داخل السجن وتمسكوا من فتح أبوابه ، إلا أن الجنود الرابطين أمام باب السجن حالت بينهم وبين ذلك ، بعد أن قتل منهم أربعة وجرح الكثيرون . وكانت هذه الحادثة السبب الرئيسي في إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في كافة سجون تونس في غرة ديسمبر سنة ١٩٤٢ واستأنف هؤلاء كفاحهم ، وانتظم الحزب من جديد بجميع تشكيلاته ، وانتشرت شعبه في المدن والقرى والداشر ، وأنشأوا منظمة للشباب التونسي





تضم الآلاف من الشبان الذين أنشئت لهم معسكرات للتدريب . وقد نظم الحزب دعابة واسعة انشر الوعى الذومى وتوجيه الراى العام ، بما كان يقوم به رجاله من جولات فى كافة أنحاء القطر ، وما يفتقدونه من اجتماعات عامة . وكان الحزب يصدر جريدة يومية تحت عنوان « أفريقيا الفتاة » .

وقد ساد هذا العهد جو من الحرية لم تعرف تونس له نظير ، وكانت روح التضامن قوية بين جميع الناس ، وتكونت جمعيات الإسعاف التى تولت مساعدة المنكوبين من جراء الحرب ، وتأسست تحت إشراف الحزب لجان تابعة لحماية الهلال الأحمر فى كل مكان ، وتطوع شباب الحزب لمساعدة السلطة التونسية فى تنظيم التموين وحفظ الأمن وأعمال الإسعاف . وكان النزاع قائماً بين هؤلاء وبين الشباب الفرنسى من جماعات ( S. O. L ) الذين كلفتهم الإدارة الفرنسية بالقيام بأعباء هذه المهمات ، إلا أن الشباب التونسى لم يترك لهم المجال ، حتى أدى الأمر فى كثير من الأحيان إلى الاصطدامات بين الفريقين وإلى سفك الدماء .

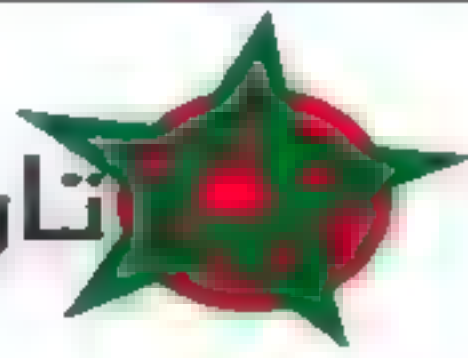
وفى ذلك العهد حاول جلالة النصف باى أن يسترد السلطة التى سلبتها فرنسا من الحكومة التونسية ، فبدأ بتكوين وزارة انتقالية اختار أفرادها بنفسه ، كخطوة أولى لتحقيق رغبات الشعب فى تسلم مقاليد حكمه وإعلان استقلاله . إلا أن تطورات الحرب فى تونس حالت دون إنجاز هذا البرنامج ، بعد أن احتلت القوات الحليفة للبلاد التونسية .

وفى تلك الظروف الحرجة التى كانت تجتازها البلاد استطاع جلالة محمد النصف بمهارة كبيرة أن يشرف على تسيير شؤون البلاد ، وقد لزم الحياد التام بين القوات المتحاربة فى بلاده ، بالرغم من جميع المحاولات التى كانت تقوم بها سلطات المحور والسلطة الفرنسية المتماونة معها ، لحمله على الدول من هذه الخطوة . أما رجال الحزب الدستورى فإنهم عملوا على تنظيم الحزب تنظيمًا محكمًا حتى جعلوا منه قوة تستطيع أن تفرض إرادتها ، وأن تترجم حقوق تونس رغم كل الصعوبات .

وكان الملك والحزب، يطالبان باطلاق سراح الزعيم الحبيب بورقيبة وبقيّة الزعماء المعتقلين فى فرنسا ، وإرجاعهم إلى تونس .

وأرادت سلطة المحور أن تستغل هذا الأمر لتقوية مركزها فى تونس ، فقامت





بتحرير الزعماء التونسيين من سجون فرنسا ونقلتهم إلى روما . فزلوا ضيوفا على الحكومة الإيطالية ، وذلك في ٩ يناير ١٩٤٣ . وقد حاولت إيطاليا من جهتها التدخل في مفاوضات سياسية مع الزعيم الأستاذ الحبيب أبو رقيبه ، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل أمام الموقف الوطني الصلب الذي وقفه الأستاذ أبو رقيبه من المفاوضات الإيطالية ، ذلك الموقف الذي كان سبباً في تأخير إرجاعه إلى تونس ، ولم يسمح له بمغادرة روما إلا تحت إلحاح جلالة الملك النصف ، وضغط الشعب التونسي المتظاهر أمام المفوضية الإيطالية . فوقع أرجاءه هو وبقية زملائه من قادة الحركة في ٨ إبريل ١٩٤٣

### الحركة الوطنية في أوروبا :

أما قادة الحركة الذين كانوا في معتقلات تونس واستأنفوا نشاطهم أيام احتلال المحور ، فقد كان بعضهم — وهم الدكتور الحبيب ثامر والأستاذ الطيب سليم والرشيد إدريس وحسين التريكي والرحوم الهادي السعيد — يرون وجوب الهجرة إلى أوروبا ، وكان على اتفاق معهم في الرأي الأستاذ يوسف الرويسي والرحوم الأستاذ الحبيب أبو قطنة<sup>(١)</sup> اللذان كانا معتقلين في سجون فرنسا . وكان هؤلاء يرون ضرورة العمل خارج البلاد ، ووجوب انتهاز الفرصة لحرق النطاق الحديدي المضروب حول تونس وبقية بلاد المغرب . وقد اقتحموا أشد الصعوبات في تلك الظروف الممرجة للوصول إلى أوروبا ، وحملوا رأية السكفاح الوطني خارج البلاد ، وكتبوا صفحة من الجهاد جديدة في الدعاية لقضية تونس خاصة والمغرب عامة لدى مختلف الأوساط الأوروبية . وقد ضموا جهودهم إلى جهود زعماء العرب المهاجرين وتعاونوا معهم ، وأنشأوا مكتباً ببرلين سمي « مكتب المغرب العربي » ، وآخر ببابيس للدعاية لقضية بلادهم ، وأصدروا صحيفة باللغة الألمانية والعربية في برلين تحت عنوان « المغرب العربي » .

(١) توفي الأستاذ حبيب أبو قطنة في ٥ مايو سنة ١٩٤٣ أثناء قصف الباخرة التي كانت تقله بين تونس وصقلية ، ودفن في مدينة تراباني في جزيرة صقلية ، فكانت خسارة تونس فيه كبيرة ورزؤها بفقد عضواً ، فقد كان روحاً بطلاً في السكفاح لا يحارى ومثالا في التضحية والإخلاص .





وقد رأوا أن يصرفوا عنايتهم للاهتمام بالجمالية المغربية القيمة بفرنسا وأروبا ، وكان عددها يفوق المئتين ألف . فعملوا على بث الدعاية الوطنية بين صفوفها وإيقاظ شعورها الوطني ، وكان أكثرهم مسخرين للعمل في المصانع وفي أعمال التحصينات على شاطئ المحيط الأطلسي ، وهم يمشون تحت شروط خاصة ويعاملون معاملة شاذة ، من قبل المؤسسات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي . وكان لزاماً على من تولى حماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم أن ينتشلهم من هذه الحالة ، وأن يوجدوا لهم مؤسسة تدير شؤونهم وترعى مصالحهم ، على غرار المؤسسات التي كانت من نوعها لبقية الممال .

وكان لهذه الحركة التي قام بها رجال الحزب في أروبا أثرها في الدعاية لقضية المغرب حتى في البلاد العربية الشرقية ؛ إذ اقتضت ظروف الحرب الثانية وجود عدد كبير من رجالات العرب وشبابهم في أروبا ، وكانوا يجهلون كل شيء مما يجري داخل بلاد المغرب .

### بعد احتلال قوات الحلفاء لتونس :

ولم يمض غير قليل حتى احتلت جيوش الحلفاء تونس في ٨ ماي سنة ١٩٤٣ . فدخلت الجيوش الفرنسية تونس تحت حماية جيوش الحلفاء ، وأرادت أن تنقذ الفرصة للقضاء على الحركة الوطنية في تلك الفترة الأولى التي سادت فيها الفوضى ، وأول ما بادرت إليه هو خلع ملك البلاد جلالة محمد الخامس ، بدعوى التعاون مع المحور ، يوم ١٤ ماي سنة ١٩٤٣ ، ونفقه إلى بلدة الأغوات في جنوب الجزائر . وقد قام الجيش الفرنسي والسلطة الفرنسية في كل أنحاء القطر بحركة قمع إجماعي ؛ فأصدرت أوامرها بإعدام المئتين من الأفراد ، فأعدموا رمياً بالرصاص بدون محاكمة ، ونسفت القرى الآمنة بسكانها ، وأتت بالمئات من الوطنيين في غياهب السجون . كل ذلك لا تزال الرعب في قلوب الشعب والقضاء على الحركة الوطنية .

ولكن الشعب أمام هذه الموجة من الاضطهاد العنيف صمد في مقاومته ، حتى أدى به الأمر إلى القيام بثورات مسلحة ، خاصة بناحية دوز وناحية رأس الجبل . أما زعماء الحركة الوطنية أنفسهم فقد أفلتوا من هذا الاضطهاد ؛ ولكنهم





الواتحت رحمة السلطة الفرنسية التي ضيقت عليهم الخناق ووضعتهم تحت رقابة سديدة ، وكانت الأحكام العرفية مطلقة على البلاد . وبالرغم من هذا فإنهم عملوا على جمع شتات الشعب حول الحزب ، مقاومين تيار اليأس ومحافظين على الوعى القومى الذى كان قد زرعه الحزب بجهود جبارة فى السنوات الأخيرة .

وبعد أن انتظم الحزب فى الخفاء بجميع تشكيلاته القديمة ، عقد قادة الرأى فى تونس مؤتمراً فى شهر فبراير سنة ١٩٤٥ ، وانفقوا على تقديم عريضة للحكومة الفرنسية تتضمن المطالبة بالاستقلال الفانى للبلاد التونسية .

ولكن السلطة الفرنسية لم تغير موقفها بل شددت الخناق على الحزب ، واستمرت فى اتباع سياسة الضغط والاضطهاد . وفرضت على الزعيم الحبيب أبو رقية إقامة جبرية بالمعصمة . وكانت تقصد من ذلك منعه من القيام برحلات داخل القطر التونسى لنشر دعاية الحزب .

وإزاء هذه الحالة ، وبعد أن بش قادة الحركة من الوصول إلى حل للقضية التونسية مع فرنسا ، اتجهت أنظارهم إلى الخارج ، وخاصة إلى الشرق العربى ، ورأوا وجوب خرق النطاق الحديدى الضروب على تونس ، حتى يرفعوا صوتها عالياً بالمطالبة بحقوقها أمام الضمير العالمى . وفى ذلك الحين كان برتوكول الإسكندرية قد تم توقيعه ، وظهرت للوجود جامعة الدول العربية ، فأرقدوا الأستاذ الحبيب أبو رقية إلى مصر ، فغادر تونس فى ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥ واجتاز حدودها خفية ، وبعد سفره طويلاً مملوءة بالأخطار والمتاعب وصل القاهرة فى يوم ٢٦ إبريل ١٩٤٥

وبعد مغادرة الزعيم الحبيب أبو رقية لتونس ، خلفه فى قيادة الحركة الأستاذ صالح بن يوسف أمين الحزب العام مع بقية أعضاء الديوان السياسى ، وهم الأستاذة : المنجى سليم والمهادى نورية وعلى البلهوان والدكتور سليمان . فواصل الديوان السياسى عمله فى إحكام تنظيم الحزب ، وتقوية دعايته بين طبقات الشعب ، بالرغم من كل المراقيل التى كانت تضعها السلطة الفرنسية فى طريقه . فازدادت الحركة قوة وانتشاراً أما السلطة الفرنسية فقد استمرت فى سياستها دون أن تلتفت إلى هذه الوضعية الجديدة التى أصبحت تهدد نفوذها ، وحاولت فى مناسبات عديدة أحداث الاضطرابات للبطش بالشعب والقضاء على حزبه . ومن هذه الحوادث





حادثة « الطابور » التي دارت رحاها في شهر أغسطس ١٩٤٥ ، وقد أطلقت أيدي جيش الطابور في شوارع تونس ، فهاجم على السكان وقتل منهم الكثيرين . وتكررت حوادث من هذا النوع قام بها الجيش الفرنسي في سائر أنحاء القطر التونسي في سني ١٩٤٤ — ١٩٤٥ ، كانت أفظلمها كارثة بلدة زرمدين في شهر يوليو ١٩٤٦ ، حيث سيطر الفرنسيون قوات الدرك على سكان القرية ، فماتوا فيها فساداً وهدموا الدور وأنلقوا ما بها وهاكوا الأعراض .

وإزاء هذه الاعتداءات الشنيعة نظم الشعب حركة مقاومة ، بجانب حركة الحزب الحر الدستوري . فتكونت جمعيات سرية كثيرة توزع النشريات السرية ، وتدعو إلى المقاومة المسلحة .

وقد زاد الحركة الوطنية قوة تضامناً قادة اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري مع قادة الديوان السياسي للحزب في ميدان الكفاح الوطني ، واتحادهم في جبهة وطنية واحدة ، وكذلك دخول عناصر جديدة لها مكانتها في الأوساط التونسية وفي مقدمتها علماء جامعة الزيتونة نخس بالذكر منهم الأستاذ الشاذلي بن القاسي والأستاذ الفاضل بن عاشور .

وفي شهر أغسطس ١٩٤٦ رأى قادة الشعب أن يبيدوا النظر في موقفهم على ضوء ما طرأ على قضيتهم من عوامل جديدة جعلتها معروفة في الرأي العام ، فعقدوا مؤتمراً عاماً في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، حضره ممثلون عن الحزب الدستوري الجديد والتقدم ، ونقابات العمال ، وأساتذة جامعة الزيتونة ، واتحاد الموظفين ، واتحاد التجار وأرباب الصناعات ، وجمعية الفلاحين ، وجمعية الأطباء والسيادة وجمعية المهنيين التونسيين ، وجمعية المعلمين ، كما حضره الوزراء السابقون في عهد جلالة النصف باي ، وبعض أعضاء المجلس الكبير ، وكان عدد الحاضرين يفوق السبعمائة . فوافق المؤتمر بالإجماع على ميثاق وطني<sup>(١)</sup> أعلنوا فيه بطلان الحماية الفرنسية وطالبوا بالاستقلال التام والانضمام إلى جامعة الدول العربية . وقبل انقضاء المؤتمرين هاجمت القوات الفرنسية مكان الاجتماع وألقت القبض على أربعين من الحاضرين . فم البلاد جو من الاضطرابات الخطيرة ،

(١) انظر نص الميثاق في ملاحق هذا الكتاب .



## الاحتفال بذكرى تأسيس جامعة الدول العربية

وتم صهر بن عثمان الأستاذ صالح بن يوسف سيكرتير حزب المغرب العربي موسى

بعض أعضاء المجلس الوطني للحزب المغربي العربي



طائفة من شباب الحزب يعملون الأعلام العربية





وقامت المظاهرات واضرب الناس عن أعمالهم ، واحتجبت جميع الصحف العربية كما احتج العالم العربي على هذا التصرف ، وردد مدى هذه الحادثة رأى العام العالي . وخشيت السلطة الفرنسية اندلاع الثورة في البلاد ، فأطلقت سبيل المعتقلين بعد أن قضوا شهراً في السجن .

وأمام إجماع الشعب على المطالبة باستقلال البلاد ، رأت السلطة الفرنسية أن تتخذ موقفاً جديداً ، وإن تدخل إصلاحات على البلاد فأعلن المقيم العام الفرنسي الجنرال ماست في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٦ برنامج إصلاحاته<sup>(١)</sup> . وكانت إصلاحات صورية لا تغير شيئاً في جوهر الحماية ، ورأى الشعب أن هذه الإصلاحات لا تحقق المطالب التي قررها المؤتمر ، فرفضها رفضاً باتاً وأعلن سخطه واحتجابه عليها .

وقد كثرت في ذلك العهد الاتصالات بين المقيم الفرنسي وقادة الشعب للتفاهم معهم وإقناعهم بقبول مشروع الاتحاد الفرنسي ، ولكنهم رفضوا التفاهم مع الحكومة الفرنسية على غير أساس إعطاء الاستقلال التام لتونس . وقد كانوا أعلنوا من قبل احتجاجهم على مشروع الاتحاد الفرنسي ، لما أدرج في دستور فرنسا الجديد ، وأيدم في هذا الاحتجاج الباي نفسه .

وكان من أبرز مظاهر الحركة الوطنية في هذا العهد الاحتفالات الشعبية الرائعة التي أقامها الحزب يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٤٧ ، بكافة المدن والقرى ، أحياء للذكرى الثانية لتأسيس جامعة الدول العربية . وكانت هذه الاحتفالات عبارة عن احتفاء عام قام به الشعب التونسي ليبين لفرنسا ، أن انظاره متجهة إلى جامعة الدول العربية ، لا إلى المشاركة في الاتحاد الفرنسي .

والظهر الثاني لنشاط الحزب إعلانه الحداد والقيام بإضراب يوم ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ ، وهو يوم الذكرى السادسة والستين للاعتداء الفرنسي على تونس بفرض الحماية الفرنسية ، وكذلك إعلانه الإضراب العام يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٧

(١) أهم ما تضمنته هذه الإصلاحات هو إحداث مجلس وزراء يتكون من ست وزراء تونسيين وست وزراء فرنسيين ، ورفع عدد المجالس البلدية المنتخبة ، وإلغاء المراقبات الإدارية ، والحد من اختصاص المراقبين المدنيين .



احتجاجاً على خلع جلالة محمد النصف باي ، وهو اليوم الذي اعتدى فيه الفرنسيون على عرش تونس .

وقد رأت فرنسا في أغسطس ١٩٤٧ أن تنفذ برنامج الإصلاحات التي أعلنت عنه في سبتمبر ١٩٤٨ ، وهي تريد من وراء ذلك أن توهم الرأي العام العالمي أنها تعمل لإجابة رغبات الشعوب الواقعة تحت سيطرتها . غير أن هذه الإصلاحات لم تغير شيئاً في جوهر الوضعية التونسية ، بل رجعت بالقضية إلى الوراء ، وقد أجمع الشعب على رفضها ، وفي مقدمته قادة الحزب الحر الدستوري الذين صمموا على رفض أي مشروع تتقدم به فرنسا لا يكون مبنياً على أساس الاستقلال التام للبلاد .

أما جلالة النصف ملك تونس الشرعي فقد نقل من جنوب الجزائر إلى شمالها بمدينة « تينيس » ، ومن هناك إلى مدينة « يو » بجنوب فرنسا في شهر أكتوبر ١٩٤٥ حيث بقيم اليوم ، ولا يزال الشعب يطالب برجوعه إلى العرش . وقد أصبح جلالة بفضل مواقفه الخالدة في منفاه رمز الجهاد الوطني ، وهو يؤيد الحركة الوطنية في الداخل والخارج وينفخ فيها من روحه القوية .

### حركة العمال في تونس :

أصبحت حركة العمال في تونس من العناصر الأساسية في كفاح الشعب التونسي ضد الاستعمار الفرنسي . وقد نشأت هذه الحركة عقب الحرب العالمية الأولى . وكان العمال في تونس في ذلك العهد منضمين إلى جامعة النقابات الفرنسية (C. O. T.) ، وبالرغم من نزعتها اليسارية فإن اتجاه هذه الهيئة كان اتجاهاً استعمارياً . فرأى العمال التونسيون أن يكونوا نقابات وطنية ، وقام الزعيم النقابي الدكتور محمد علي القابسي سنة ١٩٢٤ بإنشاء نقابات للعمال التونسيين ، منفصلة عن جامعة النقابات الفرنسية . ولكن هذه المنظمة الفتية لاقت مقاومة عنيفة من السلطة ومن المنظمة الفرنسية ، وانتفى الأمر بحملها ، ونفى زعيمها إلى الشرق مع جماعة من قادة هذه الحركة في أواخر سنة ١٩٢٥ ، ولكن فكرته أثمرت وزرعت ، فلما عادت الحريات العامة إلى تونس سنة ١٩٣٧ ، قامت من جديد حركة نقابية وطنية ، مستقلة عن جامعة النقابات الفرنسية ، ولكن السلطة الفرنسية قضت





عليها في نفس الوقت الذي قضت فيه على الحركة الوطنية أثر حوادث ٩ إبريل سنة ١٩٣٨

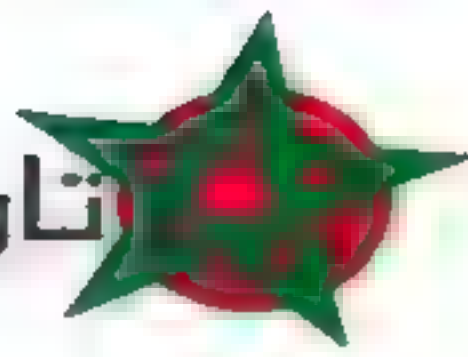
وفي سنة ١٩٤٤ سمحت السلطة الفرنسية بتأسيس نقابات تونسية حرة ،  
فانتشرت هذه الحركة الفتية بسرعة كبيرة ، وبفضل مجهودات زعيمها فرحات  
حشاد أنظم إليها كافة العمال التونسيين ، وبلغ عدد المنخرطين فيها مائة وخمسين  
ألفاً وهم يكوّنون اليوم قوة كبيرة تحب لها السلطة الفرنسية حسابها .  
وقد ظهرت هذه الحركة العمالية في مظهر حركة وطنية تؤيد الحزب الدستوري  
في مطالبته بالاستقلال . ولذا رأت السلطة الفرنسية أن تقضي عليها ، واستعملت  
ما في وسعها من نفوذ ومناورات حتى لا تترف بوجودها هيئة الاتحاد العالي  
للعمال ( F. S. M ) . وقد قامت في المدة الأخيرة باضراب عام دافعا عن الحقوق  
النقابية ، وتم هذا الإضراب في كامل القطر ، ونعلت جميع مصالح الحكومة  
وطرق المواصلات . فأرادت السلطة الفرنسية أن تغتنم الفرصة للقضاء عليها من  
أساسها ، فدبرت لها مؤامرة بمساعدة الجيش الفرنسي ، وبينما كان العمال المضربون  
في محطة قطار صفاقس يحافظون على تنفيذ الإضراب ، هاجمهم القوات المسلحة  
بدون سابق انذار وأطلقت عليهم الرصاص ، ذلت منهم ٣٠ وجرح ١٥٠ ،  
واعتقلت السلطة الفرنسية عقب ذلك مئات من العمال وأودعهم السجن ، وقد  
تظاهر الشعب التونسي بأمره احتجاجاً على هذا الاعتداء الداي ، وقدم أعضاء  
بلدية صفاقس استقالتهم وحملوا السلطة الفرنسية مسؤولية هذه الحوادث . ولكن  
السلطة الفرنسية مع ذلك قدمت زعماء الحركة النقابية إلى المحكمة الفرنسية ،  
فأصدرت عليهم في ٢٠ يناير ١٩٤٨ أحكاماً قاسية .

وبالرغم من هذا كله لم تستطع السلطة الفرنسية القضاء على الحركة العمالية  
في تونس .

### الحركة الوطنية في المشرق :

كان الشرق العربي لا يعرف عن القضية التونسية إلا القليل ، بسبب النطاق  
الحدودي الذي ضربه فرنسا لمنع تسرب الأخبار عن هذه البلاد التي تعيش في





هزة جعلتها أشبه ما تكون ببلاد السوفيات .

وفي أواخر الحرب العالمية الأخيرة استطاع الزعيم الأستاذ الحبيب أبو رقية خرق هذا النطاق ، وبجرد وصوله إلى القاهرة بذل نشاطاً كبيراً للتمريف بقضية تونس ، وقد تجلّى ذلك في انصالاته بدوائر جامعة الدول العربية والميئات السياسية والعربية ، وفيما كان ينشره من فصول في شرح القضية التونسية ، وما يقدمه من مذكرات ، وفيما تنشره له الصحافة من تصريحات .

وقد عزز جهاده في الشرق العربي إخوانه الذين كانوا لاجئين في أوروبا مدة الحرب ، ثم تمكنوا من الالتحاق به في القاهرة في شهر يونيو ١٩٤٥ . فانتظم العمل وتوحدت الجهود وتأسس مكتب للدعاية لقضية تونس في القاهرة تحت اسم « مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي » . وبدأ بإصدار نشرة دورية باللغة العربية تغذي الصحافة العربية في أقطار الشرق بأحداث الأخبار من تونس ، وتشرح قضيتها للرأي العام العربي ، وأخرى باللغة الفرنسية لتغذية شركات الأخبار والأوساط الأجنبية .

وفي يوليو ١٩٤٦ وصل إلى دمشق قادماً من أوروبا الأستاذ يوسف الروبي ، فبدأ نشاطه لقضية تونس وبقية القضايا العربية ، بما كان يقوم به من محاضرات في النوادي القومية وانصالات بالدوائر الرسمية ، وما كان ينشره من مقالات في الصحف .

وقد قامت هذه الحركة بمهمتها في ربط الصلة من جديد بين الأقطار الشرقية وتونس ، التي يعمل الاستعمار الفرنسي جاهداً على فصلها عن شقيقاتها في الشرق العربي ، وقد أخذ العالم العربي في المشرق يهتم بما يجري خلف الستار الحديدي المضروب حول هذه البلاد .

وكان الغرض من هذه الحركة هو إخراج قضية تونس من المحيط المصطنع الذي وضعتها فيه فرنسا إلى محيطها الطبيعي ، كجزء من القضية العربية العامة . وبعد أن اتسعت الحركة في الشرق ، سافر الزعيم الحبيب أبو رقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شهر ديسمبر ١٩٤٦ ، للاتصال بالميئات الرسمية والوفود الدولية في هيئة الأمم المتحدة ، تمهيداً لمرض قضية تونس على هذه الهيئة .





## في مكتب المغرب العربي

مع الأديب محمد سكرية حنا حبيب وبنو قبيلة سوحه انثري الكبار والحدود المصيبة أبو زغبة  
وبنو شهاب دولة زياتي الصليح ودولة حنا حبيد بن ومعل بن محمد بن زغبة حنا حنا



وكان بجانب مكتب تونس مكاتب تمثل حركة الجزائر وحركة مراکش وتقوم بنفس العمل الذي كان يقوم به مكتب تونس .  
ولما كانت الحركات الوطنية في أقطار المغرب الثلاثة تعمل لتحقيق هدف واحد ، وتكافح عدواً واحداً ، فقد قررت عقد مؤتمر في ١٧ فبراير ١٩٤٧ ، وقد اجتمع المؤتمر ، وانتهى بتقرير استقلال أقطار المغرب ووحدتها وجلاء القوات الأجنبية عنها ، ورفض مشروع الاتحاد الفرنسي والانضمام إلى جامعة الدول العربية ، تمهيداً للوحدة العربية الكاملة . كما قرر توحيد مكاتب الحركات الوطنية في القاهرة وإنشاء مكتب موحد تحت اسم « مكتب المغرب العربي » .  
فلاقي هذا المكتب تأييداً كبيراً من كافة الهيئات والأحزاب في الشرق العربي ، وكان لهذا العمل التوحيدي أثره في نشاط الدعاية لقضية المغرب .  
وقد ضاعف هذا النشاط خروج البطل العربي سمو الأمير عبد الكريم الخطاطبي من الأمر الفرنسي ، ونزوله في القاهرة ضيفاً على جلالة المنار والملك .  
وقد خطت الحركة الوطنية في المغرب خطوة أخرى جريئة ، وذلك بتكوين لجنة تحرير المغرب العربي من ممثلين من الأحزاب القومية في تونس والجزائر ومراكش ، تحت رئاسة سمو الأمير عبد الكريم الخطاطبي .





## خاتمة

أجملنا في الفصول السابقة تاريخ تونس في القديم والحديث ، وقد حاولنا أن نرسم للقارى صورة واضحة المعالم عن هذا الفطر العربى كما يبدو من خلال عصوره التاريخية ، معتمدين على أوثق المصادر وأدق الإحصاءات دون أن ننقل من التنبيه إلى ما فى بعض المصادر الأجنبية من محاولة تكييف تاريخ هذه البلاد — وبخاصة في العصر الحديث — تكييفاً يلائم أغراض المستعمرين ويخفى الأهداف الحقيقية التى يرمون إليها من وراء استثمارهم .

وقد اقتصرنا فى تصور تونس التاريخية على النواحي البارزة فى حياتها ، وهى النواحي التى من شأنها أن تعطى للقارى صورة واضحة من حياة هذه البلاد وحضارتها وعلاقاتها بغيرها من الدول ، وعيننا بصفة خاصة بالعصر الحديث ، لأن تونس دخلت فيه فى عهد سرعان ما انقلب إلى عهد استثمار أجنبى تحت ستار الحماية الفرنسية . ولا يحصى لمن يريد أن يشكهن بمستقبل هذه البلاد عن أن يحيط بهذه الحاضر ، وبالسياسة الفرنسية التبعة فيها وبالتيارات الاستعمارية التى تسيرها فى جميع النواحي .

وقد لاحظ القارى أن هناك تقطع تحول فى تاريخ تونس الحديث : أولها ناتجة من معاهدتي « باردو » و « المرسى » اللتين سلبتا البلاد استقلالها وفرضتا عليها الحماية الفرنسية .

والثانية ناتجة عن الحركة الإستقلالية التى نشأت بصفة منظمة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وقطعت فى مقاومة الفرنسيين والطايلة بحقوق البلاد شروطاً بعيداً ، حتى تعرضت وبلت حدّاً أقص مضاجع الفرنسيين فى الوقت الحالى . وإذا كانت الحماية الفرنسية قد فرضت على تونس أن تسلم مقاليد أمورها لفرنسا التى تحاول أن تبقها إلى الأبد مرهوبة بدجلة امبراطوريتها ، فإن الحركة التونسية الاستقلالية قد كانت دائماً معارضة لهذا الانجاء واستطاعت خلال الثلاثين سنة الماضية أن تثير حرباً عواناً ضد الخطط الفرنسية . فنجحت فى إيقاف





التجنيس بالجنسية الفرنسية ، واستفحال أمر الإدارة الفرنسية المباشرة واحباط سياسة الإدماج وغير ذلك .

وإذا كانت فرنسا قد استطاعت أن تخدع العالم في الماضي بأنها تقوم في تونس بحملة تمديدية كماخدت بعض التونسيين الذين تستند إليهم في استتباب سيطرتها ، فإن هذه الخدعة لم تعد تنطلي على أحد ، بعد ما تبين للجميع — بعد تجربة دامت سبعة وستين عاماً — أن فرنسا لا تريد خيراً لهذه البلاد ، وأن الحماية قد عرفت تقدمها ووقفت حجر عثرة في سبيل رقيها .

وقد أصبح جميع التونسيين يؤمنون بأن تقدمهم لا يتأتى إلا بعد رفع النير الفرنسي عنهم واسترجاع استقلال البلاد وحريتها ، بعد أن فشلت كل المحاولات التي بذلت في ظروف مختلفة للاستفادة من الحماية وتوجيهها في صالح البلاد ، كنظام مؤقت ينتهي بالوصول إلى أن تتولى البلاد مقاليد أمورها وتحكم نفسها بنفسها .

وإذا كان الاستقلال حقاً طبيعياً لكل شعب ، فهو — علاوة على ذلك — شيء ضروري لتونس ؛ إذ أنها لم تكن من الحماية الفرنسية إلا استنزاف ثروتها وبقاءها ترسف في أهلال الجهل والفقر والمرض ، وتعرض منشآنها ومرافقها وأراضيها للدمار والحرب في الحربين العالميتين الماضيتين .

وقد كان من النامول — أثناء الحرب العالمية الأخيرة — أن تتحول فرنسا من أساليبها الاستعمارية ، وتحاول إقامة علاقاتها بتونس على أساس استقلالها ، والتعاون معها داخل هذا الإطار على ما يحفظ مصالح الطرفين دون مساس بسيادة البلاد وكرامة أصحابها .

ولكن الحرب انتهت ، وعلى الرغم من أن فرنسا خرجت منها ضعيفة منهارة لا تستطيع أن تقف على رجلها دون معونة خارجية ، فإنها لم تتحول قيد أعلة عن سياستها الاستعمارية إزاء تونس ، ولم تستطع جميع التغيرات التي طرأت على كثير من البلاد المستعبدة التي تحررت من ربة الاستعمار — إما بحد السيف ، وإما بالتفام — أن تحدث أثرها في العقلية الفرنسية ، وتنبها إلى أن عهد الاستعمار قد انقضى ، وأن دولا أعظم منها وأقدر على الاحتفاظ بمستعمراتها قد اضطرت إلى أن تسلم مقاليدها لأصحابها ونصلح أخطاءها الماضية ؛ مراعاة لمصالحها الحقيقية





لأنها قد أدركت أن المستقبل هو حرية الشعوب ، وأن الاستثمار الذي أشرف على  
الانهيار لم يبق له مجال ، وأن الأساس الصحيح هو تقدير رقبات الشعوب  
 وإقامة العلاقة معها على أساس التعاون الصادق وتبادل المنفعة المشتركة .

برغم هذا كله فإن فرنسا ما تزال مصرة على الاحتفاظ بما تسميه الامبراطورية  
الفرنسية في الوقت الذي ترى فيه انهيار الامبراطورية البريطانية والهولندية أمام  
أعينها ، وفي الوقت الذي تواجه فيه داخل بلادها من المشاكل ما يكاد يفضي بها  
إلى الانهيار المحتوم .

ومع ذلك فما يزال الفرنسيون ينشبتون بالاستثمار ، ويحاولون أن يموهوا على  
الشعوب الرازحة تحت حكمهم بما يسمونه بمشروع « الاتحاد الفرنسي » .

أما هذه الشعوب فقد شقت طريقها إلى الاستقلال ولن تنطلي على تونس ولا  
على غيرها خدعة هذا الاتحاد الذي تعرف أنه بدعة جديدة يراد بها المحافظة على  
الاستثمار الفرنسي تحت ستار جديد .

والتونسيون جميعاً يدركون أن هذا الاتحاد إنما هو مظهر من مظاهر سياسة  
الإدماج التي حاولتها فرنسا في الماضي وأخفقت فيها ، وأن هذا الاتحاد لا يمكن  
أن يتم بين تونس وفرنسا ؛ لأنه لا توجد هناك رابطة تربط بينهما ، وأن مستقبل  
بلادهم مرهون بكفاحهم وبمعاونة الجامعة العربية التي يعتبرون الانضمام إليها شيئاً  
طبيعياً تفرضه وحدة الجنس والدم واللغة والتاريخ والتقاليد .



## الملاحق

- ١ -

### نص معاهدة باردو

المنقولة في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس - لما كان من غرضهما أن يمتعا إلى الأبد حدوث قلائل ، كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين وبمواحل المملكة التونسية ، وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار - قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين السامعين المتعاقدين . وبناء على ذلك فإن نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال برار نائباً مفوضاً من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إن معاهدة الصلح والمودة والتجارة ، وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس ، قد وقع تأكيدها وتجديدها .

البند الثانى : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذى يقصده الجانبان المتعاقدان ، فقد رضى سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ويؤول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطانان الحريتان - الفرنسية والتونسية - وتقرران مما بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام .

البند الثالث : تعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته ، أو يعيث بأمن مملكته .





البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية :

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام ، تكون وظيفته الدهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ، ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الحائنين .  
البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها ، وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية ، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيها بعد ، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق .

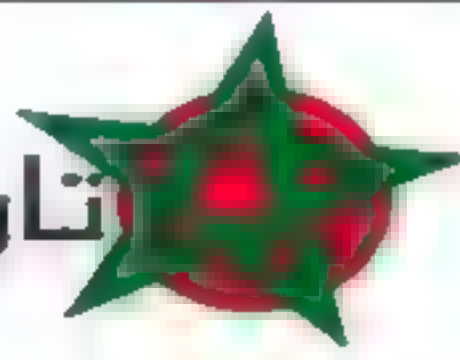
البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر ، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية .  
البند العاشر : سيقم عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها ، وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن .

وكتب بباردو في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

الإمضاء

محمد الصادق باي

الجنرال بربار



- ٢ -

## نص اتفاقية المرسى

المنعقدة في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالملكة التونسية ، وفقاً لأحكام المعاهدة البرمة في الثاني عشر من شهر مايو سنة ١٨٨١ ، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه ، توثيقاً لمرى المودة بين القطرين العاصرين ، إتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض ، واعتبرت رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك الحين ميمون بشار كاسمير ، وزيره المقيم بتونس ( الحامل لنيشان الليجيون دونور صنف أوفيسييه ونيشان العهد ونيشان الافتخار من الصنف الأكبر الخ ) ، فقدم الوزير المشار إليه أوراق اعتماد له عقد الاتفاقية المحددة في البنود الآتية :

البند الأول : لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إنجاز حاجتها ، تسكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والمالية ، التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها .

البند الثاني : تضمنت الحكومة الفرنسية قرضاً بمقداره سمو الباي لتحويل أول دفع الدين الموحد البالغ ١٢٥ مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز ١٧٥٥٠٠٠٠ فرنك ، ولكنهما هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك . وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يبعد قرضاً في المستقبل لحساب الملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

البند الثالث : يخصص اسمو الباي المعظم من مداخيل الملكة أولاً : المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي تضمنته فرنسا ، ثانياً : مخصصات سمو الباي ، وقدرها مليونان من الريالات التونسية ( أي ١٢٠٠٠٠٠ فرنك ) ، وما فضل من ذلك يمين لمصاريف إدارة الملكة ودفع مصاريف الحماية .





البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ ، فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل . ولا تتغير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير القرامة الحربية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن . وإبذانا بصحة ما تقدم ، حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بختميهما .

الإمضاء

وصكتب بالمرس في ٨ يونيو سنة ١٨٨٢

علي باي

بولس فابور



- ٣ -

## ميثاق المؤتمر الوطني التونسي

بعد أن تناول المؤتمر الوطني التونسي ، المنعقد يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ بماصمة تونس ، وضعية البلاد السياسية بالدرس والتحليل ، وافق بالإجماع على الميثاق التالي :

حيث كانت البلاد التونسية قبل سنة ١٨٨١ دولة مستقلة ، تربطها بالخلافة الإسلامية روابط روحية أكثر منها سياسية .

وحيث كانت السيادة التونسية معترفاً بها دولياً — وقد أيد هذا خاصة ما أبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول .

وحيث عمدت فرنسا — بعد أن دافعت على استقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها — إلى إرغامها على قبول حمايتها ، بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق على إمضاءها بالقوة القاهرة ، ولم يصادق عليها الشعب يوماً من الأيام . وحيث أن معاهدة باردو لم تخرج الدولة التونسية من الأمرة الدولية ، ولم تجردها من سلطاتها الداخلية والخارجية .

وحيث أن الحماية قد استعالت — بعد مضي خمس وستين سنة — إلى نظام استغلال استعماري ، جردت به تونس من سيادتها ومن خيراتها تجريباً منظماً ، في حين أن مفهوم معاهدة باردو وانفاقية المرسى ومنطوقها يقضيان بأن تكون الحماية نظاماً وقتياً شبيهاً بوصاية بسيطة .

وحيث أن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة ، وحلت محل الدولة المحمية في مباشرة الحكم والتصرف في الشؤون العامة .

وحيث أن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية — التي هي حق خاص لجلالة الباي ، حتى أصبح جلالته شبيهاً بموظف شرقي سام مضبوط على حربه الشخصية — وأن وزراء الدولة التونسية صاروا مجرد شخصيات تزيين المحافل ، وأن المال ( المديرين والمحافظين ) أصبحوا أهواكاً





يتفقدون أواخر المرافقين الدينين الفرنسيين ، وحيث أنها زعمت سلطات جميع الموظفين التونسيين ، وأسندتها لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في غالب الأحيان سالتين من الطعن .

وحيث أن فرنسا التي التزمت علانية بحماية شخص الباي ومائلته قد خرقت الماهدات مرة أخرى ، نخلعت عنوة ملك البلاد الشرعي جلالة محمد المنصف ، معتدية حتى على الفوائد الأصلية للدين الإسلامي .

وحيث أن هذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب ، لا هو إلحاق ولا حسم ذاتي ، وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية ، وتلاشت فيه المسؤوليات .

وحيث سلكت فرنسا — منذ أول عهد الحماية — سياسة تفكير الأهالي مقتضية أخصب أراضيهم ، ومخصصة أكثر من ثلثي الميزانية التونسية للموظفين ( وجلهم من الفرنسيين ) — وهي ميزانية لا رقابة لأخصب عليها ، تتكون مداخيلها من جبايات تفرض على عدد السكان لا على الثروات ، وقد فرضت على تونس سياسة نقدية وجركية وتجارية ، تضر باقتصادها ، ولا تعود بالفائدة عليها في مبادلاتها مع البلاد الأجنبية .

وحيث كانت سياسة التفكير هذه هي نتيجة سياسة تعمير البلاد بواسطة الممرين والموظفين ، وفتح باب التجنيس للأهالي ، ومنح الجنسية الفرنسية للمعالطين الإنجليز والروس البيض والأسبان الجمهوريين ، وحتى الإيطاليين في العهد الأخير ، لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسبة لعدد الأهالي ، والقضاء على شخصية البلاد التونسية .

وحيث أدى الإصراف المالي ، الذي تقتضيه هذه السياسة ، إلى حجز سلطة الحماية عن القيام بواجباتهم الاجتماعية نحو السكان العرب ، من حيث التغذية والسكن والإسعاف والتعليم .

وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد ، ولم تؤد رسالتها التمدينية الزعومة ، التي تريد أن تبرر بها فرض حمايتها على البلاد .



وحيث أن في تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة في تونس بالبرلمان الفرنسي امتداداً جديداً على السيادة التونسية ، ونقضاً خطيراً لأساس الوضعية الدولية للحماية وحيث أن التونسيين قد حرروا في بلادهم من الحريات الأولية ، وهي حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل ، وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية

وحيث لم تحترم الدولة الحامية زعمائها في حراسة أمن الدولة وصلت البلاد لدول المحور ، بينما بذل التونسيون دماءهم في كل مناسبة للدفاع عن فرنسا وحلفائها وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية في جوهرها نظام وقفي ، وأن مصالح الفرنسيين الناجمة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستمرار

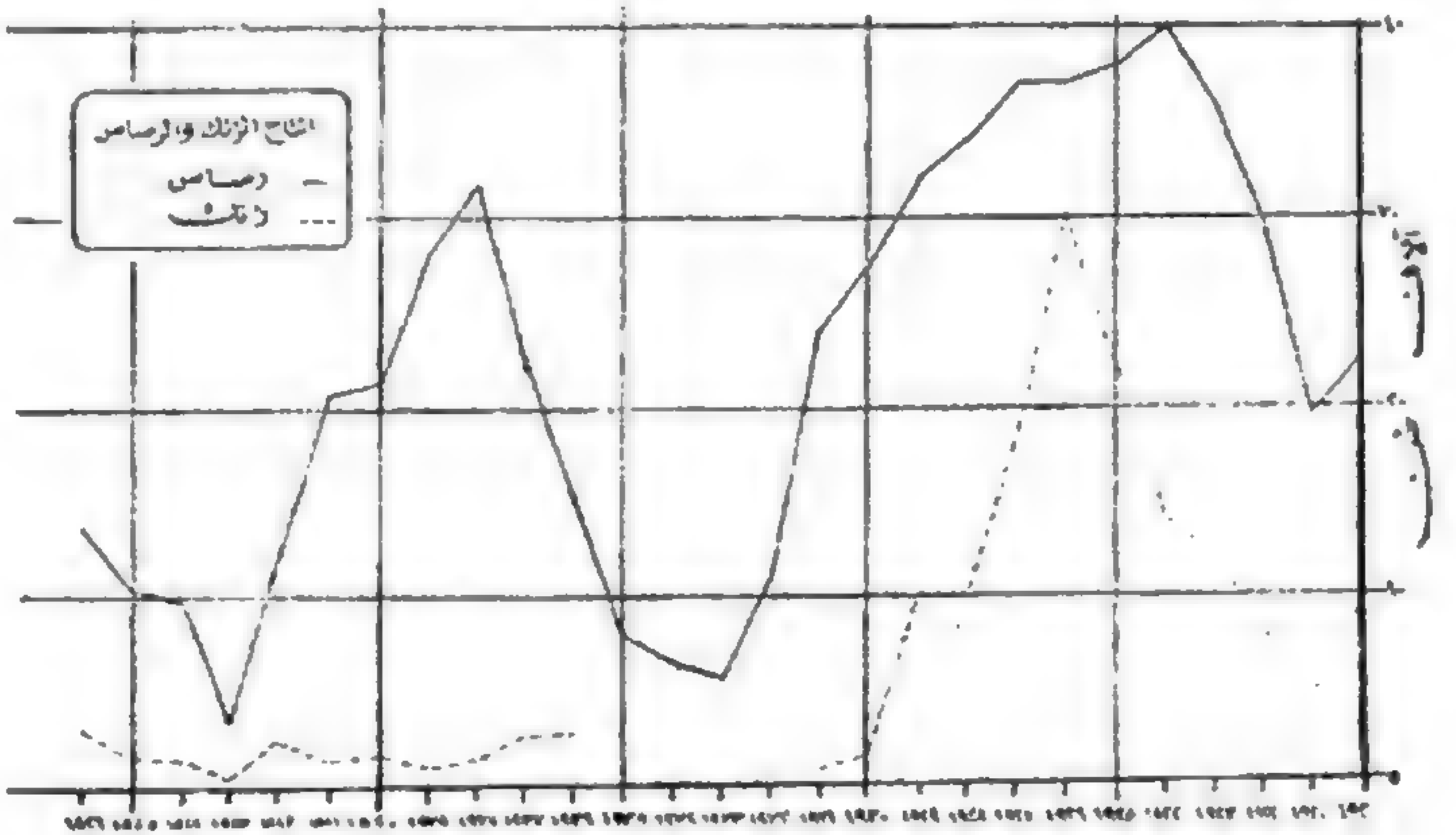
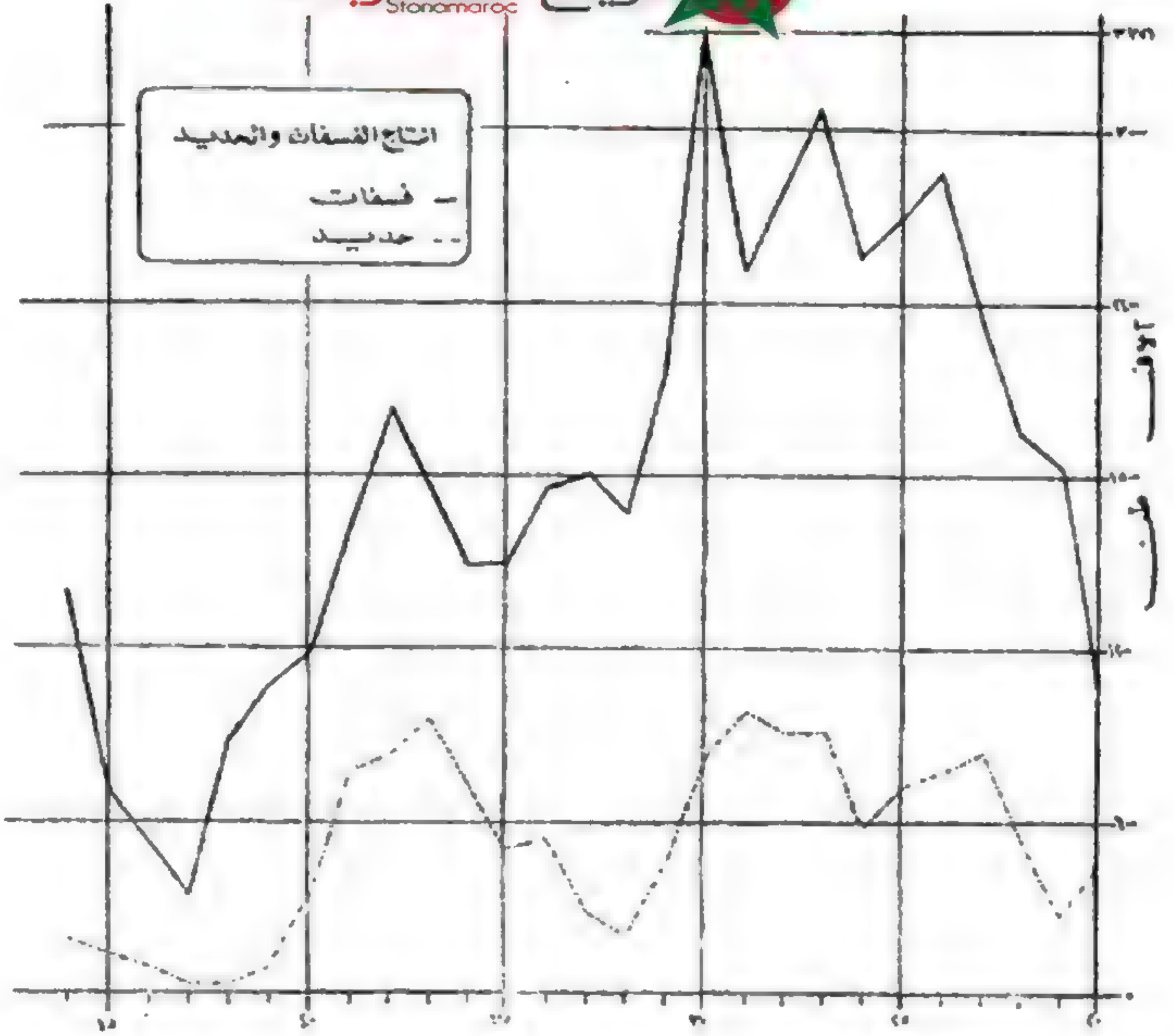
وحيث أنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة في تقرير مصيره بكامل الحرية .

وحيث أن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافر بين الدول ، ومثاراً لمشاكل دولية — وقد عبرت الأمم المتحدة عن استنكارها له بحكم صريح ، وجعلت من بين الأهداف التي خاضت من أجلها غمار الحرب « حق الشعوب كلها في اختيار نوع الحكم الذي ترضيه لنفسها ، واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التي انتزعت منها قهراً »

وحيث أن هذه النظارية الجديدة أخذت تتجلى وتتناهد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة ، وقد كانت فرنسا من بين الدول الاستعمارية التي صادقت على المبدأ القائل : « ليس لأية أمة الحق في أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكماً أبدياً »

لهذا كله فإن المؤتمر الوطني التونسي يعلن : إن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية ، وأن هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق ، بعد تجربة خمس وستين سنة ، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام ، والانضمام — كدولة ذات سيادة — إلى جامعة الدول العربية ، وهيئة الأمم المتحدة ، والمشاركة في مؤتمر المصالح .







... م. ق. ر. م. م.

الميزان التجاري  
"مليون درهم"

■ الصادرات  
□ الواردات

2000

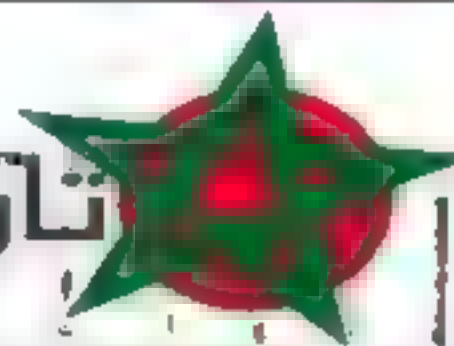
1000

500

0

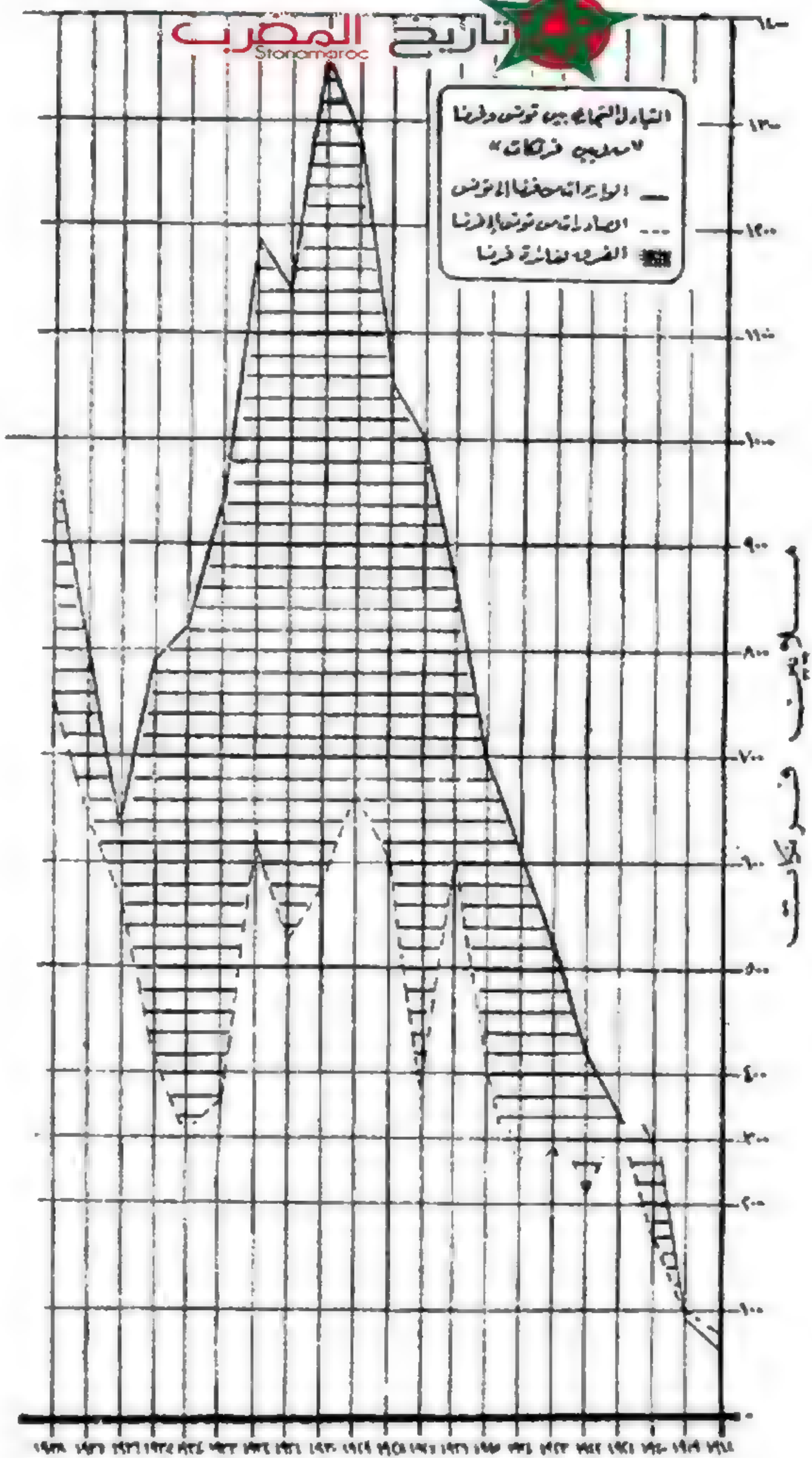
1950 1951 1952 1953 1954 1955 1956 1957 1958 1959 1960 1961 1962 1963 1964 1965 1966 1967 1968 1969 1970 1971 1972 1973 1974 1975 1976 1977 1978 1979 1980





التجارة الخارجية بين تونس وفرنسا  
«مليح فرحات»

الواردات من تونس إلى فرنسا  
الصادرات من تونس إلى فرنسا  
الفرق التجارية فرنسا







# المراجع

## العربية :

- فتح العرب للمغرب ... : حسين مؤنس ...
- الخلاصة النقية ... : محمد الباغي المسمودي ...
- المؤنس في تاريخ افريقيا وتونس ... : ابن أبي دبنار القيرواني ...
- الممالك والممالك ... : ابن حوقل ...
- كتاب البر ... : ابن خلدون ...
- نهاية الأرب في فنون الأدب ... : النويري ...
- البيان المغرب في أخبار المغرب ... : ابن عذارى ...
- الكامل في التاريخ ... : ابن الأثير ...
- معجم البلدان ... : ياقوت الحموي ...
- كتاب الولاة ... : الكندي ...
- الممالك والممالك ... : البكري ...
- تاريخ الأمم والملوك ... : الطبري ...
- تونس الخضراء ... : دائرة المعارف الإسلامية . ١٩٤٣ ...
- التقويم التونسي ... : الحبيب بن عمر . ١٩٤٦ (تونس) ...
- النهال التونسيون وظهور الحركة النقابية : الطاهر الحداد . ١٩٢٧ (تونس) ...
- وثائق مكتب المغرب العربي ...
- وثائق الحزب الحر الدستوري التونسي ...





- Histoire de l'Afrique du Nord*, Ch. André Jullien, Paris 1937.
- Encyclopédie Coloniale et Maritime*, Tunisie, Paris 1942.
- La Tunisie*, J. Despois, Paris 1930.
- La politique française en Tunisie*, P.H.X. Paris 1891.
- Législation en Tunisie*, M. Bompard, Paris 1888.
- La colonisation agricole en Tunisie*, D. Zolla, Paris 1899.
- Etude sur la colonisation officielle en Tunisie*, Tunis 1919.
- Documents Diplomatiques* (affaires de la Tunisie 1870-81-96-97), Paris.
- L'Etat Tunisien et le Protectorat Français*, E. Fitoussi et A. Benazet, Tunis.
- Souveraineté et Nationalité en Tunisie*, L. Agnesse, Paris 1930.
- La Tunisie Martyr. Ses revendications*. Paris 1920.
- La Tunisie après la guerre*, Rodd Balek, Paris 1920.
- Les finances Tunisiennes*, G. Guenée, Tunis 1930.
- Principes du Contentieux Administratif Tunisien*, R. 1922.
- De la Juridiction française en Tunisie*, M.S. Berg
- Régime légal et Fiscal des Sociétés en Tunisie*, J. Co Tunis.
- Code annoté de la Tunisie*, P. Zeys, Nancy.
- Rapports de la Sous Commission d'Etudes Economiques* (I, II et III).
- Conférences sur les administrations tunisiennes*, T1
- Compte rendu des travaux du Congrès de l'Afrique* (Tomes I et II).
- Etudes sur le régime douanier de la Tunisie*, M. Isa;
- Enquête sur l'alimentation en Tunisie*, Dr. E. Burn
- La Tunisie aux fonctionnaires*, Abel Hac, Tunis





- Le Destour et la France*, H. Bourguiba, Paris.
- Procès verbaux du Grand Conseil de la Tunisie*, Tunis 1932-46.
- La Tunisie, Exposition Universelle de Paris*, 1900.
- Rapport au Président de la République sur la situation en Tunisie en 1896*, Paris.
- Mines, Carrières et Phosphates*, P. Zeyt, Nancy 1921.
- La Propriété Immobilière*, G. Soulmagnon, Paris 1933.
- Loi foncière et règlements annexes*, P. Cambon et M. Massicault, Paris 1893.
- La propriété foncière en Tunisie*, P. Cambon, Tunis 1886.
- Conférences sur les administrations tunisiennes*, Tunis 1902.
- Commerce de la Tunisie*, Tunis 1932-37.
- Union Douanière France-Tunisie*, A. Giroud, Paris 1939.
- L'industrie extractive en Tunisie*, K. Roberty, Tunis 1907.
- La Justice Française en Tunisie*, G. de Sorbier de Pougnaïdoresse, Paris 1897.
- L'enseignement public dans la Régence de Tunis*, M.L. Machuel, Paris 1889.
- Les clauses coloniales dans les accords franco-italiens du 7 janvier 1935*, Paris 1936.
- L'industrie minérale en Tunisie*, L. Berthon, Tunis 1922.
- Les italiens de Tunisie et les accords Laval-Mussolini de 1935*, Monchicourt, Paris 1938.
- Statistique générale de la Tunisie*, Tunis 1928-35-38.
- Une loi agraire en Tunisie*, De Montety.
- Les populations indigènes et la Terre Collective en Tunisie*, E. Dumas.
- Attention en Tunisie*, Paris 1931.
- Projet sommaire d'un plan général de paysanat*, Secrétariat général du Paysanat, Tunis 1944.
- Journal Officiel Tunisien*.
- Evolution de l'industrie minière*, P. Reufflet. Tunis, 1931.
- Le tarif tunisien*, 1936.
- Essai sur la dualité législative et judiciaire en Tunisie*, V. Bismut. Dijon, 1922.





# فهرس الكتاب

## صفحة

المقدمة	: ... .. ج
الفصل الأول	: جغرافية تونس ... .. ١
الفصل الثاني	: عمود تونس التاريخية ... .. ٧
الفصل الثالث	: الحماية الفرنسية ... .. ٢٤
الفصل الرابع	: النظام الدستوري ... .. ٣١
الفصل الخامس	: السياسة الاقتصادية والمالية ... .. ٤١
الفصل السادس	: التعليم ... .. ٥٦
الفصل السابع	: الصحة والأسعاف العام ... .. ٦٢
الفصل الثامن	: الادارة والوظائف العامة ... .. ٦٦
الفصل التاسع	: نظام القضاء ... .. ٧١
الفصل العاشر	: الحريات العامة ... .. ٧٥
الفصل الحادي عشر	: سياسة التجنيس ... .. ٧٩
الفصل الثاني عشر	: الحركة الوطنية ... .. ٨٣
خاتمة	: ... .. ١١٢
ملاحق	: ١ - نص معاهدة باردو ... .. ١١٥
	: ٢ - نص اتفاقية المرسى ... .. ١١٧
	: ٣ - ميثاق المؤتمر الوطني ... .. ١١٩
	: ٤ - انتاج الفسفات والحديد ... .. ١٢٢
	: ٥ - الميزان التجاري ... .. ١٢٣
	: ٦ - التبادل التجاري بين تونس وفرنسا ... .. ١٢٤
مراجع	: ... .. ١٢٥
الفهرس	: ... .. ١٢٨
خريطة	: ... .. ١٢٩